صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي

التقرير السنوي ٢٠١١
نحو نمو متكافئ ومتوازن

صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو المنظمة العالمية الأساسية التي يتم من خلالها التعاون النقدي على المستوي الدولي. ويضم الصندوق في عضويته ١٨٧ بلدا عضوا مما يجعله منظمة يتعاون من خلالها جميع بلدان العالم تقريبا لتحقيق الصالح المشترك. ويتمثل الغرض الرئيسي من صندوق النقد الدولي في الحفاظ على استقرار النظام النقدي الدولي – نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكِّن البلدان (ومواطنيها) من شراء السلع والخدمات من بعضها البعض. وهو أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار ورفع مستويات المعيشة.

وجميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يستعرض آثار السياسات الاقتصادية لكل بلد على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. ويغطي هذا التقرير السنوي أنشطة المجلس التنفيذي والإدارة العليا والخبراء خلال السنة المالية من أول مايو ٢٠١٠ إلى ٣٠ إبريل ٢٠١١.

ومن أهم أنشطة صندوق النقد الدولي، ما يلي:

- تقديم المشورة للبلدان الأعضاء حول اعتماد السياسات التي يمكن أن تساعدها على منع وقوع الأزمات المالية أو حلها عند وقوعها، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعجيل النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر؛

- وإتاحة التمويل بصفة مؤقتة للبلدان الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات – أي عندما لا تجد لديها ما يكفي من النقد الأجنبي بسبب تجاوز مدفوعاتها للبلدان الأخرى إيراداتها من النقد الأجنبي؛

- وتقديم المساعدة الفنية والتدريب للبلدان بناء على طلبها، لمساعدتها في بناء الخبرات والمؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة.

ويقع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، وله مكاتب في أنحاء العالم نظرا لاتساع نطاق تواصله على المستوى العالمي وروابطه الوثيقة مع بلدانه الأعضاء.

ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن صندوق النقد الدولي وبلدانه الأعضاء في موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت بالعنوان التالي: www.imf.org.

ويمكن الاطلاع على مواد مساعدة للتقرير السنوي – أطر الصفحة الإلكترونية، وجداول الصفحة الإلكترونية، والملاحق (بما في ذلك الكشوف المالية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١١)، وغيرها من الوثائق ذات الصلة – في الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي على شبكة الإنترنت بالعنوان التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2011/eng. ويمكن الحصول على النسخ المطبوعة من "مكتب العلاقات الخارجية" التابع لصندوق النقد الدولي وعنوانه كالتالي: "IMF Publication Services, P.O. Box 92780, Washington, DC 20090". ويمكن كذلك الحصول على النسخة الإلكترونية من التقرير السنوي على اسطوانة سي دي روم تضم المواد المساعدة المنشورة في الصفحة الإلكترونية، عند الطلب من «مكتب العلاقات الخارجية».

صندوق
النقد الدولي

صندوق
النقد الدولي

التقرير السنوي ٢٠١١
نحو نمو متكافئ ومتوازن

المحتويات

رسالة من المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي ٤

خطاب الإرفاق الموجه إلى مجلس المحافظين ٦

١ | عرض عام ٧
التعافي العالمي متعدد السرعات ٩
السياسات اللازمة لتأمين نمو عالمي مستمر ومتوازن ٩
إصلاح الصندوق وتعزيزه لزيادة دعمه للبلدان الأعضاء ٩
الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة ١٠

٢ | مستجدات الاقتصاد العالمي والأسواق المالية ١١
التعافي غير متوازن ١٣
التحديات القديمة والجديدة ١٤

٣ | سياسات لضمان استمرارية وتوازن النمو العالمي ١٥
ضمان الوصول إلى نمو متوازن وإلى اقتصاد عالمي أقوى وأكثر قابلية للاستمرار ١٧
تحديث أعمال الصندوق الرقابية ١٧
الدعم المالي للبلدان أعضاء الصندوق ١٨
التعاون مع منظمات أخرى ٢٥
تعزيز أداء واستقرار النظام النقدي الدولي ٢٦
تدفقات رؤوس الأموال ٢٦
الاحتياطيات الدولية ٢٧
حقوق السحب الخاصة ٢٧
بناء نظام مالي عالمي أكثر صلابة ٢٩
دمج تقييم الاستقرار المالي في الرقابة بموجب المادة الرابعة ٢٩
السياسة الاحترازية الكلية: إطار تنظيمي ٣٠
أعمال البنوك المركزية والدروس المستفادة من الأزمة ٣٠
تسوية أوضاع البنوك عبر الحدود ٣٠
الروابط المالية المتبادلة ٣١
مساهمة القطاع المالي في تحمل تكاليف الأزمة ٣١
مراجعة مبادرة المعايير والمواثيق ٣١
دعم النمو والاستقرار في البلدان منخفضة الدخل ٣٢
التحديات الاقتصادية الكلية أمام البلدان منخفضة الدخل ٣٣
عملية تقدير المخاطر في البلدان منخفضة الدخل ٣٣
تعبئة الإيرادات في البلدان النامية ٣٤

٤ | إصلاح صندوق النقد الدولي وتقوية ركائزه لتعزيز دعمه للبلدان الأعضاء ٣٥
إصلاحات نظام الحصص والحوكمة في الصندوق والصلاحيات المنوطة به ٣٧
الحصص والأصوات والحوكمة ٣٧
تحديث صلاحيات الصندوق ٣٨
عضوية الصندوق ومجلسه التنفيذي والأنشطة المؤسسية ٣٨
العضوية ٣٨
المجلس التنفيذي ٣٩
رئاسة اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ٣٩
وفاة المحافظ المناوب موكتسي سناوانا ٤٠
إصلاحات جذرية في اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية ٤٠
بناء القدرات في البلدان الأعضاء ٤٠
المساعدة الفنية ٤٠
التدريب ٤٤
البيانات ومبادرات معايير البيانات ٤٥
معايير الصندوق لنشر البيانات ٤٥
التقرير المرحلي عن المراجعة الثامنة لمبادرات الصندوق المعنية بمعايير البيانات ٤٦

٥ | الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة ٤٧
الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة ٤٩
الميزانية والدخل ٤٩
زيادات الحصص ٤٩
توسعة وتفعيل الاتفاقات الجديدة للاقتراض ٤٩
اتفاقات الاقتراض الثنائية ٤٩
كفاية أرصدة الصندوق الوقائية ٥٠
الدخل والرسوم والفائدة التعويضية وتقاسم الأعباء ٥٠
ميزانيتي الصندوق الإدارية والرأسمالية ٥٢
المتأخرات المستحقة للصندوق ٥٢
آليات التدقيق ٥٢
إدارة المخاطر ٥٥
سياسات الموارد البشرية والهيكل التنظيمي ٥٦
الموارد البشرية في السنة المالية ٢٠١١ ٥٦
التغييرات في الإدارة العليا ٥٧
وفاة السيد توماسو بادوا – شيوبا ٥٧
المساءلة ٥٨
سياسة الشفافية ٥٨
مكتب التقييم المستقل ٥٨
العمل مع الأطراف المعنية الخارجية ٦٠

المديرون التنفيذيون والمناوبون ٦٢

كبار موظفي الصندوق ٦٣

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي ٦٤

حواشي ختامية ٦٥

الأطر

٣–١: الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث (PCDR) ٢٥
٣–٢: المنهج الإلزامي في تقييم الاستقرار المالي ٢٩
٣–٣: ليبريا تبلغ مستوى مديونية يمكن الاستمرار في تحمله على المدى البعيد ٣٣
٤–١: نصف قرن في خدمة الصندوق: الدكتور عبد الشكور شعلان ٤٠
٤–٢: تقييم مدى فعالية التدريب الذي يقدمه معهد صندوق النقد الدولي ٤٥
٤–٣: الأنشطة المتعلقة بالبيانات والإحصاءات في السنة المالية ٢٠١١ ٤٦
٥–١: إجراء إصلاحات كبرى في مبنى المقر الرئيسي للصندوق ٥٤
٥–٢: توماسو بادوا – شيوبا ٥٩
٥–٣: التوصيات الواردة في تقرير مكتب التقييم المستقل واستجابة خبراء الصندوق لها ٦٠

الأشكال البيانية

٣–١: الاتفاقات المعتمدة في السنوات المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٢–٢٠١١ ٢٢
٣–٢: القروض الاعتيادية القائمة في السنوات المالية ٢٠٠٢–٢٠١١ ٢٢
٣–٣: القروض الميسرة القائمة في السنوات المالية ٢٠٠٢–٢٠١١ ٢٤
٤–١: إيصال المساعدة الفنية حسب الموضوعات الرئيسية والفرعية ٤١
٤–٢: إيصال المساعدة الفنية خلال السنة المالية ٢٠١١ حسب الموضوعات والمناطق ٤٢
٤–٣: إيصال المساعدة الفنية حسب فئة الدخل ٤٢
٤–٤: المساعدة الفنية حسب الوضع القُطري ٤٢
٤–٥: إيصال المساعدة الفنية عن طريق صندوق النقد الدولي ٤٤

الجداول

٣–١: التسهيلات التمويلية في صندوق النقد الدولي ٢٠
٣–٢: الاتفاقات المعتمدة في إطار التسهيلات التمويلية الأساسية خلال السنة المالية ٢٠١١ ٢٣
٣–٣: الاتفاقات المعتمدة والمعززة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر خلال السنة المالية ٢٠١١ ٢٤
٥–١: الميزانية الإدارية حسب فئات النفقات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠٠٩–٢٠١٤ ٥٣
٥–٢: النفقات الرأسمالية على المدى المتوسط، السنوات المالية ٢٠٠٩ – ٢٠١٤ ٥٣
٥–٣: المصروفات الإدارية المبلغة في الكشوف المالية ٥٣
٥–٤: حصص النفقات المدرجة في الميزانية حسب مجال المسؤولية، للسنوات المالية ٢٠١٠–٢٠١٤ ٥٤
٥–٥: المتأخرات القائمة للصندوق على البلدان التي عليها التزامات غير مسددة لفترة ٦ شهور أو أكثر وموزعة حسب النوع ٥٤

تبدأ السنة المالية للصندوق في أول مايو وتنتهي في ٣٠ إبريل.

وحدة الحساب المستخدمة في الصندوق هي وحدة حقوق السحب الخاصة؛ وعمليات تحويل بيانات الصندوق المالية إلى الدولار الأمريكي هي عمليات تقريبية ويتم توفيرها على سبيل التيسير. وفي ٣٠ إبريل ٢٠١١، كان سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي هو ٠,٦١٦٩١٩ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الواحد، وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل حقوق السحب الخاصة هو ١,٦٢٠٩٦ دولار للوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة. وكان السعر في السنة السابقة (٣٠ إبريل ٢٠١٠) هو ٠,٦٦١٧٦٢ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الواحد، و ١,٥١١١٢ دولار للوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة.

"مليار" تعني ألف مليون، بينما "تريليون" تعني ألف مليار؛ وترجع الفروق الطفيفة بين مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.

لا يشير مصطلح "بلد"، حسب استخدامه في هذا التقرير السنوي، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. وإنما يشمل هذا المصطلح أيضا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببيانات إحصائية عنها على أساس منفصل ومستقل.

رسالة من
المدير العام
ورئيس المجلس التنفيذي

كريستين لاغارد
مدير عام صندوق النقد الدولي
ورئيس المجلس التنفيذي.

عندما التحقت مؤخرا بصندوق النقد الدولي لأشغل منصب المدير العام، أدهشتني قدرة هذه المؤسسة على مواصلة تأكيد أهميتها خلال السنة الماضية – مستندة في ذلك إلى التغيرات المهمة التي حدثت بالفعل في أعقاب الأزمة. وقد تمكن الصندوق من تحقيق انجازات مهمة في العديد من المجالات، نتيجة تطور متطلبات الاقتصاد العالمي وتغير احتياجات بلدانه الأعضاء.

وما زلنا حتى الآن نعيش في أوقات عصيبة. فالتعافي العالمي على الرغم من استمراره خلال ٢٠١١ لا يزال متعدد السرعات، مما كان السبب في حدوث بعض التوترات. فقد أدى بطء التعافي في الاقتصادات المتقدمة إلى استمرار معدلات البطالة المرتفعة للغاية. وفي العديد من الاقتصادات الصاعدة، كانت سرعة التعافي وراء زيادة مخاطر النشاط الاقتصادي المحموم. وبالرغم من قوة النمو نسبيا في كثير من البلدان النامية فقد أدى الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية إلى المعاناة الاجتماعية الشديدة. وتأتي هذه المعاناة بالإضافة إلى تحديات إنشاء فرص العمل – خاصة للشباب – وتلبية المطالب الاجتماعية المتصاعدة بتحسين مستوى المعيشة.

وفي نفس الوقت، ظل العديد من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي يتصدى للمشكلات التي خلفتها الأزمة. فاستمرارية أوضاع المالية العامة هي من أهم التحديات التي تواجه كثيرا من أكبر البلدان الأعضاء، ومنها اليابان والولايات المتحدة. وبينما تحقق التقدم في معالجة خلل القطاع المالي وإصلاحه، فإن الحاجة لا تزال قائمة لإحراز التقدم كذلك في عدد من المجالات، مثل إنشاء آليات منسقة لتسوية الأوضاع، ووضع إطار شامل للسلامة الاحترازية الكلية، وضمان رصد النظام المالي بأكمله في أعمال التنظيم والرقابة. وحري بالذكر أنه يتعين على كثير من بلداننا الأعضاء تعزيز قدراتها التنافسية بغية تحقيق النمو اللازم لإنشاء فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.

وقد تواصلت جهود الصندوق على مدار السنوات القليلة الماضية لتطويع عمله لتلبية ما ينشأ من احتياجات بلدانه الأعضاء. وقد استمرت هذه الجهود في السنة المالية ٢٠١١ مع تحقيق تطورات مهمة في المجالات الأساسية المتمثلة في الحوكمة والتمويل والرقابة. ومثلما حدث في السنوات السابقة، كانت قوة الصندوق المستمرة انعكاسا للتعاون الوثيق بين إدارته العليا وخبرائه ومجلسه التنفيذي.

وحتى يكون الصندوق فعالا في أداء مهامه، لا بد من إسباغ المشروعية على هيكل حوكمته. وفي هذا الشأن، شهدت السنة المالية ٢٠١١ تطورين على درجة كبيرة من الأهمية. أولا، تم التوصل في ديسمبر ٢٠١٠ إلى اتفاق مهم بشأن إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق – بحيث يشمل حصص العضوية وتشكيل المجلس التنفيذي في المؤسسة. ثانيا، بدأ في مارس ٢٠١١ سريان الإصلاحات المقررة في عام ٢٠٠٨ بشأن الحصص والتي تدعم تمثيل الاقتصادات الديناميكية في الصندوق كما تعزز صوت ومشاركة البلدان منخفضة الدخل.

ومن أبرز سمات الصندوق أنه استمر في تطويع مجموعة أدواته التمويلية من أجل خدمة بلدانه الأعضاء على نحو أكثر فعالية. وفي عام ٢٠١٠، تم تعزيز «خط الائتمان المرن» (FCL) ليكون أكثر نفعا وفعالية في منع وقوع الأزمات. كذلك تم استحداث أداة تمويلية جديدة، هي "خط الائتمان الوقائي"، وأصبحت متاحة لمجموعة أكبر من البلدان الأعضاء مقارنة بالبلدان المؤهلة للاستفادة من "خط الائتمان المرن". وفي مايو ٢٠١١، تكاتف الصندوق مع شركائه الأوروبيين لتقديم الدعم المالي لليونان وآيرلندا، وكذلك للبرتغال. ومنذ بداية الأزمة، زادت تعهدات الصندوق المالية لمساعدة بلدانه الأعضاء على تجاوز الأزمة حتى بلغت مستويات قياسية، حيث وصل حجم الائتمان القائم من حساب الموارد العامة في نهاية يوليو ٢٠١١ إلى مبلغ قدره ٧٥,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، مقارنة بمستوى الذروة السابق وقدره ٧٠ مليار وحدة حقوق خاصة في سبتمبر ٢٠٠٣. ومن هنا تتضح أهمية دور الصندوق المعني بالإقراض بالنسبة لبلدانه الأعضاء. ولتحسين الدعم المقدم للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل التي نزلت بها أعنف الكوارث الطبيعية، أنشأ الصندوق "صندوقا استئمانيا لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث" يتيح لنا المشاركة بسرعة في الجهود الدولية لتخفيف أعباء الديون التي تتحملها هذه البلدان في هذه الظروف.

ولا شك أنه من الضروري أن تتوفر لدى الصندوق مجموعة أدوات تمويلية كافية، إلا أنه من الأفضل له أن يساعد في الأساس على منع وقوع الأزمات. وفي السنة الماضية، تعززت فعالية أعمال رقابة الصندوق بعدة طرق. فقد شدد الصندوق تركيزه على انعكاسات الروابط المتنامية بين أعضائه على السياسات. وزاد كذلك من جهوده لتعميق فهمه للروابط فيما بين الاقتصادات، لا سيما الروابط الاقتصادية الكلية والمالية. ويمثل تعزيز النظام النقدي الدولي أحد المجالات الرئيسية كذلك في عمل الصندوق، وهي مهمة أساسية ضمن صلاحياته، حيث يركز على مسائل تتضمن التدفقات الرأسمالية وكفاية الاحتياطيات الدولية.

وبالنسبة للسنة المالية الجارية، فإننا نسترشد بدعوة بلداننا الأعضاء، في الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٠، من أجل مواصلة تعزيز شرعية الصندوق ومصداقيته وفعاليته عن طريق إصلاحات الحصص والحوكمة وتحديث رقابته وصلاحياته التمويلية.

ونعمل في الوقت الحالي مع البلدان الأعضاء على تهيئة مجموعة إصلاحات الحوكمة لعام ٢٠١٠ للتنفيذ في أقرب فرصة ممكنة. وتعتبر "مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات" فرصة بالغة الأهمية لتحسين تركيز وفعالية أعمال الصندوق الرقابية. وسوف تستفيد رقابتنا على الروابط المالية كذلك من تجربتنا مع تقارير التداعيات المعنية بالبلدان المؤثرة على النظام المالي. وفيما يتعلق بالتدخل لمنع وقوع الأزمات، فإننا سنواصل البحث في بدائل تحسين شبكة الأمان المالي العالمية، مستندين في ذلك إلى حوافز سليمة. وبشكل أعم، سوف نمضي قدما في بذل الجهود لتعزيز النظام النقدي الدولي.

وبينما أمعن التفكير في السنة المالية القادمة، وهي السنة الأولى من عملي كمدير عام لصندوق النقد الدولي، أرى أن الصندوق سيواصل مسيرته نحو تعزيز فعاليته ومصداقيته. فهذه المؤسسة تضطلع بدور بالغ الأهمية في منع وقوع الأزمات وفي تحقيق نمو عالمي قوي ومستقر ومتوازن. وفي هذا الشأن، يسرني أن أقر بأهمية مساهمة سلفي السيد دومينيك ستراوس–كان، حيث تمكن الصندوق تحت قيادته من التحرك سريعا وبقوة لدعم بلدانه الأعضاء في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وفي سياق هذا المسعى، وضع سيادته الصندوق على مسار تزداد أهميته في المستقبل أيضا.

وإذ يشرفني ويشعرني بالفخر أن يتم اختياري لرئاسة الصندوق، أتطلع إلى العمل على نحو وثيق مع كافة بلداننا الأعضاء، ومع المجلس التنفيذي، من أجل التصدي للتحديات الجديدة والمتغيرة التي تواجه بلداننا والاقتصاد العالمي ككل.

التقرير السنوي الذي يرفعه المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي إلى مجلس محافظيه هو أداة بالغة الأهمية في إطار المساءلة في صندوق النقد الدولي. فالمجلس التنفيذي مسؤول عن تسيير أعمال الصندوق ويتألف من ٢٤ مديرا تنفيذيا تعينهم البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٧ بلدا، أما مجلس المحافظين، الممثل فيه كل بلد عضو بأحد كبار المسؤولين، فهو صاحب السلطة العليا في إدارة الصندوق. ونشر التقرير السنوي هو دلالة على خضوع المجلس التنفيذي للمساءلة أمام مجلس المحافظين.

خطاب الإرفاق
الموجه إلى مجلس المحافظين

٢٩ يوليو ٢٠١١

السيد رئيس مجلس المحافظين،

يشرفني أن أقدم إلى مجلس المحافظين التقرير السنوي للمجلس التنفيذي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١١، وذلك وفقا لأحكام المادة الثانية عشرة، القسم السابع (أ) من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي والقسم العاشر من النظام الداخلي للصندوق. ووفقا لأحكام القسم العشرين من النظام الداخلي، يعرض الفصل الخامس الميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٢ بعد اعتمادهما من المجلس التنفيذي. ويتضمن الملحق السادس، في نسخة التقرير على اسطوانة السي دي روم وفي الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2011/eng/index.htm، عرضا للكشوف المالية المدققة للسنة المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١١ لكل من إدارة العمليات العامة، وإدارة حقوق السحب الخاصة، والحسابات التي يديرها الصندوق، إلى جانب تقارير مؤسسة التدقيق الخارجي بشأن تلك الكشوف. وقد أشرفت لجنة التدقيق الخارجي، المؤلفة من السيد أرفان أياس والسيدة اميليا كابال والسيد أولريك غراف، على إجراءات التدقيق الخارجي وإعداد التقارير المالية، وفقا لأحكام القسم العشرين (ج) من النظام الداخلي للصندوق.

كريستين لاغارد
المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي

١ نظرة عامة

BOLSAS Y MERCADOS ESPAÑOLES
BOLSA DE MADRID
IBEX 35 9.892,40
Dif.
Dif.%
-89,10
-0,89
Volumen
Titulos
Efectivo
57.451
539.520
Situación
Contratando
13:50
GRAFICO HISTORICO
Mínimo
Cierre Ant.
Máx.Año
9.861,80
9.981,50
12.240,50
TELECINCO 8,232 -1,71%

١ نظرة عامة

لا يزال صندوق النقد الدولي يشغل موقعا محوريا في الجهود الرامية لإعادة الاقتصاد العالمي على مسار النمو القوي والمستمر. وقد تركز عمل المؤسسة خلال عام ٢٠١١[١] على تقديم المشورة بشأن السياسات والدعم الفني إلى البلدان الأعضاء بغية المساهمة في تحقيق هذا الهدف، وتلبية الاحتياجات التمويلية للبلدان من أجل مساندة جهودها التصحيحية، بما في ذلك من خلال البرامج في اليونان وآيرلندا والبرتغال (وهذه الأخيرة في أوائل السنة المالية ٢٠١٢)، وهو ما شمل إقامة نظم من شأنها قدرة المؤسسة على تحديد المخاطر الاقتصادية العالمية والتحرك لمواجهتها حين نشوئها، بالإضافة إلى مباشرة العمل في الإصلاحات التي تعزز النظام النقدي الدولي.

وفي غضون هذه السنة، تم التوصل إلى اتفاق بشأن إجراء إصلاح جذري لهيكل حوكمة الصندوق. وسوف يترتب على هذه الإصلاحات حدوث تحول كبير في القوة التصويتية لصالح بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية مع حماية الحصص التصويتية لأفقر البلدان وتعزيز شرعية الصندوق وزيادة فعاليته.

إلى اليسار: نظام الحوكمة في الصندوق كان من أهم الموضوعات المطروحة للمناقشة في الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٠. **إلى اليمين:** عاملة تقوم بتغليف الزهور للتصدير في مزرعة بمدينة كوتا في كولومبيا.

التعافي العالمي متعدد السرعات

واصل الاقتصاد العالمي تعافيه على مدار العام الماضي، رغم استمرار عدم تكافؤ النمو في مختلف البلدان. ففي كثير من البلدان المتقدمة لا يزال النمو ضعيفا نسبيا، مقيدا بارتفاع معدلات البطالة، وضعف الأوضاع المالية، والمخاوف المحيطة بآفاق المالية العامة والقطاع المالي. وبينما يواجه عدد من البلدان الأوروبية صعوبات بالغة الحدة على وجه الخصوص. وفي المقابل، تشهد الأسواق الصاعدة نموا قويا، وفي ظل ارتفاع التضخم تتزايد المخاوف بشأن دخول عدد من هذه الاقتصادات في حالة من النشاط المحموم.

ونظرا لعدم تكافؤ النمو العالمي، فإن التحديات على مستوى السياسات تختلف إلى حد بعيد باختلاف البلدان. ففي معظم الاقتصادات المتقدمة يتمثل التحدي الرئيسي على مستوى السياسات في الحفاظ على التعافي الاقتصادي والحد من البطالة مع مواصلة التقدم في تنفيذ التصحيح اللازم لأوضاع المالية العامة وإصلاح القطاع المالي ومعالجة الخلل الذي يعتريه. وبالنسبة لمعظم بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، يتعين التعجيل بإلغاء السياسات الاقتصادية الكلية التيسيرية لتجنب الدخول في نوبة من النشاط الاقتصادي المحموم بعد ازدياد النشاط الاقتصادي ونمو الائتمان والتدفقات الرأسمالية واتساع نطاق ضغوط التضخم، مع التأكد من حماية الفقراء من آثار ارتفاع أسعار الغذاء والوقود. كذلك يتعين تحقيق التقدم على صعيد الحد من المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي من جراء الاختلالات العالمية التي لا تزال كبيرة وذلك بزيادة مساهمة الصادرات الصافية في الاقتصادات ذات العجز الكبير في حساباتها الجارية، وفي المقابل تعزيز دور النمو المدفوع بالطلب المحلي في الاقتصادات التي تحقق فوائض كبيرة في حساباتها الجارية. وسوف يتعين مواصلة التعاون على مستوى السياسات بين البلدان المختلفة لتأمين نمو عالمي قوي وقابل للاستمرار. ولا تزال ضرورة الحرص في تصميم السياسات اللازمة على المستوى القومي وتنسيقها على المستوى العالمي لها نفس الأهمية التي كانت عليها في ذروة الأزمة منذ عامين.

السياسات اللازمة لتأمين نمو عالمي مستمر ومتوازن

تركزت أنشطة صندوق النقد الدولي خلال عام ٢٠١١ على تقديم الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم التي تحتاجها البلدان الأعضاء للتعامل مع الآثار الباقية للأزمة المالية العالمية وتحديد السياسات اللازمة لتأمين النمو المستمر والمتوازن في الاقتصاد العالمي وتشجيع تنفيذها في المرحلة القادمة.

وقد ظل الطلب على موارد الصندوق عاليا خلال هذه السنة، حيث وافق المجلس التنفيذي على ٣٠ طلب لعقد ترتيبات تمويلية أو زيادة في الموارد المتاحة من ترتيبات قائمة. وقد أتاح البرنامجان البارزان مع اليونان وآيرلندا، بالتعاون مع شركاء في أوروبا، الدعم اللازم للإصلاحات الاقتصادية لتأمين الموارد المالية المستمرة للقطاع العام بما يتيح استعادة النمو وفرص العمل. وبينما يهدف برنامج اليونان إلى تعزيز القدرة التنافسية، يركز برنامج آيرلندا إلى استعادة الاستقرار في القطاع المالي. وقد صُمم البرنامجان على نحو يسمح بتقاسم أعباء التصحيحات مع توفير الحماية لفئات المجتمع الأكثر ضعفا. وخلال هذه السنة صدرت الموافقة على إتاحة خطوط الائتمان المرن (FCLs) لكولومبيا والمكسيك وبولندا، بالإضافة إلى خط الائتمان الوقائي (PCL) لجمهورية مقدونيا، بينما صدرت الموافقة لعدد ١٧ بلدا منخفض الدخل على برامج جديدة أو زيادة الموارد المتاحة بموجب برامج قائمة بدعم من "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر". وقد كثف صندوق النقد الدولي كذلك حواره بشأن السياسات مع بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – لا سيما مصر وتونس – بغية مساعدة الحكومات في التعامل مع التحديات الاقتصادية الناشئة عن التطورات السياسية لحركة "الربيع العربي". وعلاوة على ذلك، أدت مراجعة تقييمات الضمانات الوقائية في البنوك المركزية إلى تأكيد استمرار فعالية هذه التقييمات في الحفاظ على سمعة الصندوق كجهة إقراض حذرة.

وقد اتُخذت إجراءات إضافية كذلك لتعزيز أنشطة الصندوق الرقابية. فعلى سبيل المثال، تم التوصل إلى اتفاق لتعزيز الجهود بشأن «انتقال التداعيات» – وهو الوضع الذي تؤثر فيه التطورات الاقتصادية أو إجراءات السياسات في بلد ما على غيره من البلدان – حيث استُحدثت تقارير تجريبية وهي «تقارير التداعيات» التي تتناول أوضاع الاقتصادات أو الأقاليم الاقتصادية الخمسة الأكثر تأثيرا على النظام المالي (الصين، ومنطقة اليورو، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة). ويهدف هذا الإجراء إلى تعميق فهم الصندوق للطابع المترابط الذي يميز الاقتصاد العالمي، دعما لزيادة التعاون بشأن السياسات على مستوى العالم. كذلك زاد التركيز على أنشطة الرقابة على القطاع المالي والعمل المعني بالروابط الاقتصادية الكلية والمالية العالمية. وتم الاتفاق على أن تكون تقييمات الاستقرار المالي في ظل «برنامج تقييم القطاع المالي» (FSAP) إلزامية بالنسبة للبلدان ذات القطاعات المالية المؤثرة نظاميا، وعلى دمج تقييمات الاستقرار المالي بصورة كاملة في رقابة الصندوق على بلدانه الأعضاء. وقد واصل الصندوق إجراء عملياته نصف سنوية للإنذار المبكر بالتعاون مع "مجلس الاستقرار المالي"، بغية النظر في مخاطر غير المرجحة وإن كانت ممكنة الحدوث والتي يمكن أن تؤثر على الاقتصاد العالمي. كذلك واصل الصندوق دعمه لعملية التقييم المتبادل بين أعضاء مجموعة العشرين (MAP) ويقوم بالتنسيق حاليا على المستوى الدولي لمعالجة مسألة ثغرات البيانات التي أبرزتها الأزمة العالمية. وإضافة لما سبق، تم استحداث إطار تحليلي لتقييم مواطن تعرض البلدان منخفضة الدخل لمخاطر الصدمات العالمية.

وقد بذل الصندوق جهودا كبيرة خلال هذه السنة لتعزيز أداء النظام النقدي الدولي واستقراره. ورغم صلابة النظام في مواجهة الأزمة، فإن التوترات لا تزال باعثة على القلق – وهو ما اتضح من الاختلالات العالمية وتقلب التدفقات الرأسمالية وحركات أسعار الصرف ومراكمة الاحتياطيات الكبيرة. وخلال هذا العام نظر الصندوق في السياسات التي تتيح إدارة التدفقات الرأسمالية، وكيفية تقييم كفاية الاحتياطيات الدولية لدى البلدان، ومدى المساهمة المحتملة لحقوق السحب الخاصة الصادرة عن الصندوق في تحسين كفاءة النظام النقدي الدولي في الأجل الطويل.

إصلاح الصندوق وتعزيزه لزيادة دعمه للبلدان الأعضاء

صدرت الموافقة في ديسمبر ٢٠١٠ على إجراء إصلاح جذري لهيكل الحوكمة في صندوق النقد الدولي. ومن شأن إصلاحات نظام الحصص والتغييرات في تكوين المجلس التنفيذي للمؤسسة أن تعزز مصداقية الصندوق وفعاليته بجعل هيكل الحوكمة فيه أكثر تعبيرا عن الواقع العالمي في الوقت الحاضر. ومن شأن إصلاحات نظام الحصص، المستندة إلى سابقاتها التي بدأت في ٢٠٠٨، مضاعفة حصص العضوية لتصل إلى نحو ٤٧٦,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٧٧٣ مليار دولار أمريكي) وتحويل ما يزيد على ٦٪

من أنصبة الحصص إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية، وحماية أنصبة حصص أفقر البلدان الأعضاء وقوتها التصويتية. وبموجب هذا التحويل تصبح البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين في عداد البلدان صاحبة أكبر ١٠ حصص في الصندوق. وتتضمن الإصلاحات المقترحة لتعديل هيكل وتكوين المجلس التنفيذي للصندوق، الذي تعد قوته مصدرا حيويا لفعالية أداء المؤسسة، التحول إلى مجلس تنفيذي منتخب بالكامل وتخفيض التمثيل المجمع للبلدان الأوروبية المتقدمة في المجلس بواقع مقعدين. ولا بد حاليا أن تعلن البلدان الأعضاء قبول زيادات الحصص المقترحة والتعديل المقترح في اتفاقية التأسيس، اللازم للمصادقة على إصلاح المجلس التنفيذي، وهو ما يتطلب موافقة البرلمان في كثير من الحالات. وقد طُلب إلى البلدان الأعضاء الانتهاء من المصادقة قبل الاجتماعات السنَوية لعام ٢٠١٢.

وفي شهر مارس ٢٠١١ وقع اختيار أعضاء اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية على معالي ثارمان شانموغاراتنام، وزير مالية ونائب رئيس مجلس وزراء سنغافورة، ليتولى رئاسة اللجنة لمدة تصل إلى ثلاث سنوات. ويأتي معالي الوزير ثارمان خلفا للدكتور يوسف بطرس غالي، وزير مالية جمهورية مصر العربية السابق، الذي استقال من رئاسة اللجنة في الشهر السابق.

وقد واصل الصندوق إصلاح مجموعة أدواته التمويلية أثناء السنة المالية ٢٠١١. فقد تم تنقيح «خط الائتمان المرن» (FCL)، الذي أنشئ في مارس ٢٠٠٩، بما يجعله أكثر نفعا وفعالية في منع وقوع الأزمات. وقد استحدث «خط الائتمان الوقائي» (PCL) الجديد وأصبح متاحا لمجموعة أكبر من البلدان الأعضاء مقارنة بالبلدان المؤهلة للاستفادة من "خط الائتمان المرن"، كما تم إنشاء "الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث" (Post-Catastrophe Debt Relief Trust – "PCDR") ليتيح انضمام صندوق النقد الدولي للجهود الدولية الرامية إلى تخفيف أعباء الديون التي تتحملها البلدان الفقيرة عندما تنزل بها الكوارث الطبيعية العاتية.

وقد ظل توصيل المساعدة الفنية على مستواه المرتفع خلال السنة المالية ٢٠١١ واستمر في تركيزه على مساعدة البلدان في التعافي من عواقب الأزمة المالية العالمية وتعزيز أطر سياساتها لدعم استمرار النمو. وفي غضون هذه السنة أقيمت علاقات شراكة جديدة مع المانحين لضمان إتاحة الموارد الكافية لتلبية الزيادة المستمرة في الطلب على المساعدة الفنية. وقد واصل الصندوق تقييم دوراته التدريبية ومواءمتها لضمان استجابتها للأولويات ووفائها باحتياجات البلدان الأعضاء. وفي ٢٠١١، أمكن توفير تدريب إضافي عن تشخيص حالة الاقتصاد الكلي وقضايا القطاع المالي.

الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة

تم اتخاذ خطوات كبيرة خلال السنة المالية ٢٠١١ لتعزيز الموارد المتاحة لصندوق النقد الدولي وتلبية الاحتياجات التمويلية المحتملة لبلدانه الأعضاء. وإضافة إلى الاتفاق بشأن الحصص الذي ورد ذكره في القسم السابق من هذا الفصل، فقد أصبح إصلاح نظام الحصص المتفق عليه عام ٢٠٠٨ ساري المفعول في مارس ٢٠١١، وهو الإصلاح الذي يقضي بزيادات مخصصة لعدد ٥٤ بلدا عضوا بقيمة إجمالية قدرها ٢٠,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وقد أجرى الصندوق كذلك مفاوضات بشأن إجراء توسعة كبيرة في اتفاقاته القائمة للاقتراض من البلدان الأعضاء من خلال «الاتفاقات الجديدة للاقتراض» (NAB) التي دخلت حيز التنفيذ في مارس ٢٠١١. وسوف يؤدي هذا التوسع مبدئيا إلى زيادة حجم هذه الاتفاقات بأكثر من عشرة أضعاف إلى ٣٦٧,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٥٩٦ مليار دولار أمريكي)، وإن كان سيجري تقليص حجم هذه الاتفاقات لدى إتاحة موارد الحصص الجديدة.

وفي إطار نموذج الدخل المعدَّل للصندوق والذي صدرت الموافقة عليه في عام ٢٠٠٨، تم الاتفاق على بيع نسبة محدودة من حيازات الصندوق من الذهب واستخدام ريعه لتمويل صندوق وَقْف لتوليد العائدات التي توفر الدعم اللازم لأنشطة الصندوق المستمرة في الميزانية. وفي يوليو ٢٠٠٩، قرر المجلس التنفيذي أنه بالإضافة إلى تمويل صندوق الوقف، سوف يستخدم جانب من عائدات بيع الذهب لزيادة الموارد المتاحة للإقراض بشروط ميسرة. وقد استكملت عملية بيع الذهب – من خلال معاملات داخل السوق وخارجه – في ديسمبر ٢٠١٠.

وقد طرأت عدة تغييرات جوهرية في إدارة الصندوق خلال هذه السنة أو في أوائل السنة المالية ٢٠١٢. ففي مايو ٢٠١١ استقال السيد دومينيك ستراوس–كان من منصبه كمدير عام للصندوق وبدأ المجلس عملية اختيار المدير العام القادم، واكتملت في يونيو ٢٠١١ بإعلان السيدة كريستين لاغارد بصفتها المدير العام الجديد للصندوق. كذلك، ترك الصندوق السيد موريلو بورتوغال نائب المدير العام في شهر مارس ٢٠١١ وحلت محله السيدة نعمت شفيق.

وفي مجال إدارة الموارد البشرية، استمرت الجهود خلال السنة لاستقطاب والإبقاء على الموظفين المتنوعين ذوي الكفاءات العالية اللازمين لنجاح مساعي المؤسسة. ومما ساعد على التحرك نحو تحقيق هذه الأهداف خلال هذا العام اعتماد نظام قوي لاستقطاب الكوادر وتنفيذ عدد من الإصلاحات المهمة في سياسات الموارد البشرية – بما في ذلك استحداث نظام جديد لتعديلات الرواتب، وإدخال تعديلات على «نظام الرعاية الطبية»، وإنشاء برنامج جديد للمكافآت والتعويضات للموظفين المعينين محليا في مكاتب الصندوق في الخارج.

وخلال السنة المالية ٢٠١١، تم تكثيف جهود صندوق النقد الدولي في تفسير طبيعة عمله للجمهور الخارجي فضلا على تعزيز مشاركته مع البلدان الأعضاء. فقد عُقِدَ في مدينة ديجون في كوريا مؤتمر كبير ناقش دور آسيا في الاقتصاد العالمي (بعنوان: آسيا في القرن الحادي والعشرين: تقود الطريق إلى الأمام» ("Asia 21: Leading the Way Forward")) وحضره أكثر من ٥٠٠ مشارك رفيع المستوى. وقد استمرت اللقاءات مع المجموعات الاستشارية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، والشرق الأوسط، وإفريقيا جنوب الصحراء، ونصف الكرة الغربي، (وقد تشكلت مجموعة جديدة خلال هذه السنة لبلدان القوقاز وآسيا الوسطى)، وقد عُقد اجتماع مشترك لهذه المجموعات الاستشارية خلال الاجتماعات السَنوية للصندوق في أكتوبر ٢٠١٠. وقد وسع الصندوق كذلك من دائرة تواصله مع الاتحادات التجارية، بما في ذلك من خلال مؤتمر مشترك بين منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي عُقد في أوسلو تحت عنوان "تحديات النمو والعمالة والتجانس الاجتماعي".

٢ مستجدات الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية

٢ مستجدات الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية

استطاع الاقتصاد العالمي أن يحقق تعافيا قويا في عام ٢٠١٠ حيث بلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي ٥٪ بعد معاناته في عام ٢٠٠٩ من أولى حالات الانكماش منذ الحرب العالمية الثانية. ومع هذا، ظلت وتيرة النشاط متفاوتة جغرافيا، بينما لا تزال عملية توفير فرص العمل متأخرة. وكانت قصة الأداء الاقتصادي في عام ٢٠١٠ تنقسم إلى شقين. فجاء التعافي في النصف الأول من العام مدفوعا بإعادة بناء المخزون الناضب مما عزز الارتداد الحاد في الإنتاج الصناعي والتجارة، كما ساهمت السياسات الاقتصادية الكلية بدور مهم في هذا الصدد. أما في النصف الثاني من العام حينما استقرت دورة المخزون وبدا ضبط أوضاع المالية العام يلوح في أفق كثير من الاقتصادات المتقدمة، تزايدت المخاوف من حدوث ركود مزدوج القاع. وفي نهاية المطاف، أدى تراجع الطاقة الفائضة، وانتهاج السياسات التيسيرية، وزيادة تحسن الثقة والأوضاع المالية إلى تعزيز طلب القطاع الخاص، الأمر الذي عزز قدرة التعافي على الاستمرار ذاتيا. وأمسك الاستثمار بزمام القيادة وإن كان الاستهلاك قد استعاد أيضا قوته.

إلى اليسار: عمال يشتغلون في تجميع سيارة في أحد مصانع مدينة بويبلا، المكسيك. **إلى اليمين**: أعمال إنشاء جديدة في وسط مدينة وارسو البولندية وفي الخلفية قصر الثقافة من الحقبة الشيوعية.

التعافي غير متوازنٍ

لا يزال التعافي على نحو غير متوازن في أنحاء العالم رغم تزايد قوة النمو العالمي، فسجلت الاقتصادات المتقدمة نموا بسيطا حيث بلغ متوسط النمو ٣٪ فحسب في عام ٢٠١٠. ولا يزال الناتج أقل بكثير من مستواه الممكن والبطالة بالغة الارتفاع نتيجة لبطء النمو بالنظر إلى عمق الركود. ويمكن إرجاع النمو المنخفض في هذه البلدان إلى تجاوزات ما قبل الأزمة وتداعياتها. ولا يزال الاستثمار ينوء بعبء ثقيل من ضعف نشاط سوق الإسكان في عدد كبير من هذه البلدان – لا سيما الولايات المتحدة. وقد أدت الأزمة ذاتها إلى تزايد حاد في الدين العام وتصاعد المخاوف بشأن استمرارية أوضاع المالية العامة. وفي بعض الاقتصادات المتقدمة، لم يتم بذل جهد كاف لتعزيز أوضاع رأس المال المصرفي والحد من التمويل بالديون، الأمر الذي أسهم في تباطؤ نمو الائتمان.

وتواجه بلدان الاتحاد الأوروبي الطرفية مشكلات بالغة الحدة ناجمة عن التفاعلات بين النمو المنخفض ومشكلات المالية العامة والضغوط المالية مجتمعة. ومن التحديات الجسيمة التي تواجهها هي ضرورة إعادة المالية العامة والقطاع المالي إلى مسار قابل للاستمرار في مواجهة معدلات النمو المنخفضة أو السالبة وارتفاع فروق العائد على السندات السيادية ومبادلات مخاطر ائتمان البنوك. والمشكلات التي تواجه بلدان الاتحاد الأوروبي الطرفية تلقي الضوء على مشكلة أعم أمام كثير من الاقتصادات المتقدمة هي: انخفاض معدل النمو الممكن والتراخي الكبير في النشاط الاقتصادي، مما يجعل تحدي تصحيح أوضاع المالية العامة أكبر.

وكان الأداء الاقتصادي في الاقتصادات الصاعدة والنامية أقوى بكثير. وعلى وجه الإجمال، حققت هذه الاقتصادات نموا تجاوز في المتوسط ٧,٢٥٪ في عام ٢٠١٠. وسجلت آسيا وأمريكا اللاتينية نموا بالغ القوة بينما معظم اقتصادات المنطقة تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية أو أعلى. واستأنفت الاقتصادات النامية بالمثل نموها السريع والقابل للاستمرار، لا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء. وبدا النمو لتوه يمر بمنعطف حاسم نحو الارتفاع في الاقتصادات الصاعدة في أوروبا الوسطى وكومنولث الدول المستقلة التي كانت أشد تضررا من الأزمة.

وأدت قوة الأوضاع الأولية للمالية العامة والمراكز المالية إلى مساعدة عديد من الاقتصادات الصاعدة والنامية على التعافي من الأزمة بوتيرة أسرع. كذلك تحقق هذه الاقتصادات منافع من سلامة تعافي الصادرات وقوة الطلب المحلي تدعمها السياسات النقدية والمالية التيسيرية. وتحولت التدفقات الرأسمالية الخارجة أثناء الأزمة إلى تدفقات رأسمالية داخلة في فترة التعافي، وذلك بفضل آفاق النمو الأكثر إيجابية وأسعار الفائدة الأعلى مقارنة بالأسعار المقابلة في هذه الاقتصادات. وفي نفس الوقت، يشهد عدد من الاقتصادات الصاعدة ضغوطا تضخمية متزايدة، وتوسعا ائتمانيا سريعا وعلامات النشاط الاقتصادي المحموم.

وبرغم قوة التعافي العالمي، فإن النمو لم يكن قويا بدرجة تسمح بإحداث تراجع مؤثر في معدلات البطالة المجمعة. ففي إبريل ٢٠١١، أشارت تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن نحو ٢٠٥ مليون نسمة في مختلف أنحاء العالم لا يزالون يبحثون عن فرص عمل – بارتفاع بلغ نحو ٣٠ مليون منذ عام ٢٠٠٧. وارتفعت معدلات البطالة ارتفاعا حادا بصفة خاصة في الاقتصادات المتقدمة. وتشكل البطالة المرتفعة بين الشباب مصدر قلق خاص في كثير من الاقتصادات الصاعدة والنامية، لا سيما في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفيما يخص الأوضاع المالية، شهد عام ٢٠١٠ تحسنا – على رغم ما تتسم به الأوضاع من هشاشة غير معتادة. وتعزز الاستقرار المالي العالمي بفضل تحسن الأداء الاقتصادي الكلي واستمرار السياسات الاقتصادية الكلية التيسيرية. ومع ذلك، فبرغم تحويل المخاطر من القطاع الخاص إلى القطاع العام أثناء الأزمة، لم تعد الثقة في النظم المصرفية لدى كثير من الاقتصادات المتقدمة إلى سابق عهدها حتى الآن، ولا تزال تؤثر سلبا على المخاطر السيادية في بعض البلدان وخاصة في منطقة اليورو.

وبالنظر إلى المستقبل، يُتوقع أن يستمر التعافي بوتيرة معتدلة، فتشير تنبؤات عدد إبريل ٢٠١١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى بلوغ النمو العالمي حوالي ٤,٥٪ في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، وذلك أبطأ قليلا من عام ٢٠١٠. ويُرجح استمرار التعافي بسرعات متعددة مع بلوغ معدل النمو المتوسط نحو ٢,٥٪ في الاقتصادات المتقدمة وحوالي ٦,٥٪ في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

ولا تزال المخاطر المحيطة بالتوقعات مائلة نحو الجانب السلبي. ومما يبعث على القلق في الاقتصادات المتقدمة استمرار ضعف الميزانيات العمومية السيادية وفي القطاع المالي وعدم استرداد أسواق العقارات قوتها بعد، كما تتركز المخاطر المالية على الجانب السلبي بسبب احتياجات التمويل الكبيرة لدى البنوك والكيانات السيادية، وخاصة في بعض اقتصادات منطقة اليورو.

وكذلك هناك مخاطر سلبية جديدة متزايدة ومنها أسعار السلع الأولية، لا سيما أسعار النفط، وما يرتبط بها من عدم يقين في القضايا الجغرافية. ومن مصادر مخاطر التطورات دون المتوقعة فورة النشاط الاقتصادي ورواج أسواق الأصول في اقتصادات الأسواق الصاعدة. غير أن الاحتمال قائم أيضا بأن يتجاوز النمو التوقعات المنتظرة على المدى القصير، نظرا لقوة الميزانيات العمومية لدى الشركات في الاقتصادات المتقدمة وانتعاش الطلب في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

وأدى اقتران نمو الطلب القوي بصدمات في العرض إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية بوتيرة فاقت التوقعات، فازدادت مخاطر التطورات دون المتوقعة في مسار التعافي. كذلك في الاقتصادات المتقدمة، سوف تكون الآثار طفيفة على النمو والتضخم الأساسي حسبما يشير تناقص مساهمة النفط في النمو، واختفاء ربط الأجور بتكلفة المعيشة، وتثبيت توقعات التضخم. غير أن الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والسلع الأولية لا يزال مصدرا للخطر على الأسر الفقيرة في الاقتصادات الصاعدة والنامية، وهي تمثل أيضا خطرا أكبر على التضخم نظرا لأن الإنفاق على المواد الغذائية والوقود يساهم بحصة أكبر بكثير في سلة السلع الاستهلاكية لهذه البلدان. وربما تزايدت صعوبة استمرار السيطرة على التوقعات التضخمية نظرا لتراجع درجة رسوخ مصداقية السياسة النقدية. ومع هذا، فآفاق النمو جيدة في معظم البلدان منخفضة الدخل برغم هذه المخاطر من التطورات دون المتوقعة.

التحديات القديمة والجديدة

سيظل صانعو السياسات على مدار العام القادم يواجهون تحديات ناشئة عن الأزمة، رغم ظهور تحديات جديدة تحتل الصدارة. والتحدي الآني أمام الاقتصادات المتقدمة هو انتهاج أفضل السبل للحفاظ على التعافي مع المضي قدما في التصحيح اللازم لأوضاع المالية العامة ومعالجة خلل القطاع المالي وإصلاحه. وينبغي أن تظل السياسة النقدية تيسيرية مادام الناتج لا يزال دون مستواه الممكن وتوقعات التضخم ثابتة. كذلك ينبغي أن تعمد البلدان إلى ضبط أوضاع المالية العامة على نحو «ذكي» أو داعم للنمو: بحيث لا يكون مفرطا في السرعة فيوقف النمو ولا مفرطا في البطء فيقضي على المصداقية. وينبغي التركيز على الإصلاحات الرامية إلى دفع النمو الذي يضع الدين العام على مسار قابل للاستمرار في الأجل المتوسط. وفي المجال المالي، لا تزال الحاجة ملحة إلى إعادة تصميم آليات التنظيم والرقابة في القطاع المالي، فضلا على زيادة الوضوح بشأن انكشاف الميزانيات العمومية المصرفية وإعداد خطط لإعادة الرسملة تُستخدم عند الحاجة. وأخيرا، فالأمر يقتضي زيادة التركيز على الإصلاحات الرامية إلى تعزيز النمو الممكن في كثير من الاقتصادات المتقدمة ولكن بصفة خاصة في أوروبا.

ويتعين أيضا اتخاذ إجراءات لتخفيض معدلات البطالة المرتفعة التي تشكل خطرا على التجانس الاجتماعي. ومما يساهم في تحقيق هذا الهدف تعجيل وتيرة عمليات إعادة الهيكلة وإعادة الرسملة في البنوك لاستئناف توفير الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي توفر معظم فرص العمل. وقد يكون من المفيد أيضا منح إعانات التوظيف المؤقتة الموجهة نحو هذه الشركات لدعم توفير فرص العمل. ومن الضروري إجراء إصلاحات أوسع في سوقي العمل والمنتجات لتوفير مزيد من فرص العمل حيث ارتفعت البطالة لأسباب هيكلية أو كانت مرتفعة حتى قبل الأزمة.

وبالنسبة لمعظم اقتصادات الأسواق الصاعدة، يتمثل التحدي القائم في كيفية تجنب الدخول في نوبة من النشاط الاقتصادي المحموم بعد سد فجوات الناتج وارتفاع التدفقات الرأسمالية. وتمثل السياسات الاقتصادية الكلية أدوات ملائمة للتعامل مع طفرة التدفقات الرأسمالية الداخلية–وهو ما يعني السماح بارتفاع سعر العملة، وتراكم مزيد من الاحتياطيات. وتصحيح السياسة النقدية والمالية للحفاظ على الناتج عند مستواه الممكن. كذلك تتضمن مجموعة الأدوات تدابير إدارة التدفقات الرأسمالية – التي تجمع بين أنواع من الضرائب، وتدابير احترازية معينة، وضوابط على رأس المال. وينبغي ألا تُستخدم هذه التدابير كبديل لتعديل السياسات الاقتصادية الكلية. وتميل البلدان في الغالب إلى مقاومة ارتفاع سعر الصرف الذي يرجح أن يقترن بارتفاع أسعار الفائدة وزيادة التدفقات الداخلة. لكن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي، وهو جزء من التصحيح المطلوب في البلدان ذات الفوائض الكبيرة في حساباتها الجارية، وينبغي عدم مقاومته.

وضمان تحقيق نمو قوي وقابل للاستمرار سوف يقتضي استمرار التعاون بشأن السياسات على المستوى العالمي. ويجب تحقيق ضبط أوضاع المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة. وتحقيقا لهذا الهدف ومن أجل الحفاظ على النمو، يجب أن تعتمد هذه الاقتصادات أكثر على الطلب الخارجي. ومن نفس المنظور، يجب أن يقل الاعتماد عليه في اقتصادات الأسواق الصاعدة ويزداد الاعتماد على الطلب المحلي. ومن أهم العوامل لتحقيق هذا التصحيح العالمي رفع أسعار العملات في اقتصادات الأسواق الصاعدة مقابل عملات الاقتصادات المتقدمة، كما في حالة تعجيل وتيرة الإصلاحات الهيكلية لدفع دور الاستهلاك المحلي والاستثمار. وربما تكون ضرورة الحرص في تصميم التدابير اللازمة على المستوى القومي وتنسيقها على المستوى العالمي قد أصبحت بنفس الأهمية التي كانت عليها في ذروة الأزمة منذ عامين.

ولا يزال المضي في جدول أعمال إصلاح القطاع المالي عنصرا حاسما في تحقيق التعافي. وينبغي للبلدان التي لا تزال أجهزتها المصرفية تغالب الظروف المعاكسة أن تعمل على زيادة الشفافية (بما في ذلك إجراء اختبارات أكثر دقة وواقعية لقياس القدرة على تحمل الضغوط) وإعادة رسملة البنوك الضعيفة وإعادة هيكلتها وكذلك إغلاقها (إذا دعت الضرورة). وتظل معالجة المخاطر التي تفرضها المؤسسات المالية المؤثرة على النظام مصدرا للخطر المستمر. ومع انتقال البلدان إلى قواعد تنظيمية جديدة تفرض اشتراطات أكثر دقة، سيتعين على البنوك زيادة احتياطيات رؤوس الأموال الوقائية وتقوية الميزانيات العمومية. وبغير هذه الإصلاحات الأطول أجلا في القطاع المالي، ستظل مشكلات التمويل قصيرة الأجل تنطوي على مخاطر خطيرة لتتحول إلى حَدَث نُظمي جديد من أحداث واقعة تسييل.

٣ سياسات لضمان استمرارية وتوازن النمو العالمي

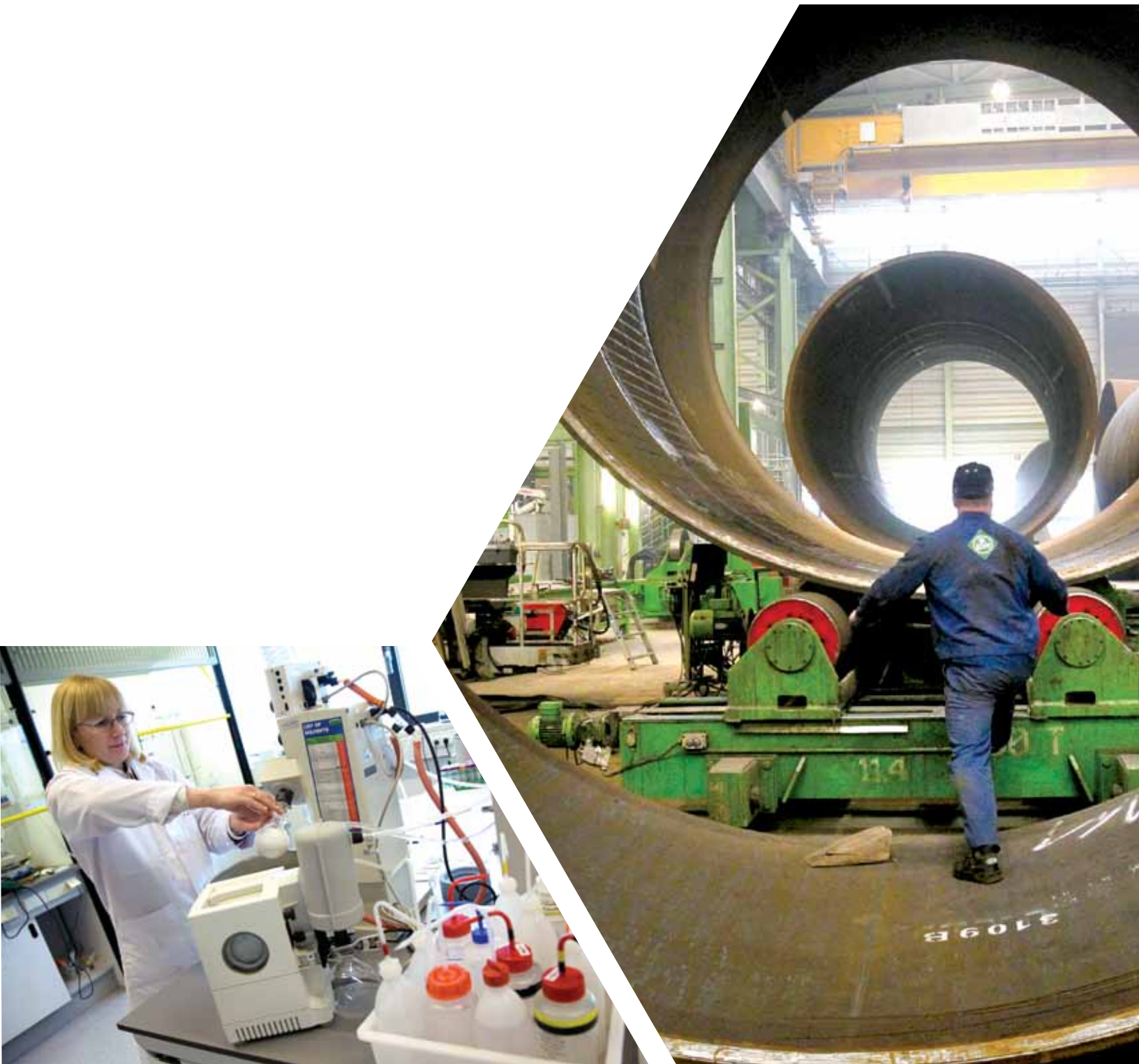

٣ سياسات لضمان استمرارية وتوازن النمو العالمي

أخذ التعافي من الأزمة الاقتصادية العالمية خلال السنة المالية ٢٠١١ يسير بسرعات متفاوتة وأنماط متباينة على مستوى العالم، فوجه صندوق النقد الدولي جهوده نحو تحديد وتعزيز عمليات تنفيذ السياسات التي من شأنها ضمان تحقيق النمو المستمر والمتوازن في الاقتصاد العالمي وواصل تقديم الدعم المالي وغير المالي للبلدان الأعضاء التي تعاني مما تبقى من آثار الأزمة.

وظل الطلب على موارد الصندوق مرتفعا، فصدرت موافقات خلال السنة على عقد ٣٠ اتفاقا (١٣ بشروط غير ميسرة و١٧ بشروط ميسرة)؛ وبلغ إجمالي التمويل بشروط غير ميسرة ١٤٢,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، صُرف أكثر من نصفها (٨٢,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) بموجب خطوط الائتمان المرن لكل من كولومبيا والمكسيك وبولندا، وصُرفت ٤٥,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة أخرى لمساندة اليونان وآيرلندا. كذلكَ استمر الدعم المقدم للبلدان منخفضة الدخل بمستويات عالية، فوصل إجمالي التمويل بشروط ميسرة خلال السنة إلى ١,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وإلى جانب تلبية احتياجات التمويل الآنية للبلدان الأعضاء، كان الصندوق

- يواصل التحرك على مسار مستقبلي لتوسيع نطاق مجموعة أدواته التمويلية، فأنشأ «خط الائتمان الوقائي» (PCL)، الذي يعتمد على الأهلية المسبقة، على غرار «خط الائتمان المرن» (FCL) الذي ثبت نجاحه، لكنه يقوم أيضا على الشرطية اللاحقة ويجوز إتاحته لمجموعة أكبر من البلدان الأعضاء، كما أنشأ «الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون» في مرحلة ما بعد الكوارث ليتمكن من تقديم مزيد من الدعم للبلدان الأعضاء المتضررة من الكوارث العاتية.

- يعزز عمله في مجال اختصاصه الأساسي وهو الرقابة، مع التركيز على مراجعة صلاحيات المؤسسة الرقابية، فضلا على طرائق تنفيذها، وإعطاء الأولوية لتحسين كفاءة أداء النظام النقدي الدولي وتعزيز استقراره، فضلا على عمل المجلس التنفيذي وخبراء الصندوق المتعلق بتدفقات رؤوس الأموال والاحتياطيات ودور حقوق السحب الخاصة في تعزيز الاستقرار النقدي الدولي.

- ينظر في طائفة واسعة من القضايا المعنية بتقوية البنيان المالي العالمي التي أبرزها الدور الحاسم للقطاع المالي في الأزمة الأخيرة.

- يركز على القضايا التي تواجه البلدان الأعضاء منخفضة الدخل، بينما ناقش المجلس التنفيذي التحديات الاقتصادية الكلية وقضايا تعزيز الإيرادات المحلية، إلى جانب استحداث إطار تحليلي من أجل «عملية تقدير المخاطر» وتهدف إلى تقدير المخاطر التي تواجه هذه البلدان نتيجة للتغيرات في الاقتصاد العالمي.

ضمان الوصول إلى نمو متوازن وإلى اقتصاد عالمي أقوى وأكثر قابلية للاستمرار

واجه الاقتصاد العالمي في السنة المالية ٢٠١١ تحديات متواصلة ترجع إلى التعافي من الأزمة العالمية بسرعات متعددة، إلى جانب القضايا المتبقية في عدد من البلدان (بطء نمو معدلات تشغيل العمالة، وارتفاع المديونية، وهشاشة القطاع المالي). وقدم صندوق النقد الدولي خلال السنة دعمه لجهود بناء تعاف قوي وقابل للاستمرار مرتكزا على نمط أكثر توازنا للنمو العالمي، وواصل تقديم الدعم المالي للبلدان الأعضاء، وأضاف المزيد إلى مجموعة أدواته المتاحة لتقديم هذا الدعم.

تحديث أعمال الصندوق الرقابية

يتولى الصندوق بموجب اتفاقية تأسيسه (ميثاق المؤسسة) مسؤولية الإشراف على النظام النقدي الدولي ومراقبة السياسات الاقتصادية والمالية للبلدان الأعضاء البالغ عددهم ١٨٧ بلدا، ويُشار إلى هذا النشاط بعبارة الرقابة. وكجزء من عملية الرقابة التي تُجرى على المستوى العالمي، والمستوى الإقليمي، وعلى مستوى البلدان المنفردة، يسلط الصندوق الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار الداخلي والخارجي، ويقدم المشورة بشأن ما يلزم من تعديلات في السياسات.[٣] وبهذه الطريقة، يساعد الصندوق النظام النقدي الدولي على الوفاء بغرضه الأساسي المتمثل في تيسير تبادل السلع والخدمات ورأس المال بين البلدان، ومن ثم الحفاظ على نمو اقتصادي سليم.

وعلى سبيل المتابعة لمناقشات سابقة عديدة، اجتمع المجلس التنفيذي في سبتمبر ٢٠١٠ لمناقشة أفضل السبل لتحديث صلاحيات الصندوق المتعلقة بالرقابة الاقتصادية وطرائق تطبيقها في أعقاب الأزمة العالمية.[٣] واتفق المديرون التنفيذيون على وجود إمكانية لتعزيز أعمال الرقابة متعددة الأطراف التي يجريها الصندوق من خلال مزيد من التضافر بين المنتجات المختلفة.

وأيد معظم المديرين التنفيذيين اقتراحات خبراء الصندوق بتعزيز دمج التحليل الاقتصادي الكلي والمالي متعدد الأطراف الذي يجريه الصندوق في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي و تقرير الاستقرار المالي العالمي وإعداد وثيقة مستقلة موجزة تحمل أهم الرسائل في مجال السياسات الصادرة عن هذين التقريرين ومنتجات الرقابة ذات الصلة، ومنها الراصد المالي. وإذ أشار المديرون إلى ما دعت إليه مراجعات الرقابة السابقة من تحسين تغطية انتقال التداعيات إلى الخارج، فقد اتفقوا على أنه ينبغي للصندوق تعزيز تحليله للتداعيات. وأيد كثير منهم التجربة المقترحة لإصدار «تقارير التداعيات» التي تتناول الاقتصادات المؤثرة في النظام المالي؛[٤] وفي هذا السياق، طُلب من خبراء الصندوق تقديم مزيد من التوضيح عن التوقعات والعَمليات والترتيبات اللوجستية الخاصة بهذه التقارير.

وأكد المديرون التنفيذيون أهمية تحسين فعالية الرقابة التي يمارسها الصندوق، بينما أقروا بأن تعريف الفعالية وقياسها أمر معقد. وحثوا على مواصلة الجهود لتحسين الفعالية على صعيدي إجراءات السياسات والحوار حول السياسات. وأيد معظم المديرين اقتراحات خبراء الصندوق بتبسيط وتحسين مرونة القواعد المطبقة على دورات المشاورات بموجب المادة الرابعة.

وحُدِّدت ثلاثة مجالات ذات أولوية في رقابة صندوق النقد الدولي على المدى القريب والمتوسط: (١) متابعة تحقيق النمو على نحو يتسق مع الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي وتوفير فرص العمل، و(٢) إصلاح النظام النقدي الدولي واستعادة توازن الطلب الخارجي، و(٣) الاستمرار في تهيئة دعم صندوق النقد الدولي للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل. وتمثل هذه المجالات ذات الأولوية انعكاسا لاتساع نطاق الوعي بالحاجة إلى تعزيز الرقابة على الاقتصاد العالمي – وتحويلها بالفعل – لمساعدة صانعي السياسات على استباق التطورات.

الرقابة الثنائية

تمثل مشاورات المادة الرابعة العنصر الأساسي في أعمال الرقابة الثنائية (أو الرقابة على البلدان المنفردة) التي يمارسها الصندوق (راجع الإطار ٣–١ في الصفحة الإلكترونية)، وهي عادة ما تُعقد سنويا مع كل بلد من البلدان الأعضاء في الصندوق وفقا للمادة الرابعة في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي. ويُجري الصندوق تقييما متعمقا للتطورات الاقتصادية والمالية ذات الصلة والآفاق المتوقعة والسياسات في كل بلد من البلدان الأعضاء، ويقدم مشورة صريحة بشأن السياسات تُبنى على تحليله. وقد استكمل الصندوق مشاورات المادة الرابعة مع ١٢٧ بلدا خلال السنة المالية ٢٠١١ (راجع الجدول ٣–١ في الصفحة الإلكترونية). وفي الغالبية العظمى من الحالات يتم أيضا نشر تقرير خبراء الصندوق والتحليل المصاحب للمشاورات في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت.

ويُجري المجلس التنفيذي للصندوق كل ثلاث سنوات مراجعة لتنفيذ أعمال الرقابة الثنائية. ومنذ «مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات» لعام ٢٠٠٨، ساعد الصندوق البلدان الأعضاء على معالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية إلى جانب سد الثغرات في إطاره الرقابي والتي كشفت عنها الأزمة. وأجرى المجلس التنفيذي في مارس ٢٠١١ مناقشة غير رسمية استعدادا لإجراء «مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات» القادمة التي يُتوقع الانتهاء منها في سبتمبر ٢٠١١.

الرقابة متعددة الأطراف

يقتضي النظام الأساسي أن «يراقب الصندوق النظام النقدي الدولي لضمان فعالية عمله.» ولتنفيذ هذه المهمة التي تُعرف باسم «الرقابة متعددة الأطراف»، يقوم الصندوق باستمرار بمراجعة الاتجاهات الاقتصادية العالمية. أما أدواته الأساسية للرقابة متعددة الأطراف فتتمثل في ثلاث مطبوعات نصف سنوية هي آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)، وتقرير الاستقرار المالي العالمي (GFSR)، والراصد المالي (FM). وهذه المطبوعات، إلى جانب تقارير «آفاق الاقتصاد الإقليمي» الخمسة (راجع «المشاركة في عمل الأطراف المعنية الخارجية» في الفصل الخامس)، تشكل الدراسات الاستقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية التي يجريها صندوق النقد الدولي وتساعده في فحص التطورات الاقتصادية والمالية على مستوى البلدان الأعضاء. وتصدر تقارير المستجدات المرحلية لكل من آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي والراصد العالمي مرتين في السنة.

ويتضمن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تحليلا مفصلا لحالة الاقتصاد العالمي، ويجري تقييما للآفاق الاقتصادية والتحديات على صعيد السياسات عالميا وإقليميا. ويقدم أيضا تحليلا متعمقا لقضايا الساعة الملحة؛ وركز عدد أكتوبر ٢٠١٠ من التقرير على موضوعات التعافي والمخاطر وإعادة التوازن، وبحث عدد إبريل ٢٠١١ التوترات الناجمة عن التعافي الذي يسير بسرعتين مختلفتين، لا سيما فيما يتعلق بالبطالة وأسعار السلع الأولية وتدفقات رؤوس الأموال. ويقدم «تقرير الاستقرار المالي العالمي» تقييما لآخر المستجدات في الأسواق المالية العالمية والتوقعات ذات الصلة، ويتناول قضايا التمويل في الأسواق الصاعدة ضمن سياق عالمي. والغرض من هذا التقرير إلقاء

الضوء على الاختلالات ومواطن الضعف التي يمكن أن تهدد استقرار الأسواق المالية. وشملت الموضوعات التي غطاها التقرير في السنة المالية ٢٠١١ الديون السيادية، والمشكلات المتوارثة في البنوك، ومخاطر السيولة النظامية (أكتوبر ٢٠١٠) وتزايد أعباء الديون ومسار الاستقرار المالي الدائم (إبريل ٢٠١١). ويقوم تقرير «الراصد المالي» بمسح وتحليل أحدث تطورات الموارد العامة وتحديث البيانات المبلغة عن انعكاسات الوضع الاقتصادي العالمي على المالية العامة والتوقعات المالية على المدى المتوسط، كما يُجري تقييما للسياسات لوضع الموارد العامة على مسار قابل للاستمرار. وتناول عدد نوفمبر ٢٠١٠ من تقرير «الراصد المالي» موضوع خروج المالية العامة من الأزمة – من الاستراتيجية إلى التنفيذ، وبحث عدد إبريل ٢٠١١ سبل مواجهة التحديات التي تقف في طريق تصحيح أوضاع المالية العامة.

ويحتوي الفصل الثاني على عرض للقضايا التي غطتها تقارير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي والراصد المالي في السنة المالية ٢٠١١.

الرقابة على القطاع المالي

بيَّنت الأزمة المالية العالمية الحاجة إلى تحليل أعمق للروابط بين الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي، مما أدى إلى زيادة التركيز على إدراج قضايا القطاع المالي ضمن أعمال رقابة الصندوق. وتحظى قضايا القطاع المالي بتغطية أوسع في سياق الرقابة الثنائية التي يمارسها الصندوق، وذلك استنادا إلى برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP).[٥] ويجري حاليا وضع أدوات تحليلية جديدة لدمج تحليل القطاع المالي وأسواق رأس المال في التقييمات الاقتصادية الكلية. ويسعى خبراء الصندوق في سياق المشورة التي يقدمونها للبلدان المنفردة إلى استثمار التجارب القُطرية المختلفة والدروس المستخلصة على مستوى السياسات، استنادا إلى الخبرة المتميزة التي اكتسبها الصندوق كمؤسسة مالية عالمية. وفي قسم لاحق يلقي هذا الفصل الضوء على عمل الصندوق في مجال الرقابة على القطاع المالي في «بناء نظام مالي عالمي أكثر صلابة».

تقارير التداعيات

كما ورد آنفا، قرر المجلس التنفيذي، في جلسة النقاش التي عقدها في سبتمبر ٢٠١٠ لمتابعة تحديث صلاحيات الصندوق المتعلقة بالرقابة وطرائق تنفيذها، ضرورة تعزيز الصندوق لما يجريه من عمل لتحليل التداعيات، بدءا من إعداد «تقارير التداعيات» التي تتناول الاقتصادات المؤثرة في النظام المالي. وبدأ العمل في السنة المالية ٢٠١١ لإعداد هذه التقارير عن خمسة اقتصادات/مناطق (وهي الصين ومنطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة).

عملية الإنذار المبكر

يُجري صندوق النقد الدولي بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي عمليات نصف سنوية للإنذار المبكر في سياق جهوده لتقوية أعماله الرقابية، لا سيما تحليل المخاطر الاقتصادية والمالية والمخاطر على المالية العامة، فضلا على تحليل الآثار الانتشارية عبر القطاعات والحدود. وتفحص هذه العمليات المخاطر التي تتسم بأنها شديدة التأثير وإن كانت بعيدة الاحتمال والتي يمكن أن تؤدي إلى صدور توصيات في مجال السياسات قد تختلف عن التوصيات التي يولدها السيناريو الأساسي الوارد في تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» و«تقرير الاستقرار المالي العالمي» و«الراصد المالي». ولا تسعى عمليات الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات، وإنما تحدد جوانب الضعف والعوامل الممكنة التي تتسبب في التعجيل بالأزمات النظامية، إلى جانب السياسات المخففة للمخاطر، ومنها ما يقتضي التعاون الدولي. وقد أحيط أعضاء المجلس التنفيذي علما بنتائج عملية خريف ٢٠١٠ في حلقة نقاش غير رسمية عُقدت في أواخر شهر سبتمبر، ونوقشت نتائج عملية ربيع ٢٠١١ في جلسَة غير رسمية عقدها المجلس في مطلع شهر إبريل.

أداء الأسواق الصاعدة أثناء الأزمة العالمية

بعد إجراء تقييم مبدئي للتمويل الذي قدمه الصندوق للأسواق الصاعدة كرد فعل في مواجهة الأزمة، وطلب المجلس بإجراء تقييم أشمل لكيفية مواجهة هذه البلدان للأزمة، تناول أعضاء المجلس هذا الموضوع خلال حلقة نقاش عقدها في يونيو ٢٠١٠ استخلص خلالها بعض الاستنتاجات المبدئية من تجربة الأسواق الصاعدة.[٦] وأكد المديرون التنفيذيون أن وضع أطر سليمة للسياسات ومواصلة الجهود نحو تحسين الأساسيات الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة هما خط الدفاع الأول ضد الصدمات المستقبلية. وألقوا الضوء على الحاجة إلى تقوية التحليلات المتعلقة بمدى التعرض للمخاطر وأهمية رقابة الصندوق والمشورة التي يسديها بشأن السياسات على نطاق أوسع. وأقر المديرون التنفيذيون بأن التعافي عبر بلدان الأسواق الصاعدة تحقق بدعم من نمو الشركاء التجاريين في الاقتصادات المتقدمة وأسهم فيه بدوره. ورأوا مخاطر فيما قد تؤدي إليه سرعة التعافي من تزايد تدفقات رؤوس الأموال الداخلة، وسد فجوات الناتج، وارتفاع معدلات التضخم. أما رفع أسعار الفائدة بينما لا تزال أسعار الفائدة الأساسية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية قريبة من أدنى مستوياتها التاريخية فمن شأنه أن يحفز تدفق رؤوس الأموال الداخلة المفرطة والتي يمكن أن تفضي بدورها إلى فقاعات أسعار الأصول. ومن ثم، قد تعمد بعض بلدان الأسواق الصاعدة إلى فرض قيود على قرارات السياسة النقدية.

سياسات الإيرادات والنفقات لاحتواء الإنفاق العام

أشار المجلس في مناقشة دارت في فبراير ٢٠١٠ إلى أن دين الحكومة العامة في البلدان المتقدمة آخذ في الارتفاع، فضلا على النفقات المرتبطة بالعمر مثل الرعاية الصحية ومعاشات التقاعد، وكذلك الحال في الاقتصادات الصاعدة. وعاد المجلس إلى تناول هذا الموضوع في شهر مايو التالي، فناقش سياسات الإيرادات والنفقات الرامية إلى ضبط أوضاع المالية العامة في هذه الاقتصادات.[٧] واتفق معظم المديرين التنفيذيين على أن استراتيجية ضبط الأوضاع ينبغي أن تهدف إلى تثبيت نسبة الإنفاق المرتبط بالعمر إلى إجمالي الناتج المحلي، وتخفيض نسب النفقات غير المرتبطة بالعمر، وزيادة الإيرادات بكفاءة، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة. وشدد المديرون على أن المزيج الملائم من التدابير يختلف في كل بلد، وإن كان من المرجح أن يكون تخفيض الإنفاق هو العنصر السائد. وأعربوا عن قلقهم بشأن ثغرات الامتثال في النظم الضريبية لدى كثير من البلدان، والأدلة على سوء استخدام الضريبة العامة من خلال قنوات غير رسمية، والتخطيط الضريبي المتعدي، والاستغلال الضريبي في الخارج، والغش الضريبي، وارتفاع المديونية الضريبية نتيجة للأزمة والركود. وذكروا أن التقدم الذي أحرز مؤخرا في التعاون الدولي بشأن تبادل المعلومات الضريبية وتوخي الشفافية يمثل خطوة مهمة إلى الأمام.

الدعم المالي للبلدان أعضاء الصندوق

الدعم التمويلي من الصندوق للسنة المالية ٢٠١١

التمويل غير الميسر

ظل الطلب على موارد الصندوق مرتفعا أثناء السنة المالية ٢٠١١، واستمرت التعهدات تتزايد بوتيرة سريعة. ووافق المجلس التنفيذي خلال العام على عقد ١٣ اتفاق بشروط غير ميسرة بلغ مجموعها الكلي ١٤٢,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.[٨] وعُقد أكبر اتفاقان غير وقائيان صدرت الموافقة بشأنهما في السنة المالية ٢٠١١ مع بلدين أعضاء في منطقة اليورو – هما اليونان وآيرلندا.

إلى اليسار: عاملة تفرز أوراق التبغ لاستخدامها في صنع لفائف السيغار في مدينة دانلي، هندوراس. **إلى اليمين**: رجل يغلي نبات الصفصاف في مرجل وهي إحدى مراحل عمليات الصناعة باستخدام الأغصان الصغيرة في مدينة إيزا الأوكرانية.

ووافق المجلس التنفيذي في مايو ٢٠١٠ على عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مع اليونان يغطي ثلاث سنوات بقيمة تبلغ ٢٦,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٣٠ مليار يورو) دعما لبرنامج السلطات متعدد السنوات المعني بالتصحيح والتحول الاقتصادي، وأهدافه الرئيسية هي دعم القدرة التنافسية وتعزيز استقرار القطاع المالي وضمان توافر موارد عامة قابلة للاستمرار حتى يتسنى استعادة النمو وتوفير فرص العمل مجددا في الوقت المناسب. ويراعي البرنامج اشتراك كل مستويات المجتمع في تحمل الأعباء وتوافر الحماية اللازمة لفئات السكان الأكثر تعرضا للخطر. وكان هذا الاتفاق جزءا من برنامج تمويلي تعاوني مع الدول الأعضاء في منطقة اليورو تصل قيمته إلى ١١٠ مليار يورو. وأتاح البرنامج للسلطات اليونانية مبلغا فوريا قدره ٤,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٥,٥ مليار يورو)، وبعد إجراء المراجعة الثالثة للأداء الاقتصادي لليونان في مارس ٢٠١١ بلغت الموارد المنصرفة من الصندوق في ظل الاتفاق ما يعادل ١٢,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١٤,٦ مليار يورو).

وكانت آيرلندا في عام ٢٠١٠ ترزح تحت وطأة ضغوط اقتصادية ومالية مكثفة نتيجة لتقلص معدلات العجز والدين في القطاع العام إثر الدعم الرسمي الاستثنائي الذي قُدِّم إلى القطاع المصرفي في البلاد. وكان المجلس قد وافق في ديسمبر ٢٠١٠ على عقد اتفاق مع آيرلندا في ظل تسهيل الصندوق الممدد مدته ثلاث سنوات وبقيمة تبلغ ١٩,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢٢,٥ مليار يورو) وينطوي على استخدام موارد استثنائية. وكما في حالة اليونان، كان الاتفاق جزءا من مجموعة تدابير تمويلية أكبر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، ويصل في هذه الحالة إلى ٨٥ مليار يورو، متضمنة المساهمة الخاصة بآيرلندا. والهدف الرئيسي من البرنامج الاقتصادي والمالي للسلطات، والذي يرتكز على الجهود المبذولة مؤخرا في البلاد، هو استعادة الثقة والاستقرار المالي من خلال إعادة هيكلة القطاع المصرفي وإعادة رسملته، ليصبح أصغر حجما وأكثر مرونة، ومن خلال تنفيذ عملية ضبط أوضاع المالية العامة والإصلاحات الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية والنمو. ويعجل هذا البرنامج وتيرة الحركة ويكثف مجموعة التدابير المعنية بمعالجة المخاوف بشأن استقرار القطاع المالي والمالية العامة، بينما تقوم استراتيجية النظام المالي على ركيزتين هما الحد من التمويل بالديون وإعادة التنظيم، والرسملة الوفيرة. وأتيحت على الفور حصة كبيرة من تدابير التمويل الكلية، بلغت ٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٥,٨ مليار يورو)، بعد أن أصبح الاتفاق نافذا. واستكمل المجلس في مايو ٢٠١١ المراجعتين الأولى والثانية مجتمعتين بموجب البرنامج، وأتيح للسلطات مبلغا إضافيا وقدره ١,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١,٦ مليار يورو) من موارد الصندوق.

وعقد الصندوق اتفاقات في «ظل خط الائتمان المرن» منح بموجبها أكثر من نصف إجمالي التزاماته بتقديم تمويل غير ميسر في السنة المالية ٢٠١١ (٨٢,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) لكل من كولومبيا والمكسيك وبولندا. وفي حالة بولندا، صدرت الموافقة خلال هذه الفترة على عقد اتفاقين للاستفادة من موارد «خط الائتمان المرن»، وأصبح الاتفاق الأول ساريا في يوليو ٢٠١٠ لمدة عام واحد ثم عُقِد بدلا منه اتفاق جديد يغطي عامين في ظل «خط الائتمان المرن» ويتيحَ مستوى أعلى من الموارد بناء على طلب السلطات وبموافقة المجلس. وكان الاتفاقان المعقودان في ظل «خط الائتمان المرن» مع كولومبيا والمكسيك من الاتفاقات اللاحقة وأصبحا نافذين في مايو ٢٠١٠ ويناير ٢٠١١ لمدة عام وعامين على التوالي.

وتضمنت اتفاقات الإقراض بشروط غير ميسرة التي صدرت الموافقة بشأنها خلال السنة المالية ٢٠١١ اتفاقين بشروط «تسهيل الصندوق الممدد» (عُقدا مع أرمينيا وآيرلندا)،[٩] بينما عُقدت ستة اتفاقات للاستعداد الائتماني، ثَلاثة منها تضمنت استخدام موارَد استثنائية (الاتفاقات مع اليونان وآيرلندا وأوكرانيا)، واثنان منها كانا وقائيين (الاتفاقان مع هندوراس ورومانيا).[١٠] ووافق المجلس التنفيذي في يناير ٢٠١١ على عقد اتفاق مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في ظل «خط الائتمان الوقائي» – وهو أول اتفاق يُعقد منذ إضافة «خط الائتمان الوقائي» إلى مجموعة أدوات الصندوق المستخدمة في الوقاية من الأزمات. ولم تكن هناك أي تعزيزات لاتفاقات التمويل بشروط غير ميسرة والتي صدرت الموافقة بشأنها في السنة المالية ٢٠١١. وبنهاية إبريل ٢٠١١، بلغت المشتريات[١١] من حساب الموارد العامة (GRA) ككل ٢٦,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، فبلغت حصة مشتريات اليونان وآيرلندا ثلثي مجموع المشتريات. ووصلت عمليات إعادة الشراء خلال الفترة إلى ٢,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

ويعرض الجدول ٣–١ معلومات عامة عن التسهيلات التمويلية في الصندوق، ويقدم الجدول ٣–٢ والشكل البياني ٣–١ تفاصيل عن اتفاقات التمويل بشروط غير ميسرة والتي صدرت الموافقة بشأنها خلال السنة، والشكل البياني ٣–٢ يعرض معلومات عن القروض بشروط غير ميسرة التي ظلت قائمة على مدى العشر سنوات الأخيرة.

الجدول ٣-١:

التسهيلات التمويلية في صندوق النقد الدولي

التسهيل الائتماني (سنة الاعتماد)	الغرض	الشروط	التقسيم المرحلي والمراقبة[١]
الشرائح الائتمانية وتسهيل الصندوق الممدد[٢]			
اتفاق الاستعداد الائتماني(١٩٥٢)	مساعدة متوسطة الأجل للبلدان التي تعاني من مشكلات متعلقة بميزان المدفوعات ذات طابع قصير الأجل.	اعتماد سياسات تقوم بتوفير الثقة لإمكانية حل مشكلات ميزان المدفوعات في البلد العضو خلال فترة زمنية معقولة.	عمليات شراء رُبع سنوية (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط.
خط الائتمان المرن (٢٠٠٩)	أداة مرنة في سياق الشرائح الائتمانية لمعالجة جميع المشكلات المتعلقة باحتياجات ميزان المدفوعات، سواء المحتملة أو الفعلية.	أساسيات اقتصادية كلية سابقة، وأطر للسياسات الاقتصادية، وسجلات أداء على مستوى السياسات تتسم بالقوة البالغة.	الموافقة على استخدام موارد الصندوق متاحة مقدما طوال مدة الاتفاق شريطة استكمال مراجعة منتصف الفترة بعد عام واحد.
تسهيل الصندوق الممدد (١٩٧٤) (اتفاقات ممددة)	مساعدة أطول أجلا لدعم الإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء لمعالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات ذات الطابع طويل الأجل.	اعتماد برنامج لمدة ثلاث سنوات، بجدول أعمال هيكلي، مع بيان سنوي تفصيلي للسياسات المتبعة في الاثنى عشر شهرا التالية.	عمليات شراء ربُع سنوية أو نصف سنوية (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط.
خط الائتمان الوقائي (٢٠١٠)	أداة للبلدان التي تتميز بأساسيات وسياسات اقتصادية سليمة	أطر سياسات قوية، والمركز الخارجي والنفاذ إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة أوضاع القطاع المالي.	صرف موارد كبيرة في بداية الفترة، ويخضع لمراجعات نصف سنوية.
التسهيلات الخاصة			
المساعدة الطارئة	مساعدة لمواجهة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات فيما يتعلق بالتالي:		لا يوجد، رغم إمكانية تقسيم مساعدة مرحلة ما بعد الصراع على عمليتي شراء أو أكثر
(١) الكوارث الطبيعية (١٩٦٢)	الكوارث الطبيعية	جهود معقولة للتغلب على المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات.	
(٢) مرحلة ما بعد الصراع (١٩٩٥)	المرحلة اللاحقة للاضطرابات المدنية، أو القلاقل السياسية، أو الصراعات المسلحة الدولية.	التركيز على بناء القدرات المؤسسية والإدارية للتمهيد للدخول في اتفاق الشريحة الائتمانية العليا أو «تسهيل النمو والحد من الفقر»	
التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل في ظل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر			
التسهيل الائتماني الممدد (٢٠١٠)[٣]	مساعدة أطول أجلا لمواجهة المشكلات المزمنة المتعلقة بميزان المدفوعات وذات طابع هيكلي؛ ويهدف إلى تحقيق نمو مستمر يؤدي إلى تخفيف حدة الفقر.	الدخول في اتفاقات في إطار التسهيل الائتماني الممدد لمدة ثلاثة أعوام. وتستند البرامج المدعمة بموارد هذا التسهيل إلى«تقرير استراتيجية الحد من الفقر» من إعداد البلد المعني في سياق مشاركته ويتضمن سياساته الاقتصادية الكلية والهيكلية والمتعلقة بالحد من الفقر.	صرف مبالغ نصف سنوية (أو ربع سنوية أحيانا) مشروطة بمراعاة معايير الأداء واستكمال المراجعات المطلوبة.
تسهيل الاستعداد الائتماني (٢٠١٠)	مساعدة البلدان التي تحتاج موازين مدفوعاتها إلى التمويل قصير الأجل وتلبية الاحتياجات الوقائية "على غرار اتفاق الاستعداد الائتماني."	عقد اتفاق الاستعداد الائتماني لمدة تتراوح بين ١٢ و٢٤ شهرا. ويحل محل «عنصر الموارد المرتفعة» في «تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية» ويقدم الدعم في طائفة أوسع من الظروف.	صرف مبالغ نصف سنوية (أو ربع سنوية أحيانا مشروطة بمراعاة معايير الأداء واستكمال المراجعات المطلوبة (في حالة السحب)
التسهيل الائتماني السريع (٢٠١٠)	مساعدة سريعة لتلبية احتياجات عاجلة في ميزان المدفوعات مصدرها الأساسي صدمة خارجية أو كارثة طبيعية في الحالات التي لا تكون هناك حاجة فيها إلى برنامج يفي بشروط الشريحة الائتمانية العليا أو لا يكون ذلك ممكنا.	ليس برنامجا قائما على أساس المراجعة أو الشرطية اللاحقة. ويحل محل «عنصر الموارد السريعة» في «تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية» فضلا على العناصر المدعمة في "المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية"/ "المساعدة الطارئة لبلدان ما بعد الصراع".	عادة دفعة واحدة.

١ باستثناء «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر»، تُموَّل القروض المقدمة من الصندوق غالبا من رأس المال الذي تسهم به البلدان الأعضاء؛ حيث تخصص لكل بلد عضو حصة معينة تمثل مقدار مساهمته المالية. ويدفع البلد العضو جزءا من حصته في شكل عملات أجنبية مقبولة لدى الصندوق – أو حقوق السحب الخاصة – ويدفع الباقي بعملته المحلية. ويُصرف القرض المقدم من الصندوق أو يُسحب عن طريق قيام المقترض بشراء أصول بالعملات الأجنبية من الصندوق بعملة المقترض المحلية. ويتم سداد مبلغ القرض عن طريق قيام المقترض بإعادة شراء عملته المحلية من الصندوق بعملات أجنبية. أما التسهيل الائتماني الممدد، والتسهيل الائتماني السريع، وتسهيل الاستعداد الائتماني فتُموَّل بصفة مستقلة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

٢ يقرر معدل الرسم على المبالغ المنصرفة من «حساب الموارد العامة» بهامش يزيد على سعر الفائدة الأسبوعي على حقوق السحب الخاصة. ويطبق معدل الرسم على الرصيد اليومي لجميع السحوبات القائمة من حساب الموارد العامة في كل رُبع سنة مالية في الصندوق. وإضافة إلى ذلك، يتم تحصيل رسم خدمة لمرة واحدة بنسبة ٠,٥٪ على كل عملية سحب من موارد الصندوق في «حساب الموارد العامة»، بخلاف عمليات السحب من شريحة الاحتياطي. ويطبق رسم التزام يدفع مقدما (١٥ نقطة أساس على المبالغ الملتزم بها حتى ٢٠٠٪ من حصة العضوية؛ و٣٠ نقطة أساس على المبالغ التي تزيد على ٢٠٠٪ وحتى ١٠٠٠٪ من حصة العضوية؛ و٦٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٠٠٠٪ من حصة العضوية) على المبلغ المحتمل سحبه خلال كل فترة زمنية (سنويا) في إطار اتفاق للاستعداد الائتماني، أو اتفاق بموجب «خط الائتمان المرن»، أو «خط الائتمان الوقائي»، أو اتفاق ممدد؛ ويتم رد هذا الرسم على أساس تناسبي مع إجراء عمليات السحب لاحقا في الاتفاق الائتماني المعني. وعقد اتفاق وقائي في ظل تسهيل الاستعداد الائتماني يخضع لرسم إتاحة قدره ١٥ نقطة أساس سنويا على الجزء غير المسحوب من المبالغ المتاحة عن كل فترة ستة أشهر.

الحدود القصوى لاستخدام الموارد[١]	الرسوم[٢]	الجدول الزمني (سنوات)	الأقساط
سنويا: ٢٠٠٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٦٠٠٪ من حصة العضوية.	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس على الائتمان القائم لأكثر من ثلاث سنوات والبالغ أكثر من ٣٠٠٪ من حصة العضوية)[٤]	٥–٣,٢٥	رُبع سنوية
لا توجد حدود مسبقة.	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس على الائتمان القائم لأكثر من ثلاث سنوات والبالغ أكثر من ٣٠٠٪ من حصة العضوية)[٤]	٥–٣,٢٥	رُبع سنوية
سنويا: ٢٠٠٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٦٠٠٪ من حصة العضوية.	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس على الائتمان القائم لأكثر من ثلاث سنوات والبالغ أكثر من ٣٠٠٪ من حصة العضوية)[٤]	١٠–٤,٥	نصف سنوية
يُتاح ٥٠٠٪ من حصة العضوية عند صدور الموافقة على الاتفاق؛ ويصل المجموع ١٠٠٠٪ من قيمة الحصة بعد ١٢ شهرا بشرط تحقيق تقدم مرض.	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠٪ من حصة العضوية؛ و ١٠٠ نقطة أساس على الائتمان القائم لأكثر من ثلاث سنوات والبالغ أكثر من ٣٠٠٪ من حصة العضوية)[٤]	٥–٣,٢٥	رُبع سنوية
محدودة عموما بنسبة ٢٥٪ من حصة العضوية، رغم إمكانية إتاحة مبالغ أكبر تصل إلى ٥٠٪ في الحالات الاستثنائية.	معدل الرسم، غير أنه يجوز دعم معدل الرسم حتى ٠,٢٥٪ سنويا، حسب توافر الموارد.	٥–٣,٢٥	رُبع سنوية
سنويا: ١٠٠٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٣٠٠٪ من حصة العضوية.	صفر ٪ (٧ يناير ٢٠١٠ حتى نهاية ٢٠١١)	١٠–٥,٥	نصف سنوية
سنويا: ١٠٠٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٣٠٠٪ من حصة العضوية.	صفر ٪ (٧ يناير ٢٠١٠ حتى نهاية ٢٠١١)	٨–٤	نصف سنوية
سنويا: ٢٥٪ (حتى ٥٠٪ من حصة العضوية)؛ تراكميا: ٧٥٪ (حتى ١٠٠٪ من حصة العضوية).	صفر ٪ (٧ يناير ٢٠١٠ حتى نهاية ٢٠١١)	١٠–٥,٥	نصف سنوية

٣ الشرائح الائتمانية تشير إلى حجم عمليات الشراء (المبالغ المنصرفة) من حيث تناسبها مع حصة عضوية البلد العضو في الصندوق؛ على سبيل المثال، المبالغ المنصرفة حتى ٢٥٪ من حصة عضوية البلد العضو هي مبالغ منصرفة في إطار شريحة الائتمان الأولى وتقتضي من البلدان الأعضاء إبداء ما تبذله من جهود معقولة للتغلب على مشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات. أما طلبات صرف مبالغ تتجاوز نسبة ٢٥٪ فيطلق عليها سحوبات في الشرائح الائتمانية العليا؛ ويتم صرفها في شكل أقساط مع تحقيق المقترض بعض أهداف المقررة المتعلقة بالأداء. وعادة ما تقترن مثل هذه المبالغ المنصرفة باتفاق للاستعداد الائتماني أو اتفاق ممدد. أما استخدام موارد الصندوق بدون أي اتفاق فهو أمر نادر الحدوث ومن المتوقع أن يظل كذلك.

٤ استُحدث نظام الرسوم الإضافية في نوفمبر ٢٠٠٠، وطُبّق النظام الجديد للرسوم الإضافية اعتبارا من الأول من أغسطس ٢٠٠٩ ليحل محل الجدول السابق: ١٠٠ نقطة أساس فوق معدل الرسم الأساسي بالنسبة للائتمان القائم الذي يتجاوز ٢٠٠٪ من حصة العضوية، ٢٠٠ نقطة أساس فوق معدل الرسم الأساسي بالنسبة للائتمان القائم الذي يتجاوز ٣٠٠٪ من حصة العضوية. وبالنسبة للبلدان الأعضاء التي كانت لديها ائتمانات قائمة في إطار الشرائح الائتمانية أو بموجب "تسهيل الصندوق الممدد" في الأول من أغسطس ٢٠٠٩، أو صدرت لها الموافقة على اتفاقات فعلية في تاريخ سابق، فقد أتيحت لها حرية اختيار الالتزام بنظام الرسوم الإضافية الجديد أو القديم.

٥ التسهيل الائتماني الممدد كان يُعرف في السابق باسم تسهيل النمو والحد من الفقر.

إلى اليسار: عمال يعدون أجزاء صناعية في مستشفى محلي في لومي، توغو. **إلى اليمين:** عمال يبنون مأوى مؤقتا لضحايا الفيضان في إحدى قرى تشارسادا، باكستان.

المساعدة الطارئة: يقدم الصندوق «المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية» (ENDA) لكي تتمكن البلدان الأعضاء من تلبية احتياجات التمويل الآنية في موازين مدفوعاتها والناجمة عن كوارث طبيعية دون التسبب في نضوب خطير لاحتياطياتها الخارجية، كما في حالة نقص إيرادات التصدير و/أو تزايد الواردات. وتُصرف موارد التمويل في ظل المساعدة الطارئة في شكل عمليات شراء مباشرة ولا تنطوي على أهداف محددة للأداء الاقتصادي (راجع الجدولين ٣–٢ و٣–٣ على الصفحة الإلكترونية). (علاوة على ذلك، فمن أجل دعم أفقر البلدان الأعضاء التي تنزل بها أعنف الكوارث الطبيعية، تتوافر الآن مساعدة من الصندوق في شكل تخفيف أعباء الديون من خلال «الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث» (PCDR)؛ راجع الإطار ٣–١).

وكان المجلس التنفيذي قد وافق في سبتمبر ٢٠١٠ على صرف موارد قدرها ٢٩٦,٩٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٤٥١ مليون دولار أمريكي) لباكستان في ظل «المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية» من أجل دعمها في معالجة تبعات الفيضانات الهائلة والمدمرة التي اجتاحت البلاد في يوليو ٢٠١٠. ووافق المجلس التنفيذي في يناير ٢٠١١ على صرف ٥,٣٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة تجمع بين تسهيلين (حوالي ٨,١٩ مليون دولار أمريكي) كمساعدة طارئة لسانت لوسيا من أجل دعمها في مواجهة التبعات الاقتصادية للإعصار توماس الذي اجتاح جزر الكاريبي في أواخر أكتوبر ٢٠١٠ مسببا خسائر في الأرواح وأضرارا فادحة في شبكة الطرق وإمدادات المياه والقطاع الزراعي للبلاد. وتتألف المساعدة المالية من مبلغ ٣,٨٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٥,٨٥ مليون دولار أمريكي) يُصرف من الصندوق بموجب «التسهيل الائتماني السريع» (RCF)، و ١,٥٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢,٣٤ مليون دولار أمريكي) في ظل «المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية» وبعد مرور شهر، وافق المجلس التنفيذي على صرف مبلغ يعادل ٢,٠٧٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٣,٢٦ مليون دولار أمريكي) في ظل «التسهيل الائتماني السريع» لسانت فنسنت وجزر غرينادين من أجل مساعدتها على معالجة الآثار الاقتصادية للإعصار توماس الذي سبب أضرار فادحة في الزراعة والمساكن وكذلك البنية التحتية للبلاد.

الشكل البياني ٣–١

الاتفاقات المعتمدة في السنوات المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠٢–٢٠١١

(بمليارات حقوق السحب الخاصة)

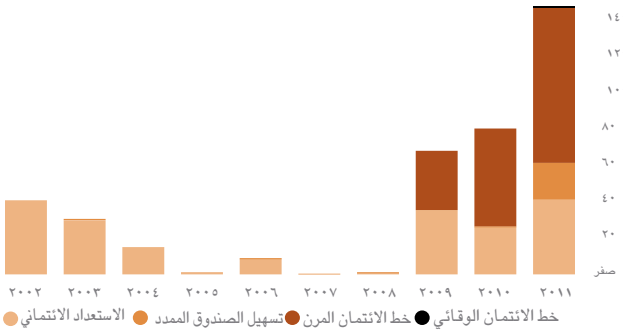

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٣–٢

القروض الاعتيادية القائمة في السنوات المالية ٢٠٠٢–٢٠١١

(بمليارات حقوق السحب الخاصة)

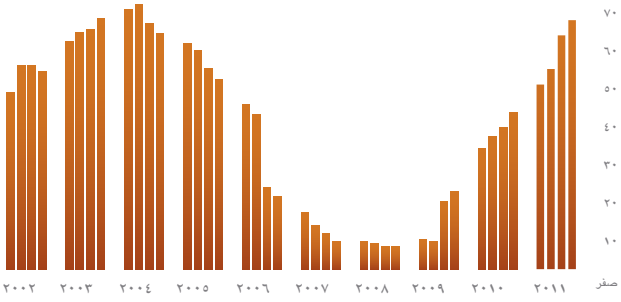

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

الجدول ٣-٢:

الاتفاقات المعتمدة في إطار التسهيلات التمويلية الأساسية خلال السنة المالية ٢٠١١ (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

البلد العضو	نوع الاتفاق	تاريخ النفاذ	المبلغ المعتمد
الاتفاقات الجديدة			
أنتيغوا وباربودا	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ٣٦ شهرا	٧ يونيو ٢٠١٠	٨١,٠
أرمينيا	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٣٦ شهرا	٢٨ يونيو ٢٠١٠	١٣٣,٤
كولومبيا	خط الائتمان المرن لمدة ١٢ شهرا	٧ مايو ٢٠١٠	٢,٣٢٢,٠
اليونان	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ٣٦ شهرا	٩ مايو ٢٠١٠	٢٦,٤٣٢,٩
هندوراس	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ١٨ شهرا	أول أكتوبر ٢٠١٠	٦٤,٨
آيرلندا	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٣٦ شهرا	١٦ ديسمبر ٢٠١٠	١٩,٤٦٥,٨
كوسوفو	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ١٨ شهرا	٢١ يوليو ٢٠١٠	٩٢,٧
جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة	خط الائتمان الوقائي لمدة ٢٤ شهرا	١٩ يناير ٢٠١١	٤١٣,٤
المكسيك	خط الائتمان المرن لمدة ٢٤ شهرا	١٠ يناير ٢٠١١	٤٧,٢٩٢,٠
بولندا	خط الائتمان المرن لمدة ١٢ شهرا	٢ يوليو ٢٠١٠	١٣,٦٩٠,٠
بولندا	خط الائتمان المرن لمدة ٢٤ شهرا	٢١ يناير ٢٠١١	١٩,١٦٦,٠
رومانيا	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ٢٤ شهرا	٣١ مارس ٢٠١١	٣,٠٩٠,٦
أوكرانيا	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ٢٩ شهرا	٢٨ يوليو ٢٠١٠	١٠,٠٠٠,٠
المجموع			١٤٢,٢٤٤,٥

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

مساندة البلدان منخفضة الدخل

التمويل الميسر: تعهد الصندوق في السنة المالية ٢٠١١ بتقديم قروض تصل إلى ١,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل في ظل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (PRGT). وفي ٣٠ إبريل ٢٠١١ بلغ مجموع القروض القائمة المقدمة بشروط ميسرة إلى ٦٤ بلدا ٤,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. ويقدم الجدول ٣-٣ معلومات مفصلة عن الاتفاقات الجديدة والمعززة للاستفادة من الموارد في إطار التسهيلات التمويلية الميسرة في الصندوق. ويصور الشكل البياني ٣-٣ مبالغ القروض القائمة التي مُنحت بشروط ميسرة على امتداد العقد الأخير.

تخفيف أعباء الديون: يقدم الصندوق مساعدات لتخفيف أعباء الديون عن البلدان المؤهلة للاستفادة بموجب «المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون» («هيبيك») (Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative) و«المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» (Multilateral Debt Relief Initiative). ووصلت جزر القمر أثناء السنة المالية ٢٠١١ إلى نقطة اتخاذ القرار[١٢] في ظل مبادرة «هيبيك»، ووصلت أربعة بلدان أعضاء إلى نقطة الإنجاز[١٣] (جمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا بيساو وليبيريا وتوغو). وفي ٣٠ إبريل ٢٠١١، كانت هناك ٣٦ بلدا قد بلغت نقطة اتخاذ القرار في ظل مبادرة «هيبيك»، منها ٣٢ بلدا وصلت إلى نقطة الإنجاز. وبلغ مجموع المساعدات التي قدمها صندوق النقد الدولي لتخفيف أعباء الديون ٢,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في ظل «المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون» («هيبيك») و٢,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في ظل «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» (راجع الجدولين ٣-٤ و٣-٥ على الصفحة الإلكترونية).[١٤] ومع وصول الأغلبية العظمى من البلدان المؤهلة للاستفادة من الموارد إلى نقطة الإنجاز وحصولها على مساعدات تخفيف أعباء الديون التي كانت مؤهلة لها، عقد المجلس التنفيذي اجتماعا غير رسمي في شهر فبراير ٢٠١١ لمناقشة مستقبل مبادرة «هيبيك»؛ وكان يُتوقع أن يعقد المجلس مداولات أخرى حول هذه القضية في السنة المالية ٢٠١٢.

وفي يوليو ٢٠١٠، أصبحت هايتي أول بلد يتلقى مساعدات لتخفيف أعباء الديون ممولة من خلال «الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث» المنشأ حديثا (Post-Catastrophe Debt Relief Trust – PCDR) (راجع الإطار ٣-١)، عندما قرر المجلس التنفيذي تقديم مساعدات لتخفيف أعباء الديون عن هذا البلد العضو في شكل منحة مقدارها ١٧٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢٦٨ مليون دولار أمريكي)، تُستخدم لإلغاء كافة الديون غير المسددة المستحقة للصندوق من هايتي.[١٥]

أداة دعم السياسات: استُحْدثت أداة دعم السياسات لصندوق النقد الدولي في أكتوبر ٢٠٠٥، وهيَ تتيح للصندوق إمكانية مساندة البلدان منخفضة الدخل التي أحرزت تقدما ملموسا نحو الاستقرار الاقتصادي ولم تعد تحتاج إلى مساعدة مالية منه، وإنما تسعى للحصول على مشورة الصندوق ورقابته بمزيد من الدقة وتأييده لسياساتها الاقتصادية– وهو ما يشار إليه بعبارة دعم السياسات وإرسال الإشارات. وتتوافر أدوات دعم السياسات لجميع البلدان المؤهلة للحصول على مساعدة من «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر» ولديها استراتيجية للحد من الفقر. ووافق المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠١١ على استخدام أدوات دعم السياسات في ستة بلدان هي الرأس الأخضر وموزامبيق ورواندا والسنغال وتنزانيا وأوغندا.

تعديل إطار التمويل

تعزيز أدوات منع الأزمات

قرر المجلس التنفيذي في أغسطس ٢٠١٠ زيادة الائتمان الذي يقدمه «خط الائتمان المرن» (FCL) من حيث الحجم والمدة، وإنشاء «خط ائتمان وقائي» (PCL) جديد لمساعدة البلدان التي تطبق سياسات

الشكل البياني ٣-٣

القروض الميسرة القائمة في السنوات المالية ٢٠٠٢-٢٠١١

(بمليارات حقوق السحب الخاصة)

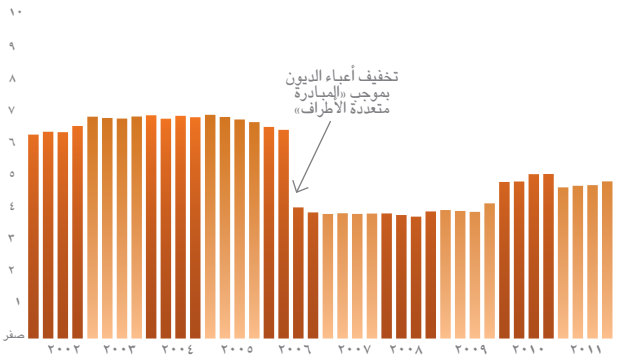

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

سليمة ولكنها قد لا تستوفي الشروط عالية المستوى التي تحقق لها الأهلية لاستخدام خط الائتمان المرن.[١٦] والهدف من هذا الدعم لأدوات الصندوق ذات الطابع التأميني هو تشجيع البلدان على الاستعانة بالصندوق في وقت أبكر لوقايتها من الأزمات، وكذلك للمساعدة في حمايتها من مغبة الأزمات النظامية أثناء حدوثها.

وكان الصندوق قد أنشأ خط الائتمان المرن في شهر مارس ٢٠٠٩ في سياق عملية إصلاح شامل لإطار الإقراض من موارده، وهو أداة مخصصة للبلدان التي تتمتع بمستوى بالغ القوة من الأساسيات والسياسات الاقتصادية والأداء السابق في مجال تنفيذ السياسات، مما يتيح لها المرونة في السحب من خط الائتمان عند صدور الموافقة أو اعتباره أداة وقائية دون أي شروط لاحقة تتعلق بالسياسات ولكنها تخضع لمراجعة سنوية لمدى استيفاء شروط الأهلية في حالة عقد اتفاق مدته سنتين. وتتضمن التحسينات التي وافق عليها المجلس التنفيذي ما يلي:

- مضاعفة مدة اتفاقات خط الائتمان المرن لتصل إلى عام واحد (مقارنة بالمدة السابقة التي كانت ستة أشهر) أو لمدة عامين مع إجراء مراجعة مرحلية لمدى استيفاء شروط الأهلية بعد عام (مقارنة بالمدة السابقة التي كانت عاما مع إجراء مراجعة بعد ستة أشهر)؛

- إلغاء الحد الأقصى الضمني لاستخدام موارد الخط الائتماني وقدره ١٠٠٠٪ من حصة البلد العضو في الصندوق،[١٧] على أن تستند قرارات استخدام هذه الموارد إلى احتياجات التمويل في كل بلد؛

- تعزيز الإجراءات ذات الصلة عن طريق اشتراط مشاركة المجلس التنفيذي مبكرا في تقدير المستوى المتوخى لاستخدام الموارد وتأثير هذا الاستخدام على وضع السيولة في الصندوق.

والأهلية للاستفادة من «خط الائتمان الوقائي» متاحة لمجموعة أكبر من البلدان الأعضاء مقارنة بالبلدان المؤهلة للاستفادة من «خط الائتمان المرن» ويتم تقدير مدى أهلية البلدان في خمسة مجالات عامة هي: (١) المركز الخارجي والنفاذ إلى الأسواق، و (٢) سياسة المالية العامة، (٣) السياسة النقدية، و(٤) سلامة القطاع المالي ونظام الرقابة عليه، و(٥) كفاية البيانات. وبينما يشترط خط الائتمان الوقائي تحقيق أداء قوي في معظم هذه المجالات، فإنه يتيح الحصول على الموارد من منطلق وقائي للبلدان الأعضاء التي ربما لا تزال تعاني من مواطن ضعف متوسطة في واحد أو اثنين من هذه المجالات. و«خط الائتمان الوقائي» له سمتان رئيسيتان هما:

الجدول ٣-٣:

الاتفاقات المعتمدة والمعززة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر خلال السنة المالية ٢٠١١

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

البلد العضو	تاريخ النفاذ	المبلغ المعتمد
الاتفاقات الجديدة في إطار التسهيل الائتماني الممدد[١] لمدة ثلاث سنوات		
أرمينيا	٢٨ يونيو ٢٠١٠	١٣٣,٤
بنن	١٤ يونيو ٢٠١٠	٧٤,٣
بوركينا فاسو	١٤ يونيو ٢٠١٠	٤٦,٢
غينيا-بيساو	٧ مايو ٢٠١٠	٢٢,٤
هايتي	٢١ يوليو ٢٠١٠	٤١,٠
كينيا	٣١ يناير ٢٠١١	٣٢٥,٧
ليسوتو	٢ يونيو ٢٠١٠	٤١,٩
سيراليون	أول يوليو ٢٠١٠	٣١,١
اليمن	٣٠ يوليو ٢٠١٠	٢٤٣,٥
الإجمالي الفرعي		٩٥٩,٣
زيادة الموارد في ظل الاتفاقات المعقودة وفق التسهيل الائتماني الممدد[٢]		
طاجيكستان	٧ يونيو ٢٠١٠	٢٦,١
توغو	٢٥ يونيو ٢٠١٠	١١,٠
الإجمالي الفرعي		٣٧,١
اتفاقات تسهيل الاستعداد الائتماني الجديدة		
هندوراس	أول أكتوبر ٢٠١٠	٦٤,٨
جزر سليمان	٢ يونيو ٢٠١٠	١٢,٥
الإجمالي الفرعي		٧٧,٢
الموارد المنصرفة بموجب التسهيل الائتماني السريع		
جمهورية قيرغيزستان	١٥ سبتمبر ٢٠١٠	٢٢,٢
نيبال	٢٨ مايو ٢٠١٠	٢٨,٥
سانت لوسيا	١٢ يناير ٢٠١١	٣,٨
سانت فنسينت وجزر غرينادين	٢٨ فبراير ٢٠١١	٢,١
الإجمالي الفرعي		٥٦,٦
المجموع الكلي		١,١٣٠,٣

١ تسهيل النمو والحد من الفقر سابقا.

٢ في حالة الاتفاقات المعززة لا يظهر سوى مبلغ الزيادة فقط.

- شروط لاحقة تستهدف الحد من مواطن الضعف الاقتصادي التي تتحدد في سياق إجراءات الأهلية، مع رصد التقدم المحرز من خلال مراجعات نصف سنوية للبرنامج.

- إتاحة ما يصل إلى ٥٠٠٪ من حصة العضوية عند الموافقة على عقد الاتفاق وما يصل إلى ١٠٠٠٪ منها بعد ١٢ شهرا.

الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث

في أعقاب الزلزال المدمر الذي ضرب هايتي في يناير ٢٠١٠، بحث صندوق النقد الدولي عن خيارات المشاركة في الجهود الدولية لتقديم مساعدات استثنائية من أجل تخفيف أعباء ديونه. ووافق المجلس التنفيذي في يونيو ٢٠١٠ على إنشاء «الصندوق الاستئماني لتخفيف

أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث» (PCDR) (راجع الإطار ٣–١) لتخفيف مديونية البلدان المؤهلة ذات الدخل المنخفض وشديدة الفقر وإتاحة مواردها لتلبية الاحتياجات الاستثنائية في موازين مدفوعاتها والناجمة عن كوارث طبيعية.[١٨]

وعند النظر في اقتراح تأسيس هذا الصندوق الاستئماني شدد المديرون التنفيذيون على دوره المكمل للمبادرات الثنائية ومتعددة الأطراف الأخرى وليس بديلا عنها. واتفق المديرون عموما على أن الدعم المقدم من «الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث» ينبغي أن يقتصر على البلدان الأكثر فقرا وضعفا والتي تكون مؤهلة للحصول على الدعم المقدم من «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر». واتفقوا أيضا على أنه لا ينبغي تخفيف أعباء الديون إلا بعد وقوع أكثر الكوارث الطبيعية تدميرا، وهي التي تسفر عن تأثير كبير للغاية على الاقتصاد والسكان في البلد المعني.

وأيد معظم المديرين التنفيذيين اقتراح خبراء الصندوق بتدفق مساعدات تخفيف أعباء الديون تلقائيا إلى البلدان المستوفاة لمعايير الأهلية لمدة عامين إثر الواقعة الكارثية، واتفق معظمهم على أنه بإمكان المجلس الإعلان عن تأهل البلد المعني لتخفيف رصيد الدين بأكمله، بعد توافر مزيد من البيانات عن العوامل ذات الصلة، وهو ما يمكن أن يغطي أيضا أي دعم طارئ للسيولة يُقدَّم على الفور إثر وقوع الكارثة. وأكد المديرون التنفيذيون أن تخفيف رصيد الدين سيكون مشروطا بتنسيق جهود تخفيف أعباء الديون التي يبذلها الدائنون الرسميون الآخرون ومرهونا بتقييم مدى تنفيذ البلد العضو للسياسات الاقتصادية الكلية خلال الفترة السابقة على قرار صرف الموارد لتخفيف أعباء الديون.

وفيما يتعلق بمسألة التمويل، كان معظم المديرين التنفيذيين بين مؤيد أو مستعد لقبول اقتراح تحويل الرصيد الفائض في الصندوق الاستئماني الأول للمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (MDRI-I Trust) لتمويل الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث (PCDR).[١٩] ومن المتوقع أن يساهم الأعضاء بمرور الوقت بموارد ثنائية إذا دعت الحاجة لضمانة توافر موارد كافية لتمويل «الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث» للحالات المحتملة مستقبلا.

التعاون مع منظمات أخرى

عملية التقييم المتبادل بين أعضاء مجموعة العشرين

تعهد قادة مجموعة العشرين للاقتصادات الصناعية واقتصادات الأسواق الصاعدة في قمة بيتسبرغ لعام ٢٠٠٩ بالعمل معا لضمان تحقيق تعاف دائم ونمو قوي وقابل للاستمرار على المدى المتوسط، ومن ثم أطلقوا «إطار النمو القوى والمتوازن على أساس قابل للاستمرار». ويرتكز هذا الإطار على عملية متعددة الأطراف هي «عملية التقييم المتبادل». وبناء على طلب مجموعة العشرين، يجري صندوق النقد الدولي التحليل الفني اللازم ضمن العملية لتقييم مدى الاتساق المتبادل بين أطر السياسات القومية والإقليمية للمجموعة وما إذا كانت السياسات التي تنتهجها البلدان المنفردة للمجموعة تتوافق بشكل جماعي مع أهداف النمو في مجموعة العشرين. وحضر المجلس التنفيذي في أكتوبر ٢٠١٠ جلسة إحاطة غير رسمية عن تقييم الخبراء المعدل لسياسات مجموعة العشرين في سياق «عملية التقييم المتبادل».

وفي قمة سول التي عُقدت في نوفمبر ٢٠١٠، تعهدت مجموعة العشرين بالتزامين أساسيين لمعالجة الاختلالات التي يمكن أن تهدد أهدافها المحددة للنمو وهي: (١) «عملية تقييم متبادل» معززة تقترن بمبادئ توجيهية إرشادية لأهم الاختلالات، و(٢) التزام كل عضو من أعضاء مجموعة العشرين بالإجراءات على مستوى السياسات لتحقيق أهداف النمو التي حددها القادة. وتوصلت السلطات المختصة في مجموعة العشرين عند اجتماعها في باريس في فبراير ٢٠١١ إلى اتفاق حول أهم المؤشرات ـ الدين العام وعجز المالية العامة ومعدل الادخار الخاص والدين الخاص والرصيد الخارجي الذي يتألف من الرصيد التجاري وتدفقات الدخل الاستثماري الصافي والتحويلات ـ التي تشكل الأساس لتقييم هذه الاختلالات الخارجية والداخلية، وتوصل اجتماع وزراء المالية في مجموعة العشرين الذي انعقد في واشنطن في شهر إبريل ٢٠١١ إلى اتفاق بشأن المبادئ التوجيهية الإرشادية (أي معايير كيفية أو كمية) يتم في ضوئها تقييم المؤشرات. ويتيح هذا الاتفاق ركيزة ملموسة تساعد اقتصادات مجموعة العشرين في تقييم

الإطار ٣–١:

الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث (PCDR)

يقدم «الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث» المساعدة للبلدان منخفضة الدخل المؤهلة للاقتراض بشروط ميسرة من خلال «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر» على أن يقل الدخل السنوي للفرد في هذه البلدان عن المستوى الحدي السائد والذي يؤهل للاستفادة من الإقراض وفق أكثر الشروط التيسيرية من المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) التابعة للبنك الدولي. (وبالنسبة للبلدان التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة، يجب أن يكون الدخل السنوي للفرد أقل مرتين من هذا الحد الفاصل وفق معايير المؤسسة الدولية للتنمية). ويقتصر الدعم المقدم من «الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث» على أعتى الكوارث الطبيعية، وخاصة التي تؤثر بشكل مباشر على ثلث سكان البلد المتضرر على الأقل وتفضي إلى تدمير أكثر من ربع طاقته الإنتاجية أو تسبب أضرارا تتجاوز ١٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي.

وفي ظل المساعدة المقدمة من الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث، فإن البلدان منخفضة الدخل المؤهلة للاستفادة من موارده تتلقى مساعدات لتخفيف تدفقات الديون بحيث تغطي كافة مدفوعات الديون المؤهلة والمستحقة على هذه البلدان لصندوق النقد الدولي من تاريخ صدور القرار المعني بتخفيف تدفقات الديون وحتى الذكرى الثانية لوقوع الكارثة. ويمكن أن يقوم الصندوق بالسداد المبكر لرصيد الدين المؤهل بأكمله المستحق لصندوق النقد الدولي إذا أدت الكارثة وجهود تحقيق التعافي الاقتصادي اللاحقة إلى نشأة احتياجات كبيرة وطويلة الأجل في موازين مدفوعاتها، وبالتالي فإن الموارد التي تحرر نتيجة لتخفيف رصيد الدين تكتسب أهمية حاسمة في تلبية هذه الاحتياجات. ويتوقف تخفيف رصيد الدين على تنسيق جهود تخفيف أعباء الديون بين الدائنين الرسميين للبلد المعني، وتوافر الموارد في الصندوق الاستئماني، وسجل الأداء المحدد والالتزام بواجب التعاون.

وبلغ تمويل الصندوق ٢٨٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (تعادل حوالي ٤٢٢ مليون دولار أمريكي) من موارد صندوق النقد الدولي الذاتية، ومن المتوقع تغذيته بالتمويل من خلال مساهمات المانحين في المستقبل، حسب مقتضى الحال.

السياسات الاقتصادية في كل منها، وفي اقتراح السياسات العلاجية اللازمة للتعامل مع الاختلالات التي يمكن أن تؤثر على الاستقرار. ويمهد الاتفاق أيضا الطريق لقمة مجموعة العشرين القادمة المزمع عقدها في نوفمبر ٢٠١١ في كان، ويُتوقع أن يتوصل قادة المجموعة خلالها إلى اتفاق مفصل بشأن السياسات اللازمة لتحقيق أهداف النمو المشتركة.

مجلس الاستقرار المالي

أصبح صندوق النقد الدولي عضوا في مجلس الاستقرار المالي بعد صدور موافقة المجلس التنفيذي في سبتمبر ٢٠١٠، ويضم المجلس المسؤولين الحكوميين المعنيين بتحقيق الاستقرار المالي في المراكز المالية الدولية الكبرى، والأجهزة التنظيمية والرقابية الدولية، ولجان خبراء البنوك المركزية، والمؤسسات المالية الدولية. ويتعاون الصندوق والمجلس على إعداد «عملية الإنذار المبكر» مرتين سنويا، والتي أُطلقت في سياق جهود الصندوق لتقوية أعماله الرقابية. وفي مارس ٢٠١١، نظم الصندوق والمجلس مؤتمرا في واشنطن العاصمة عن «مبادرة مجموعة العشرين لسد ثغرات البيانات».

وعند موافقة المجلس التنفيذي على عضوية الصندوق في مجلس الاستقرار المالي[٢٠] أشار إلى أن خبراء الصندوق كانوا يتعاونون على أساس غير رسمي ولكنه وثيق مع منتدى الاستقرار المالي، وهو الهيئة السابقة على منتدى الاستقرار المالي، بشأن طائفة واسعة من قضايا القطاع المالي. وأضافوا أن صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي يضطلعان بمسؤوليات مستقلة ولكنها وثيقة الصلة ومكملة لبعضها. وأكدوا أن على الصندوق مواصلة تولي زمام القيادة في الرقابة على النظام النقدي الدولي وتحليل قضايا الاستقرار المالي الكلي في البلدان الأعضاء. وفي نفس الوقت، ينبغي أن يتعاون الصندوق مع مجلس الاستقرار المالي لمعالجة مواطن الضعف في القطاع المالي ووضع وتنفيذ سياسات تنظيمية ورقابية وسياسات أخرى قوية بما يدعم الاستقرار المالي.

أوجه التعاون الأخرى

يتعاون الصندوق مع عدد من المؤسسات الأخرى في سياق اضطلاعه بمسؤولياته، ومنها البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة وأجهزة دولية أخرى. ويعمل الصندوق أيضا مع الأجهزة المعنية بوضع المعايير مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية والاتحاد الدولي لمراقبي التأمين. وللصندوق ممثل خاص لدى الأمم المتحدة في مقرها في نيويورك وهو مسؤول الاتصال بين صندوق النقد الدولي ومنظومة الأمم المتحدة في المجالات ذات الاهتمام المشترك مثل التعاون بين إدارتي الإحصاءات في المؤسستين، وفي مجالات جديدة مثل الحماية الاجتماعية وسياسات سوق العمل، كما يسهل الحضور والمشاركة المتبادلة في الأنشطة المختلفة.

تعزيز أداء واستقرار النظام النقدي الدولي

برغم ما أثبته النظام النقدي الدولي من صلابة في مواجهة الأزمة، فلا تزال توترات النظام قائمة، وتتضح من خلال اتساع الاختلالات العالمية وتقلب التدفقات الرأسمالية وحركات سعر الصرف والتراكم الهائل في الاحتياطيات. ومن أجل تحسين مستوى الكفاءة في أداء النظام النقدي الدولي يتعين توافر مزيج من التحليلات– لتعميق فهم العوامل المؤثرة – وأدوات قوية للسياسة متعددة الأطراف. وكان عمل المجلس خلال العام يدور حول مجالات التدفقات الرأسمالية (بما في ذلك دور الصندوق في ضوء هذه التدفقات) وتراكم الاحتياطيات وكفاية الاحتياطيات، وتناول المجالات الرئيسية المحققة لفعالية أداء النظام النقدي الدولي، كما نظر المجلس في إمكانية قيام حقوق السحب الخاصة بدور في تعزيز الاستقرار النقدي الدولي. ونظرا لاتساع جدول الأعمال وما يتسم به من طبيعة معقدة، عقد المجلس جلسة حصر لقضية تعزيز النظام النقدي الدولي في إبريل ٢٠١١ أجرى فيها تقييما للتقدم المحرز حتى تاريخه في مختلف مسارات العمل ذات الصلة وحدد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من العمل.

تدفقات رؤوس الأموال

دور الصندوق في ضوء تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود

ناقش المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠١٠ دور الصندوق المتعلق بتدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود،[٢١] وقال المديرون إن تدفقات رؤوس الأموال قد أثمرت منافع جمة من خلال تسهيل تحقيق الكفاءة في توزيع الموارد عبر البلدان، بينما ساهم تقلب تدفقات رؤوس الأموال بدور أساسي في الأزمة الأخيرة حيث أدى إلى تزايد مكامن الخطر وانتقال الصدمات عبر الحدود.

وبالنظر إلى المهمة المنوطة بالصندوق للإشراف على الاستقرار النقدي الدولي، اتفاق المديرون على ضرورة تعزيز دور الصندوق المتعلق بتدفقات رؤوس الأموال الدولية. ورأوا أنه من المفيد وضع رؤية متماسكة على مستوى الصندوق حول تدفقات رؤوس الأموال والسياسات التي تؤثر عليها، فمن شأنها المساعدة على وضع مبادئ توجيهية تخدم أهداف رقابة الصندوق على سياسات الحساب الجاري وربما السياسات الأخرى المؤثرة على تدفقات رؤوس الأموال. وذكر المديرون أنه ينبغي تصميم هذه المبادئ الإرشادية بحيث تفسح مجالا كافيا لمراعاة ظروف كل بلد على حدة، وتعترف بصفة خاصة بالفروق بين البلدان ذات الحسابات الرأسمالية المفتوحة وتلك التي لم تنتهج سياسات تحرير بعد.

وأشار المديرون التنفيذيون إلى أن السياسات الاقتصادية الكلية والمالية وسياسات الحساب الرأسمالي المصممة لمعالجة المخاوف المحلية يمكن أن تؤثر تأثيرا كبيرا على البلدان الأخرى من خلال توليد تدفقات رؤوس الأموال أو كبحها، أو اتخاذ إجراءات لتحويلها إلى بلدان أخرى. وأقروا أيضا بأن المجال متاح أمام البلدان الأعضاء لاتخاذ مناهج متباينة في معالجة أي توترات ناشئة، والتي يمكنها أيضا التأثير على البلدان الأعضاء الأخرى. وشدد المديرون على أهمية دور الصندوق في جذب الانتباه إلى هذه التداعيات المحتملة، وإلى انعكاساتها الممكنة على النظام النقدي الدولي ككل. وأيد المديرون جهود الصندوق في تحليل ونشر الدروس المستفادة من التجارب القطرية في التعامل مع تدفقات رؤوس الأموال ودعم الحوار مع كل من منشئي تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود ومتلقيها.

وأعرب المديرون عن طائفة واسعة من الآراء حول احتمال تعديل اتفاقية تأسيس الصندوق بغية توفير إطار قانوني أكثر اكتمالا واتساقا لمعالجة القضايا ذات الصلة بتدفقات رؤوس الأموال. وبينما أبدى عدد من المديرين استعداده للنظر في تعديل اتفاقية التأسيس مستقبلا، فقد أعرب معظمهم عن رأيه أن بدء مناقشة هذه الخطوة سيكون سابقا لأوانه إذا لم يقترن بمزيد من التحليل واستند إلى التجارب العملية.

التجارب الأخيرة في إدارة تدفقات رؤوس الأموال الداخلة

على سبيل المتابعة لمناقشة ديسمبر ٢٠١٠ حول تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود (راجع القسم الفرعي السابق)، ناقش المجلس التنفيذي في مارس ٢٠١١ عمل الصندوق المعني بالتجارب القُطرية الأخيرة فيما يخص التدفقات الرأسمالية وباستحداث إطار سياسات لإدارة تدفقات رؤوس الأموال الداخلة.[٢٢] واتفق المديرون التنفيذيون على أن الطفرة التي شهدتها التدفقات الرأسمالية الداخلة مؤخرا كانت مدفوعة بتحسن الأساسيات الاقتصادية وآفاق النمو في الاقتصادات المتلقية لرؤوس الأموال والذي اقترن بسياسات نقدية تيسيرية في الاقتصادات المنشئة لها، إلى جانب عوامل أخرى. وأكدوا أن التدفقات الرأسمالية مفيدةَ على وجه العموم للبلدان المتلقية، نظرا لتشجيعها

الاستثمار والنمو. وفي نفس الوقت، أقر المديرون بأن الطفرة المفاجئة في التدفقات الداخلة يمكن أن تفرض تحديات تتضمن ضغوطا رافعة لسعر العملة، ودخول الاقتصاد في نوبة من النشاط المحموم، وتراكم مظاهر الهشاشة المالية، ومخاطر حدوث تحول مفاجئ في اتجاه التدفقات الداخلة. وأشار المديرون إلى اختلاف سياسات البلدان من حيث الإجراءات المتخذة لمواجهة الطفرة الداخلة الأخيرة، قائلين إن البلدان اتخذت تدابير أخرى لإدارة التدفقات الداخلة بوجه عام، بحيث تكون عنصرا مكملا لسياساتها الاقتصادية الكلية، على الرغم من وجود اختلافات كبيرة في طبيعة هذه التدابير ومداها وفعاليتها.

وأبدى معظم المديرين التنفيذيين تأييدهم العام لمحتوى إطار السياسات المقترح لإدارة التدفقات الرأسمالية، واتفقوا على أنه سينطبق على جميع البلدان ذات الحسابات الرأسمالية المفتوحة كليا أو جزئيا. وأكد المديرون أن المشورة بشأن سياسات إدارة التدفقات الرأسمالية ينبغي أن تقوم على المساواة في المعاملة وأن تنظر بعين الاعتبار إلى الظروف ذات الخصوصية القُطرية والسياق الخارجي. وأوصى المديرون بالتركيز على التدابير الهيكلية لزيادة قدرة الاقتصاد المعني على استيعاب التدفقات الرأسمالية الداخلة وتعزيز صلابة النظام المالي المحلي في التعامل معها.

وذكر المديرون أن السياسات الاقتصادية الكلية تمثل أدوات ملائمة عند مواجهة البلد ذي الصلة طفرة في التدفقات الداخلة - وهي إعادة موازنة مزيج السياسات النقدية والمالية التي تتوافق مع أهداف التضخم، والسماح بتقوية العملة إذا كانت أقل من قيمتها الصحيحة، وبناء احتياطيات النقد الأجنبي إذا لم تكن أكثر من المستوى الكافي من منظور وقائي. واتفقوا على إمكانية استخدام تدابير إدارة التدفقات الرأسمالية في معالجة المخاطر الاقتصادية الكلية والمالية المتعلقة بهذه التدفقات، ولكنهم شددوا على أنه ينبغي ألا تستخدم كبديل لتعديل السياسات الاقتصادية الكلية.

الإحتياطيات الدولية

تراكم الاحتياطيات والاستقرارالنقدي الدولي

تسارعت وتيرة تراكم الاحتياطيات في العقد الماضي حيث بلغ مجموع الاحتياطيات الدولية مستويات أعلى بكثير من المقاييس المرجعية التقليدية، وخاصة في الأسواق الصاعدة. وأجرى المجلس التنفيذي في مايو ٢٠١٠ مراجعة للروابط بين تراكم الاحتياطيات الرسمية والاستقرار النقدي الدولي، كما نظر في البدائل المطروحة لتقوية النظام النقدي الدولي كرد فعل إزاء الأزمات المتكررة.[٢٣]

وقال المديرون التنفيذيون إن استقرار النظام النقدي الدولي مسألة طويلة الأجل، إلا أنها جديرة بالاهتمام في سياق المراجعة الجارية لصلاحيات الصندوق. وذكر معظمهم أن النظام الحالي قد أبدى صموده على الرغم مما بدا من ضغوط متزايدة.

وأشار المديرون إلى أن التراكم غير المسبوق للاحتياطيات الدولية في السنوات الأخيرة، مع تركيزه على مجموعة ضيقة من العملات – وإن كان يرجع جزئيا إلى خيارات السياسات المتاحة – قد أشار إلى جوانب قصور نظامية مثل غياب آليات التصحيح التلقائي للاختلالات، وعدم التماثل في التكيف مع الصدمات، والتفاوت في مستويات توافر السيولة الدولية. وأولا وقبل كل شئ، كان هناك شعور سائد بأن انتهاج سياسات اقتصادية كلية ومالية سليمة، لا سيما لدى مُصْدِري عملات الاحتياطيات والبلدان الأخرى ذات الأهمية النظامية، سيظل أساس تحقيق استقرار النظام على المدى الطويل. وبالتالي، رأى المديرون أن تعزيز رقابة الصندوق على سياسات البلدان الأعضاء يكتسب أهمية بالغة في تحقيق استقرار النظام النقدي الدولي.

ونظر المديرون التنفيذيون في عدد من الخيارات المتاحة للحد من نمو الطلب على الاحتياطيات. وأيد كثير منهم إجراء مزيد من العمل التحليلي الذي من شأنه توفير إرشادات حول المستويات الملائمة من الاحتياطيات الاحترازية حسب الظروف القُطْرية. ودعوا إلى تحسين تحليلات تدفقات رؤوس الأموال المتقلبة نظرا لاعتبار هذه التدفقات حافزا أساسيا للتأمين الذاتي. وأيد المديرون التنفيذيون بذل مزيد من الجهد فيما يخص دور الصندوق المحتمل في مساعدة البلدان الأعضاء على جني منافع التدفقات الرأسمالية مع الحفاظ على الاستقرار المحلي والعالمي.

تقييم كفاية الاحتياطيات

بينما كان كثير من البلدان في مارس ٢٠١١ يبحث عن سبل للحد من مواطن الخطر الخارجي وعاد تراكم الاحتياطيات العالمية إلى وتيرته في فترة ما قبل الأزمة، ناقش المجلس التنفيذي مناهج تقييم كفاية الاحتياطيات.[٢٤] وإذ أشار المديرون إلى عدم وجود توافق في الآراء حول ما يمثل مستوى كاف من الاحتياطيات، رحبوا على وجه العموم بالمقاييس الجديدة التي اقترحها الخبراء للاستخدام مع الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل قائلين إنها نقطة بداية مفيدة لتحليل كفاية الاحتياطيات للإغراض الوقائية. وأكد المديرون على ضرورة عدم التعويل على «منهج واحد يناسب الجميع» فيما يتعلق بهذه التقييمات وأيدوا استكمال المقاييس بالرؤية الاستنسابية والخصوصيات القُطرية، بما في ذلك النظر بعين الاعتبار إلى الأطر والسياسات الاقتصادية الكلية والإحترازية، وكذلك الأشكال المختلفة من التمويل الطارئ والتأمين القطري والأصول والخصوم الكلية، كما أشاروا إلى أهمية ممارسات إدارة الاحتياطيات عند النظر في كفاية الاحتياطيات.

وبالنسبة للأسواق الصاعدة التي تكثر تدفقات الحساب الرأسمالي في موازين مدفوعاتها، رحب المديرون التنفيذيون عموما بالمقياس الجديد المقترح والمرجح بمستوى المخاطر نظرا لأنه مبني على منهج الحسابات التقليدية الذي يتسم بالبساطة والشفافية بينما يضم مجموعة أوسع من مواطن الضعف. وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل التي ترجع معظم مواطن الضعف في موازين مدفوعاتها إلى الحساب الجاري، اتفق المديرون التنفيذيون على أن المنهج المقترح لتقدير الكم الأمثل من الاحتياطيات تبعا لخصائص كل بلد يمثل أداة فعالة لإدخال هذه الخصائص ضمن التقييم. وحثوا على إجراء مزيد من التحليل والتنقيح في إطار العمل الجاري في هذا المجال حتى يتسنى إجراء تقييم أشمل لمدى كفاية الاحتياطيات.

حقوق السحب الخاصة

تعزيز الاستقرار النقدي الدولي: هل لحقوق السحب الخاصة دور؟

ناقش المجلس التنفيذي في يناير ٢٠١١ إمكانات مساهمة حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي في تحسين أداء النظام النقدي الدولي على المدى الطويل.[٢٥] وأكد المديرون التنفيذيون أن تعزيز دور حقوق السحب الخاصة ليس بديلا للجهود الجارية لتعزيز استقرار النظام النقدي الدولي، لا سيما زيادة التعاون الدولي في مجال السياسات، مدعوما بأعمال رقابة أكثر قوة، وإنشاء شبكة قوية للأمان

إلى اليسار: رجل يجني ثمار العنب بالقرب من مدينة راهوفيتش في كوسوفو.
إلى اليمين: عمال يعدون لتفريغ حاوية تحملها سفينة شحن في ميناء عدن، الجمهورية اليمنية.

المالي النظامي، إلى جانب زيادة التعميق المالي في الأسواق الصاعدة. وذكروا أن من شأن تعزيز دور حقوق السحب الخاصة، كعامل مكمل لهذه الجهود التي يتعين مواصلتها بصفة عاجلة، أن يساهم في استقرار النظام النقدي الدولي على المدى الطويل، شريطة اعتماد الضمانات الوقائية الملائمة وحشد الالتزام السياسي اللازم واهتمام القطاع الخاص.

وأكد المديرون ضرورة إجراء تحليل متعمق في أسباب المشكلات القائمة في النظام النقدي الدولي، وإعداد مجموعة متماسكة من الإصلاحات الكفيلة بالتصدي لها. وظل عدد كبير منهم في هذه المرحلة غير مقتنع بأن لحقوق السحب الخاصة دورا أساسيا في هذا الشأن. وفي المجمل، أعرب المديرون عن استعدادهم للنظر في كافة القضايا المتعلقة بحقوق السحب الخاصة، بهدف التوصل إلى توافق واسع في الآراء بين مختلف الأعضاء.

ونظر المديرون في فكرة توسيع الرصيد الرسمي من حقوق السحب الخاصة عن طريق عمليات توزيع منتظمة للوفاء بالطلب المتزايد على الاحتياطيات الدولية والمساعدة في الحد من الاختلالات العالمية. وأحاطوا علما بما توصل إليه الخبراء من أن عمليات التوزيع المنتظمة لحقوق السحب الخاصة لن تكون تضخمية في معظم السيناريوهات، ودعوا إلى مزيد من الدراسة لأدوار تخصيصات حقوق السحب الخاصة وتمويل الصندوق القائم على الشرطية التقليدية.

مراجعة تقويم حقوق السحب الخاصة لعام ٢٠١٠

استكمل المجلس التنفيذي في نوفمبر ٢٠١٠ مراجعته لتقويم حقوق السحب الخاصة، والتي عادة ما يُجريها كل خمس سنوات، فقرر أن يظل تقويم حقوق السحب الخاصة قائما على متوسط مرجح لقيم سلة من العملات تضم الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الاسترليني والين الياباني ووافق على الأوزان المرجحة المعدلة للعملات الأربعة.[٢٦] واعتبارا من الأول من يناير ٢٠١١، أعطيت العملات الأربعة أوزانا استنادا إلى الدور الذي تؤديه في أنشطة التجارة والتمويل على المستوى الدولي كما يلي: دولار أمريكي ٤١,٩٪ (في مقابل ٤٤٪ في مراجعة ٢٠٠٥)؛ ويورو ٣٧,٤٪ (مقابل ٣٤٪ في المراجعة السابقة)؛ وجنيه استرليني ١١,٣٪ (مقابل ١١٪ في المراجعة السابقة)؛ وين ياباني ٩,٤٪ (مقابل ١١٪ في المراجعة السابقة)، ويتم تقريب هذه الأوزان إلى أقرب خانة عشرية وليس أقرب نقطة مئوية كاملة مثلما كان الحال في المراجعات السابقة. واعتُمد هذا القرار بناء على المنهجية المعمول بها في تقويم حقوق السحب الخاصة.

ولا يزال المعيار المستخدم في اختيار العملات التي تدخل سلة حقوق السحب الخاصة دون تغيير عما كان عليه في مراجعتي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥. فعملات السلة هي الأربع عملات التي يصدرها بلدان أعضاء في الصندوق، أو اتحادات نقدية تضم أعضاء في الصندوق، (١) تكون صادراتها من السلع والخدمات هي الأكبر قيمة خلال فترة الخمس سنوات المنتهية قبل تاريخ سريان المراجعة باثني عشر شهرا، و(٢) التي يقرر الصندوق أنها عملات قابلة للتداول الحر طبقا للفقرة (و) من المادة الثلاثين في اتفاقية تأسيسه. ويظل تحديد أوزان هذه العملات قائما على قيمة صادرات السلع والخدمات في البلد العضو الذي أصدرها (أو أي بلدان أعضاء تكون قد أصدرتها وهي منضمة إلى اتحاد نقدي) وحجم الاحتياطيات المقومة بكل منها لدى البلدان الأخرى الأعضاء في الصندوق.

كذلك أجرى الصندوق مراجعة لطريقة تحديد سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة وقرر مواصلة تحديد السعر الأسبوعي كمتوسط مرجح لأسعار الفائدة على الأدوات قصيرة الأجل في أسواق العملات الداخلة في سلة تقويم حقوق السحب الخاصة. وستظل أسعار الفائدة الممثِّلة للدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني والين الياباني واليورو هي أسعار الفائدة على أذون الخزانة بأجل استحقاق ثلاثة شهور للولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان، وسعر الفائدة السائد بين بنوك أوروبا على القروض باليورو لمدة ثلاثة شهور (يوريبو)، على الترتيب.

وتم حساب المبالغ الداخلة في سلة تقويم حقوق السحب الخاصة الجديدة من كل عملة في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠، طبقا للأوزان الجديدة، وتحدد مبلغ كل عملة بدقة بحيث ظلت قيمة سلتي حقوق السحب الخاصة الجديدة والراهنة دون تغيير. واعتبارا من الأول من يناير ٢٠١١، أصبحت قيمة حقوق السحب الخاصة هي مجموع قيم المبالغ

التالية لكل عملة– دولار أمريكي، ٠,٦٦٠؛ ويورو: ٠,٤٢٣؛ وجنيه استرليني ٠,١١١ ، وين ياباني، ١٢,١.

وأشار المديرون التنفيذيون في سياق مناقشتهم المتعلقة بمراجعة تقويم حقوق السحب الخاصة[٢٧] إلى أنه برغم المركز الذي تبوأته الصين كثالث أكبر مُصَدِّر للسلع والخدمات على أساس متوسط خمس سنوات، والخطوات التي اتخذتها نحو تسهيل استخدام عملتها على المستوى الدولي، فإن اليوان الصيني غير مستوف حاليا للمعايير التي تجعله عملة قابلة للتداول الحر ومن ثم فإنه لن يدخل في سلة تقويم حقوق السحب الخاصة في الوقت الراهن. وحث المديرون على أن تظل هذه القضية قيد المراجعة في ضوء التطورات التي تطرأ على الأوضاع مستقبلا.

واتفق المديرون على أن المراجعة التالية لطريقة تقويم حقوق السحب الخاصة ينبغي أن تُجرى بحلول عام ٢٠١٥، بينما أشار بعضهم إلى أنه ينبغي النظر في إجراء مراجعة في وقت أبكر إذا طرأت تطورات تدعو إلى ذلك.

بناء نظام مالي عالمي أكثر صلابة

أبرزت الأزمة المالية الدور الحيوي الذي يؤديه القطاع المالي في تحقيق الاستقرار المالي العالمي، واحتلت القضايا ذات الصلة بهذا القطاع مساحة كبيرة من عمل الصندوق في السنة المالية ٢٠١١ حيث أجرى المجلس التنفيذي عدد من المناقشات نظر خلالها في مجموعة كبيرة من جوانب تعزيز النظام المالي العالمي. (كذلك ساهمت جهود الصندوق المكثفة في مجال الرقابة على القطاع المالي بدور في هذا الصدد؛ راجع «الرقابة على القطاع المالي» في جزء سابق من هذا الفصل).

دمج تقييم الاستقرار المالي في الرقابة بموجب المادة الرابعة

بدأ «برنامج تقييم القطاع المالي عام ١٩٩٩ في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية، وهو يوفر إطارا لإجراء تقييمات شاملة ومتعمقة للقطاع المالي في البلد المعني.[٢٨] وظل البرنامج أداة رئيسية لتحليل مواطن القوة ومكامن الضعف في النظم المالية للبلدان أعضاء صندوق النقد الدولي. وخلال الفترة التي انقضت بين بدء البرنامج وحتى عام ٢٠١٠، تطوع أكثر من ثلاثة أرباع البلدان أعضاء الصندوق لإجراء تقييمات الاستقرار المالي في ظل البرنامج، وشارك بضعها أكثر من مرة.

ويتولى فريق مشترك من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإجراء التقييمات في ظل «برنامج تقييم القطاع المالي» في البلدان النامية وبلدان الأسواق الصاعدة، بينما يتولى فريق من الصندوق وحده إجراء التقييمات في الاقتصادات المتقدمة. وتتضمن جميعها تقييما للاستقرار المالي، وهو مسؤولية صندوق النقد الدولي، بينما تقييمات البلدان النامية وبلدان الأسواق الصاعدة فتشمل أيضا تقييما للتطور المالي، وهو مسؤولية البنك الدولي.

وأصدر المجلس التنفيذي في سبتمبر ٢٠١٠ قرارا يجعل تقييمات الاستقرار المالي من خلال البرنامج إلزامية بالنسبة للبلدان ذات القطاعات المالية المؤثرة على النظام المالي، ضمن الرقابة في سياق المشاورات بموجب المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق (راجع الإطار ٣–٢)، وكانت التقييمات حتى اتخاذ هذا القرار تُجرى على

الإطار ٣–٢:

المنهج الإلزامي في تقييم الاستقرار المالي

يتألف المنهج الإلزامي في تنفيذ تقييمات الاستقرار المالي التي صدرت موافقة المجلس بشأنه في سبتمبر ٢٠١٠ من ثلاثة عناصر: (١) تقييم مصدر المخاطر الرئيسية على الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي في المدى القريب، واحتمالية وقوعها وآثارها الممكنة، استنادا إلى تحليل هيكل النظام المالي وسلامة أوضاعه وروابطه مع بقية قطاعات الاقتصاد؛ و(٢) تقييم إطار سياسة الاستقرار المالي في البلد المعني، وهو ما يتضمن تقييم فعالية الرقابة على القطاع المالي مقارنة بالمعايير الدولية؛ و(٣) تقييم قدرة السلطات على إدارة الأزمات المالية وتسويتها إذا تحققت المخاطر، والنظر إلى إطار إدارة السيولة، وشبكات الأمان المالي، والتأهب للأزمات، والأطر المستخدمة في تسوية الأزمات في البلد المعني. وسوف تُجرى التقييمات ذات الطبيعة الإلزامية كل خمس سنوات، ولكن يجوز أن تُجري البلدان تقييمات بمعدل تواتر أعلى على أساس طوعي، إذا اقتضى الأمر.

وحُدِّدت مناطق اختصاص بلغ مجموعها ٢٥ منطقة ذات قطاعات مالية مؤثرة على النظام المالي (راجع القائمة أدناه) على أساس منهجية تجمع بين حجم القطاع المالي في البلد المعني وروابطه. وتغطي مجموعة البلدان المذكورة حوالي ٩٠٪ من النظام المالي العالمي و٨٠٪ من النشاط الاقتصادي العالمي. وتضم خمسة عشر بلدا من البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين ومعظم البلدان الأعضاء في مجلس الاستقرار المالي الذي دأب على العمل مع صندوق النقد الدولي لمراقبة الامتثال للمعايير والقواعد المنظمة للأعمال المصرفية الدولية. وسيخضع كل من المنهجية المستخدمة وقائمة مناطق الاختصاص للمراجعة الدورية للتأكد من استمرار رصدها للبلدان ذات القطاعات المالية الأكثر تأثيرا على النظام المالي والتي يتعين تغطيتها بتقييمات منتظمة للاستقرار المالي تتسم بالعمق والطبيعة الإلزامية.

الاقتصادات الخاضعة للمنهج الإلزامي في تنفيذ تقييمات الاستقرار المالي (الوضع في سبتمبر ٢٠١٠)

أستراليا
النمسا
بلجيكا
البرازيل
كندا
الصين
فرنسا
ألمانيا
منطقة هونغ كونغ الصينية
الهند
آيرلندا
إيطاليا
اليابان
جمهورية كوريا
لكسمبرغ
المكسيك
هولندا
روسيا
سنغافورة
إسبانيا
السويد
سويسرا
تركيا
المملكة المتحدة
الولايات المتحدة

أساس طوعي محض. ولدى مناقشة اقتراح خبراء الصندوق فيما يخص الطرائق المحددة لتنفيذ هذا التغيير المهم،[٢٩] أعرب معظم المديرين عن رأيهم أن اعتماد المنهج الإلزامي في تنفيذ تقييمات الاستقرار المالي هو خطوة مهمة نحو تعزيز رقابة الصندوق على القطاع المالي تتسق مع صلاحيات الصندوق الراهنة بإجراء الرقابة الثنائية، وعنصر أساسي من عناصر الاستراتيجية الكلية لتحديث صلاحيات الصندوق الرقابية وطرائق تطبيقها. وفي نفس الوقت، دعا المديرون التنفيذيون إلى اتخاذ مزيد من الخطوات نحو دمج قضايا القطاع المالي بشكل أوفى في الرقابة الثنائية على جميع البلدان الأعضاء.

وكان معظم المديرين التنفيذيين بين مؤيد أو مستعد لقبول اقتراح المدير العام السابق بتحديد معدل التواتر المتوقع لتقييمات الاستقرار المالي في ظل مشاورات المادة الرابعة بحيث لا يتجاوز خمس سنوات. وفي نفس الوقت، أقر المديرون التنفيذيون بأنه ربما يكون من الملائم في بعض الحالات أن يقوم المدير العام حسب الظروف بتشجيع البلدان الأعضاء ذات القطاعات المالية المؤثرة في النظام المالي على إجراء هذه التقييمات بمعدل أعلى تواترا طواعية، ولا سيما ضمن إطار زمني يتراوح بين ثلاث وخمس سنوات.

وذكر المديرون التنفيذيون أن اعتماد المنهج الإلزامي لتنفيذ تقييمات الاستقرار المالي في ظل «برنامج تقييم القطاع المالي» فيما يخص البلدان ذات القطاعات المالية المؤثرة على النظام المالي ينبغي ألا يؤدي إلى الحد من توافر التقييمات في ظل البرنامج للبلدان التي ليست لديها قطاعات مالية مؤثرة على النظام. وأكدوا ضرورة استمرار التقييمات التطويرية التي يجريها البنك الدولي في البلدان النامية وبلدان الأسواق الصاعدة على أساس طوعي وحثوا على مواصلة التعاون الوثيق بين الصندوق والبنك في هذا المجال.

السياسة الاحترازية الكلية: إطار تنظيمي

كانت نتائج مسح الممارسات القُطْرية الذي أجراه صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٠ انعكاسا لشعور عدم اليقين السائد بين صناع السياسات في البلدان المختلفة بشأن السياسة الاحترازية الكلية ودورها في الحفاظ على الاستقرار المالي على المستويين النظري والعملي. وناقش المجلس التنفيذي للصندوق في إبريل ٢٠١١ الاعتبارات المبدئية المتعلقة بتفاصيل وضع إطار للسياسة الاحترازية الكلية.[٣٠] وأيد المديرون التنفيذيون بوجه عام تعريف خبراء الصندوق المقترح للسياسة الاحترازية الكلية وأهدافها[٣١]، مشيرين إلى أن الهدف الأساسي من هذه السياسة ينبغي أن يكون هو الحد من تراكم المخاطر المالية على مستوى النظام ككل بالتدريج وفي مختلف النظم المالية والبلدان. وأكد المديرون أن السياسة الاحترازية الكلية ينبغي أن تعتبر عنصرا مكملا للسياسات الاقتصادية الكلية والاحترازية الجزئية، وأشاروا إلى أنه ليس من السهل في الواقع العملي رسم الحدود بين السياسات الاحترازية الكلية وغيرها من السياسات، وخاصة الاحترازية الجزئية.

وأيد المديرون التنفيذيون رأي خبراء الصندوق بأن الركائز التحليلية والتشغيلية للسياسة الاحترازية الكلية لم يكتمل فهمها حتى الآن. وأقروا بأن قياس المخاطر النظامية سيواجه تحديات، وأكدوا الحاجة إلى التوسع في إتاحة البيانات لتعزيز مراقبة هذه المخاطر. وشدد المديرون التنفيذيون على أن التقدم سيعتمد على وضع مناهج قوية لقياس المخاطر النظامية وعلى تحسين القدرات الكفيلة برصد تراكمها. واعتبر المديرون أن التقدم متأخر في معالجة ثغرات البيانات وأنه يتعين تكثيف الجهود في هذا الصدد لأن الحصول على معلومات أكثر تفصيلا سوف يساعد على تحديد الاختلالات عند نشوئها.

أعمال البنوك المركزية والدروس المستفادة من الأزمة

عندما بدأ صناع السياسات في يونيو ٢٠١٠ يستخلصون دروسا من الأزمة للاستفادة منها في وضع أطر السياسات، ناقش المجلس التنفيذي الدروس التي تستخلصها البنوك المركزية من الأزمة والمسائل المهمة في العلاقة بين السياسة النقدية والقضايا الاحترازية الكلية.[٣٢]

وأيد المديرون التنفيذيون ما ارتآه خبراء الصندوق من ضرورة معالجة مسألة الاستقرار المالي أولا باستخدام إطار للسلامة الاحترازية الكلية يجمع بين الاعتبارات الاقتصادية الكلية والاعتبارات المالية النظامية ويقوم على الإشراف الاحترازي الجزئي. وأشاروا إلى أن الفعالية في استخدام الأدوات، مثل رأس المال الإلزامي ورأس المال الوقائي، والمخصصات ذات المنظور الاستشرافي لمواجهة الخسائر، ونسب السيولة، والحذر في تقييم الأصول الضامنة، يمكنها الحد من المخاطر النظامية من خلال تخفيف الطبيعة المسايرة للاتجاهات الدورية وتراكم مواطن الضعف الهيكلية.

واتفق المديرون عموما على أنه ينبغي للبنوك المركزية أن تساهم بدور مهم في سياسات السلامة الاحترازية الكلية بصرف النظر عما إذا كانت هي جهة التنظيم المالي الرئيسية. وقالوا إن الحاجة لا تزال قائمة لبذل جهد كبير من أجل تفعيل أطر السلامة الاحترازية الكلية والتشجيع على إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال.

كذلك اتفق المديرون التنفيذيون بوجه عام على أن استقرار الأسعار ينبغي أن يظل هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية وأكدوا أهمية الحفاظ على مصداقية البنوك المركزية التي تحققت بعد جهد كبير، والتي كان لها دور حاسم في تثبيت التوقعات التضخمية. وأشاروا مع ذلك إلى ضرورة بذل جهود متزايدة لمراقبة التطورات والمخاطر المالية النظامية وتقييمها.

وذكر المديرون التنفيذيون أن التجربة حتى الآن تشير إلى اكتساب بعض الممارسات السليمة لاستخدام تدابير غير تقليدية في البنوك المركزية. وأشاروا إلى أن فعالية هذه التدابير تتعزز بوضع هدف صريح، وتوخي الوضوح في تفسير انتقال الآثار، وتوافر الشفافية، وحماية الميزانيات العمومية للبنوك المركزية.

تسوية أوضاع البنوك عبر الحدود

تتسم قضية تسوية أوضاع المجموعات المالية الدولية بالتعقيد وتأتي ضمن أولويات جدول الأعمال الدولي. وقد ناقش المجلس التنفيذي في يوليو ٢٠١٠ اقتراحا بوضع إطار لتعزيز التنسيق بشأن تسوية أوضاع البنوك عبر الحدود من شأنه أن يتخذ منهجا عمليا يركز على التنسيق المعزز بين السلطات الوطنية.[٣٣]

واتفق المديرون مع تقييمات خبراء الصندوق بأن تقوية النظم الرقابية والتنظيمية سيكون عاملا مهما في الحد من احتمالات فشل الشركات المالية. غير أنهم أقروا بأنه لا يمكن استبعاد احتمالات الفشل تماما، وبالتالي يتعين إنشاء آليات قوية لتسوية الأوضاع يمكن استخدامها بفعالية في السيناريوهات الخارجية.

واتفق المجلس عموما على أن العناصر التالية ستشكل سمات أساسية في إطار السياسات: يتعين على البلدان تعديل تشريعاتها الوطنية بما يتيح إلغاء الحواجز القانونية أو العملية أمام التعاون عبر الحدود، والتأكد من أن نظمها الوطنية لتسوية الأوضاع تستوفي معايير

إلى اليسار: عمال يعيدون بناء خط سكة حديد خارج مدينة مونروفيا في ليبريا. **إلى اليمين:** عامل يسير مرورا بحفارات جديدة في أحد مصانع لونغ كنغ بمدينة شنغهاي الصينية.

التنسيق الأساسية ومعايير الرقابة القوية، والاتفاق على آليات إجرائية لتنسيق عمليات تسوية الأوضاع عبر الحدود. فضلا على ذلك، ذكر المديرون أنه ربما كان من المفيد وضع معايير للاتفاقيات المسبقة لتقاسم الأعباء بهدف تقليل الحاجة إلى التمويل العام، رغم أن بعض المديرين أقر بالعقبات المحتملة أمام التوصل إلى توافق في الآراء في هذا الشأن.

واتفق المديرون على أن البلدان التي تتشارك في بنوك خارجية معينة لا بد لها من توثيق التعاون فيما بينها والعمل على تلبية هذه المعايير. وأشاروا إلى أن هذا الإطار يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، غير أنهم أكدوا أن هناك عدد من السياسات والأمور الفنية لا يزال يتعين معالجته، ودعوا خبراء الصندوق إلى العمل بالتعاون الوثيق مع مجلس الاستقرار المالي والجهات المعنية بوضع المعايير في سياق هذا السعي.

الروابط المالية المتبادلة

بحث المجلس التنفيذي في أكتوبر ٢٠١٠ الروابط المالية المتبادلة في إطار الجهود الجارية لتعزيز عمل الصندوق الرقابي.[٣٤] وأعرب المديرون عن رأيهم بأن رصد تفاصيل البنيان المالي عبر الحدود هو خطوة أولى على طريق إعداد خرائط للمخاطر النظامية وتحديد أوجه الخلل التي قد تنتشر من خلالها الصدمات المالية. وذكروا أن مثل هذه الخرائط يمكن أن تزيد قدرة الصندوق على تقييم مواطن الخطر، ورصد تراكم المخاطر النظامية، وإصدار الإنذارات المبكرة.

ودعا المديرون التنفيذيون إلى بذل مزيد من الجهود حتى يتسنى تطبيق تحليل الروابط المالية المتبادلة في أعمال الصندوق الرقابية. وأشير إلى إمكانية استخدام التحليل في تعزيز التقييمات التي تُجرى في سياق «برنامج تقييم القطاع المالي» وتقوية الرقابة الثنائية بتضمينها آراء متعددة الأطراف. وذكر المديرون أنه تماشيا مع صلاحيات الصندوق ومزاياه النسبية فإن هذا التحليل لا بد أن يستهدف تحسين تقييمات المخاطر المالية الكلية.

وأقر المديرون التنفيذيون بالثغرات الكبيرة في البيانات وبالتحديات الجسيمة أمام رسم خرائط تفصيلية للبنيان المالي العالمي وتحليل التراكم في تركزات المخاطر النظامية. ودعوا إلى التعاون الوثيق بين الأطراف ذات الصلة والتوزيع الفعّال للعمل فيما بينها، وأعربوا عن رأيهم بأن مجموعة العمل المشتركة بين الصندوق ومجلس الاستقرار المالي المعنية بثغرات البيانات والروابط النظامية[٣٥] تقوم بدور بالغ الأهمية في سد الثغرات الموجودة. وقد سلط المديرون الضوء على الشواغل المتعلقة بسرية البيانات وبالقيود القانونية التي تحول دون تبادل معلومات المؤسسات المنفردة مع الكيانات غير الرقابية مثل الصندوق.

مساهمة القطاع المالي في تحمل تكاليف الأزمة

تلبية لطلب قادة مجموعة العشرين، أعد صندوق النقد الدولي لاجتماع القادة الذي عُقد في تورونتو في يونيو ٢٠١٠ تقريرا حول طائفة الخيارات التي اعتمدتها البلدان، أو تنظر في اعتمادها، لكيفية تقديم القطاع المالي مساهمة عادلة وملموسة في تحمل الأعباء المصاحبة للتدخلات الحكومية من أجل معالجة الخلل في الجهاز المصرفي. وأعد هذا التقرير بعد تقديم تقرير مرحلي عن هذا الموضوع إلى وزراء المالية في مجموعة العشرين في إبريل ٢٠١٠.

وأجرى التقرير تحليلا لخيارات متعددة ثم اقترح شكلين لمساهمة القطاع المالي يحققان أهدافا مختلفة. ويتمثل العنصر الأساسي في «مساهمة في الاستقرار المالي» ترتبط بآلية تسوية تتسم بالمصداقية والفعالية وتفرض في البداية على أساس معدل موحد (يختلف حسب نوع المؤسسة المالية) ولكنه يُعَدَّل فيما بعد انعكاسا مدى المخاطر التي تمثلها المؤسسات المنفردة ومساهماتها في المخاطر النظامية– كتلك المتعلقة بالحجم والروابط المالية المتبادلة وإمكانية الإحلال – والتغيرات التي تطرأ على المخاطر ككل بمرور الوقت. ويمكن أن يقدم القطاع المالي مساهمات أخرى، حسب الرغبة، من خلال فرض «ضريبة على الأنشطة المالية» على مجموع الأرباح والمكافآت التي تدفعها المؤسسات المالية وتُسدد في الإيرادات العامة.

مراجعة مبادرة المعايير والمواثيق

في سياق مراجعة المجلس التنفيذي لمبادرة المعايير والمواثيق في مارس ٢٠١١[٣٦]، أقر المديرون التنفيذيون أن الالتزام بالمعايير المتفق عليها ما هو إلا لبنة من اللبنات التي تقوم عليها الوقاية من الأزمات.

إلى اليسار: بائع يتجول لعرض لمبة من نوع LED تعمل بالطاقة الشمسية في سوق أبقار في مدينة بوكدا الأوغندية. **إلى اليمين:** مزرعة جوز هند في غوادالكانال لإنتاج جوز الهند المجفف وهو سلعة التصدير الرئيسية في جزر سليمان.

وأشاروا إلى أن الأزمة الأخيرة كشفت عن فجوات في بنيان المعايير والمواثيق، وأبرزت الحاجة إلى تقييمات تكميلية في إطار تقارير مراعاة المعايير والمواثيق مع متابعة دقيقة للتنفيذ، وتعزيز الرقابة على المؤسسات المالية، وإقامة تعاون دولي بشأن القضايا العابرة للحدود وتسوية الأزمات. وقالوا إن تأثير الأزمة على الميزانيات العمومية الحكومية يدعوا أيضا إلى الاهتمام مجددا بشفافية المالية العامة، بما في ذلك إمكانية إجراء مراجعة لمعايير المالية العامة وتحديث إطار تقييم جودة البيانات.

وأيد المديرون التنفيذيون قرار مجلس الاستقرار المالي بدمج معايير المحاسبة والتدقيق التي تجسدها المبادرة ضمن مجال واحد من مجالات السياسة واستحداث مجال جديد للسياسة يتعلق بتسوية الأزمات وتأمين الودائع. ونظرا للطلب على تقييم المعايير الجديدة مع محدودية الموارد المتاحة، رأى المديرون التنفيذيون بشكل عام أنه من الضروري تحديد أولويات لتقارير مراعاة المعايير والمواثيق حسب أولوية المعايير.

ورأى المديرون التنفيذيون فائدة جمة في استخدام صناديق استئمانية مواضيعية لتمويل المساعدة الفنية التي تتم على سبيل المتابعة في المجالات عالية الأولوية. وشدد المديرون على الحاجة إلى ضمان ألا يؤدي التركيز على البلدان الأعضاء المؤثرة على النظام المالي إلى إزاحة البلدان منخفضة الدخل وبلدان الأسواق الصاعدة.

وأيد المديرون التنفيذيون بوجه عام التوسع في تطبيق تقارير مراعاة المعايير والمواثيق على أساس موجه، من أجل تعزيز الكفاءة وإتاحة الفرصة لإجراء تحديثات أكثر تواترا. واتفق معظمهم مع التوصيات الرامية إلى دمج نتائج تقارير مراعاة المعايير والمواثيق بشكل أفضل ضمن أنشطة الصندوق الرقابية، بما في ذلك متابعة تنفيذ توصياتها ذات الصلة بالاقتصاد الكلي في سياق الرقابة الثنائية.

ورحب المديرون التنفيذيون بالخطوات نحو تحسين اطلاع الجمهور على تقارير مراعاة المعايير والمواثيق والجهود الرامية إلى تشجيع البلدان على نشرها. وأعربوا بوجه عام عن استعدادهم للنظر في وضع آلية لتسهيل إعداد تقارير للنشر العام تتناول التقدم نحو تنفيذ توصيات تقارير مراعاة المعايير والمواثيق، وتستند إلى مبادئ توجيهية واضحة ضمانا لمصداقيتها.

واتفق المديرون التنفيذيون على أن تتم المراجعة التالية لمبادرة المعايير والمواثيق في غضون خمس سنوات، مع بعض المرونة في إجراء مراجعات مخصصة حسب مقتضى الحال.

دعم النمو والاستقرار في البلدان منخفضة الدخل

ظل صندوق النقد الدولي في السنوات الأخيرة يعطي أولوية كبيرة لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء منخفضة الدخل التي كانت تعاني من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية وواجهت في وقت أقرب طفرة جديدة في أسعار المواد الغذائية والوقود. وتناول المجلس التنفيذي خلال مناقشاته في السنة المالية ٢٠١١ التحديات الاقتصادية الكلية التي تواجه هذه البلدان مع خروجها من الأزمة وبحث عن السبل التي يمكن للبلدان النامية انتهاجها لزيادة الإيرادات المحلية. واستحدث صندوق النقد الدولي إطارا تحليليا لتقييم مواطن الضعف والمخاطر الناشئة في البلدان منخفضة الدخل الناجمة عن التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي. واستمر الطلب على الإقراض الميسر من الصندوق، وكذلك تواصلت الجهود لضمان كفاية الموارد المتاحة لهذا الإقراض (راجع «الميزانية والدخل» في الفصل الخامس).

وبرغم أنه لا يزال يتعين بذل مزيد من الجهود، فإن جهود الصندوق المتواصلة لمساعدة البلدان الأعضاء منخفضة الدخل قد حققت بعض النجاح. فمبادرات مثل «هيبيك» والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (راجع «مساندة البلدان منخفضة الدخل» في قسم سابق من هذا الفصل) بدأت تحقق أهدافها المتمثلة في انتشال مزيد من الأسر المعيشية من ربقة الفقر ووصول البلدان منخفضة الدخل إلى مستوى أقرب إلى تحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة. ويتناول الإطار ٣–٣ تفاصيل «قصة نجاح» أحد البلدان منخفضة الدخل من أعضاء الصندوق وهو ليبريا.

التحديات الاقتصادية الكلية أمام البلدان منخفضة الدخل

ناقش المجلس التنفيذي في نوفمبر ٢٠١٠ التحديات الاقتصادية الكلية أمام البلدان منخفضة الدخل مع خروجها من الأزمة العالمية.[٣٧] وذكر المديرون التنفيذيون أن الأزمة أطلقت العنان لأشد تباطؤ اقتصادي في أربعة عقود، فدفعت ٦٤ مليون شخص آخر إلى الوقوع في براثن الفقر المدقع بنهاية عام ٢٠١٠. ومع هذا، فقد ظل نمو حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي في ثلثي هذه البلدان على الجانب الموجب خلال فترة الأزمة، وذلك على العكس من الأزمات السابقة والوضع السائد في معظم الاقتصادات المتقدمة.

وعزا المديرون المرونة في البلدان منخفضة الدخل إلى الأوضاع الاقتصادية الكلية التي كانت أقوى بوجه عام قبل وقوع هذه الأزمة، بما في ذلك تراجع عجز المالية العامة والحساب الجاري، وانخفاض الدين والتضخم، وارتفاع مستويات الاحتياطيات الدولية. وتمكنت معظم البلدان، لا سيما التي لديها برامج مدعمة بموارد الصندوق، من الحفاظ على نمو النفقات الأولية الحقيقية على امتداد فترة الأزمة فضلا على تحسن نفقاتها لصالح القطاعات ذات الأولوية ومنها الصحة والتعليم والبنية التحتية.

وأقر المديرون بأهمية دور الصندوق في مساعدة البلدان منخفضة الدخل على تجاوز الأزمة – من حيث توفير التمويل غير المسبوق وإسداء المشورة بشأن السياسات. وقد ساهم إصلاح تسهيلات الصندوق المستخدمة في إقراض البلدان منخفضة الدخل، وتعزيز إطار التمويل الميسر، والتوزيع العام لحقوق السحب الخاصة مساهمة فعالة في تخفيف آثار الأزمة العالمية، وتحفيز المانحين على تقديم الدعم، وتسهيل الارتداد المبكر.

واستشرافا للمستقبل، أشار المديرون إلى توقعات تحقيق التعافي الاقتصادي في البلدان منخفضة الدخل بوتيرة أسرع، وإن كان بدرجات متفاوتة بين المناطق المختلفة، وعلى نحو أكثر اتساقا مع بقية أنحاء العالم مقارنة بالأزمات السابقة، وهو ما يعكس زيادة الاندماج التجاري والمالي واكتساب السياسات المحلية لمزيد من القوة. ومع هذا، فقد حذروا من مغبة التراخي نظرا لاحتمالات النتائج السلبية التي تواجه الاقتصاد العالمي ككل وتراجع الحيز المتاح أمام السياسات في معظم البلدان.

عملية تقدير المخاطر في البلدان منخفضة الدخل

استحدث صندوق النقد الدولي في مارس ٢٠١١ إطارا تحليليا لتقييم مواطن الضعف والمخاطر في البلدان منخفضة الدخل الناشئة من التغيرات في الاقتصاد العالمي.[٣٨] وتهدف عملية تقدير المخاطر في البلدان منخفضة الدخل إلى تمكين خبراء الصندوق من رصد مواطن الضعف وتقييم قدرة البلدان الأعضاء على الصمود في مواجهة المخاطر الناشئة قبل أن تتحقق، ومن ثم الاسترشاد بها في تحديد ردود أفعال السياسات.

وكان صندوق النقد الدولي قد أجرى في وقت سابق على المستوى الداخلي عملية تقدير المخاطر في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة مركزا على أزمات الحساب الرأسمالي أو الأزمات النظامية في القطاع المالي وحالات انحسار النمو التي من شأنها

الإطار ٣-٣:

ليبريا تبلغ مستوى مديونية يمكن الاستمرار في تحمله على المدى البعيد

بعد انقضاء نحو خمسة أعوام من العمل المكثف مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والجهات الدائنة الأخرى الرسمية ومن القطاع الخاص، في يونيو ٢٠١٠، وصلت ليبريا إلى نقطة الإنجاز بموجب مبادرة «هيبيك»، حيث انخفض إجمالي ديونها الخارجية بأكثر من ٩٠٪. ومع هذا، كان العامل الرئيسي وراء التقدم الذي أحرزته البلاد هو تنفيذ السلطات الليبيرية لبرنامج اقتصادي كلي قوي وجدول أعمال طموح للإصلاح.

وبدأت مشاركة الصندوق في العمل بتقديم المساعدة الفنية للمساعدة على إعادة بناء الوظائف الرئيسية لكل من وزارة المالية وبنك ليبريا المركزي، إلى جانب تقديم المشورة بشأن السياسات، ومراقبة تنفيذ السياسات الاقتصادية، وإبلاغ المجتمع الدولي ببيانات التطورات الاقتصادية على أساس دوري. واستنادا إلى التقدم المتواصل الذي أحرزته البلاد على صعيد الإدارة الاقتصادية الكلية والإصلاحات الهيكلية، قدم صندوق النقد الدولي تمويلا جديدا في عام ٢٠٠٨ من خلال «التسهيل الائتماني الممدد». وقدم الصندوق ٠,٩ مليار دولار أمريكي كمساعدات لتخفيف أعباء الديون، تم تمويلها من خلال جهود تعاونية كبيرة ضمت ١٠٢ بلدا من أعضاء الصندوق، ورد معظمها عند بلوغ نقطة الإنجاز.

وعلاوة على تخفيف أعباء الديون، عمدت ليبريا إلى زيادة قدرتها على تقديم الخدمات العامة، كما تبين من ارتفاع المتحصلات الضريبية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي إلى الضعف على مدى السنوات الخمسة الماضية لتصل إلى المتوسط على مستوى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. وتحسنت قدرة القطاع المالي على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية تحسنا ملموسا، مع ارتفاع احتياطيات النقد الأجنبي عدة مرات، لا سيما ما نتج عن تخصيص حقوق السحب الخاصة في عام ٢٠٠٩ لمكافحة الأزمة المالية العالمية. وحققت ليبريا التوازن في موازنتها على مدى خمس سنوات. ومع استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي، اتسع القطاع المصرفي، بينما ارتفع الإقراض الممنوح للقطاع الخاص إلى المستوى المتوسط السائد في إفريقيا – وهو أحد العناصر المهمة في تحقيق النمو بوتيرة أسرع.

وبرغم هذا التقدم اللافت للنظر على مدى الخمس سنوات الماضية، لا تزال ليبريا تواجه التركة التي خلفها النزاع. وارتفعت حصة الفرد من الدخل بنحو الثلثين، من ١٥٧ دولارا أمريكيا إلى ٢٦١ دولارا أمريكيا، وإن كانت لا تزال منخفضة، الأمر الذي يجعل توفير فرص العمل وتوليد مصادر الدخل على رأس أولويات البلاد. ومن أجل ضمان تحقيق النمو الاقتصادي المستمر، يجب على ليبريا أن تعيد بناء البنية التحتية للنقل والمرافق، وأن تطور قدراتها المؤسسية، وتعزز سيادة القانون، وخاصة حقوق الملكية. وسيظل صندوق النقد الدولي يساهم في الجهود الدولية المستمرة لدعم ليبريا والتوصل إلى الحد من الفقر بصفة دائمة. وسوف تتعزز جهود السلطات الليبيرية الرامية إلى إحراز الأهداف التي حددتها للتنمية بفضل المشورة بشأن السياسات والرقابة في ظل الاتفاق بموجب «التسهيل الائتماني الممد»، فضلا على استمرار المساعدة الفنية في مجال الإدارة المالية العامة وإدارة الإيرادات والرقابة المصرفية.

نقل العدوى بشكل كبير أو التسبب في حدوث خلخلة على المستوى الإقليمي أو العالمي. وعلى العكس من ذلك، تركز عملية تقدير المخاطر في البلدان منخفضة الدخل على تعرض هذه البلدان لمخاطر التراجع الحاد في النمو الناشئ عن الصدمات الخارجية – مثل حدة التذبذب في معدلات التبادل التجاري والتقلب في تدفقات التمويل الخارجي. وهذه الصدمات يمكن أن تشعل شرارة عدم استقرار أوضاع المالية العامة والأوضاع الخارجية، وتسبب حالات المديونية الحرجة، وضغوط النظام المصرفي، والهبوط الحاد في الناتج، وكلها عناصر يمكن أن تفضي إلى خسائر كبيرة في مستوى الرفاهية وحتى الخلخلة الاجتماعية.

ونتائج العملية السنوية لتقدير المخاطر في البلدان منخفضة الدخل ستدعم أعمال الصندوق الرقابية من خلال تعزيز عمليات تقدير المخاطر في البلدان منخفضة الدخل المنفردة وتوفير أساس للمقارنات والتحليلات القُطْرية. أما تقدير المخاطر الخارجية الناشئة مقارنة بمصدات السياسة الواقية الموجودة فسوف يساعد في تحديد المجالات التي تتطلب تعزيز المصدات، ويلقي الضوء على النطاق المتاح لاتخاذ إجراءات وقائية على صعيد السياسات.

وتمثل عملية تقدير المخاطر جزءا من برنامج أشمل ضمن عمل صندوق النقد الدولي يهدف إلى مساعدة البلدان منخفضة الدخل على إدارة التقلبات وتخفيف الصدمات الخارجية. ويتضمن البرنامج أيضا عملا يبدأ قريبا يتعلق بدور أدوات التمويل الطارئ في إدارة التقلب في البلدان منخفضة الدخل، وكذلك مراجعة التحديات الاقتصادية الكلية والتحديات على مستوى السياسات أمام البلدان منخفضة الدخل التي تعاني من الهشاشة، ومنها التحديات الناشئة عن هشاشة المناخ السياسي وضعف القدرات المؤسسية.

تعبئة الإيرادات في البلدان النامية

ناقش المجلس التنفيذي في مارس ٢٠١١ قضية تعبئة الإيرادات في البلدان النامية.[٣٩] واتفق المديرون التنفيذيون بشكل عام على المبادئ والتوصيات الأساسية التي وردت في تحليل خبراء الصندوق للموضوع، مؤكدين على ضرورة أن تُراعَى في تطبيقها الظروف الخاصة بكل بلد عضو والتسلسل الملائم للإصلاحات المقررة. وشددوا على أهمية دور الصندوق في مواصلة دعم جهود البلدان النامية لتعبئة الإيرادات المحلية من أجل تلبية احتياجات الإنفاق الكبيرة لديها، وأعربوا عن دعمهم القوي للمساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق في هذا الخصوص.

وشدد المديرون أيضا على أن الهدف الرئيسي وراء الإصلاح الضريبي هو زيادة الإيرادات الحكومية، ولكنه يتعين مراعاة آثاره التوزيعية، وكذلك انعكاساته على الكفاءة والنمو طويل الأجل. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون من الاهتمامات ذات الأولوية توفير الحماية الاجتماعية لأفقر شرائح السكان، بما في ذلك الحماية من خلال الإنفاق العام الأساسي.

وأعرب المديرون عن تقديرهم للمناقشة واسعة النطاق التي أجراها الخبراء بشأن قضايا السياسة الضريبية الأساسية في البلدان النامية. وقال المديرون إنه ثبت أن ضريبة القيمة المضافة تمثل مصدرا كفؤا نسبيا لتعبئة الإيرادات. وينبغي أن يتوافر تفسير دقيق وتحليل أعمق للأثر التوزيعي المترتب على ضريبة القيمة المضافة والروابط بين إيرادات هذه الضريبة واستخدامها للحد من الفقر، نظرا لتوافر قدرات محدودة في بعض البلدان لتنفيذ برامج اجتماعية توجه بدقة إلى المستحقين.

وأشار المديرون إلى أن التهرب والتحايل الضريبي من جانب الأثرياء وأصحاب النفوذ يمثلان مصدرا للقلق في بعض البلدان، وخاصة البلدان التي تسجل باستمرار انخفاضا في نسبة الضريبة إلى إجمالي الناتج المحلي. وتتطلب معالجة هذه المشكلة تضافر الجهود، ليس فقط لتحقيق زيادة مستمرة في الإيرادات الحكومية وإنما أيضا لتحسين الشفافية والعدالة في النظام الضريبي.

ورحب المديرون بالاتجاه نحو تخفيض الاعتماد على إيرادات الضرائب التجارية، ولكنهم شددوا على الحاجة إلى تعويض الأثر على الموازنة من خلال الضرائب المحلية. ويمكن أن يساعد توثيق التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون بشأن تبادل المعلومات وفي التجمعات الإقليمية، على حماية وتعزيز قواعد الإيرادات في البلدان النامية. وستكون المساعدة الفنية من الصندوق أمرا مفيدا في هذا الخصوص.

٤ إصلاح صندوق النقد الدولي وتقوية ركائزه لتعزيز دعمه للبلدان الأعضاء

٤ إصلاح صندوق النقد الدولي وتقوية ركائزه لتعزيز دعمه للبلدان الأعضاء

لا يزال صندوق النقد الدولي خاضعا لعملية إصلاح شامل في نظام حوكمته بغية التأكد من أن هذه المؤسسة ستصبح أكثر تعبيرا عن معطيات واقع الاقتصاد العالمي المتغير، بما في ذلك ازدياد أهمية الأسواق الصاعدة، مع حماية الحصص التصويتية لأفقر البلدان الأعضاء. وتأتي آخرً جولة من الإصلاحات، التي صدرت الموافقة عليها في السنة المالية ٢٠١١، مرتكزة على سابقاتها التي بدأت في عام ٢٠٠٨، وسوف تؤدي مع الخطوات التي اتُّخذت في تاريخ أسبق إلى زيادة أنصبة الحصص التصويتية المخصصة لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية كمجموعة بنسبة تسع نقط مئوية. وسوف يسفر هذا التوزيع الجديد لأنصبة الحصص عن أكبر تحويل لأدوات التأثير في صنع القرار داخل المؤسسة لصالح بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

وإضافة إلى ذلك، يجري حاليا تنفيذ إصلاحات تتعلق بتكوين وعمل المجلس التنفيذي للصندوق، وتشمل تعديلا مقترحا في اتفاقية تأسيس الصندوق للتحول إلى مجلس تنفيذي منتخب بالكامل، وإلغاء فئة المديرين التنفيذيين المعينين،[٤٠] وتخفيض الحجم التمثيل المجمَّع للبلدان الأوروبية المتقدمة في المجلس بإلغاء اثنين من مقاعدها. وسوف تتاح كذلك فرصة أكبر لإضافة مدير تنفيذي مناوب ثان لتعزيز تمثيل الدوائر الانتخابية التي تضم بلدان متعددة. وبالجمع بين إصلاحات نظام الحصص والتعديلات في المجلس التنفيذي سوف تتعزز مصداقية الصندوق وفعاليته.

وقد صدرت الموافقة على إصلاحات أخرى خلال هذه السنة لتعزيز دور الصندوق في منع وقوع الأزمات. ومن بين البدائل المطروحة للنظر فيها دعم تحرك الصندوق لمواجهة الأزمات النظامية والتأكيد على أهمية تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية، مع اضطلاع الصندوق بدور رئيسي في هذا الشأن ضمن نطاق صلاحياته.

وفي تحرك لمواجهة تزايد الطلب على المساعدة الفنية، أنشأ صندوق النقد الدولي صندوقا استئمانيا لدعم بناء القدرات كما واصل تقوية علاقات الشراكة التي تربطه مع المانحين إلى جانب تعزيز فعالية مساعدته الفنية وزيادة كفاءتها. وبينما سلطت الأزمة الضوء كذلك على عدم توافر معلومات دقيقة في الوقت المناسب واحتمال أن يتسبب ذلك في إعاقة قدرة صناع السياسات والأطراف المشاركة في السوق على تحديد تحركات فعالة لمواجهتها، استمرت الجهود في السنة المالية ٢٠١١ لمعالجة ثغرات البيانات المتعلقة بالأزمة وغيرها من القضايا ذات الصلة بالبيانات.

إصلاحات نظام الحصص والحوكمة في الصندوق والصلاحيات المنوطه به

الحصص والأصوات والحوكمة

إصلاحات ٢٠٠٨ المعنية بنظام الحصص والأصوات تدخل حيز التنفيذ

في مارس ٢٠١١ دخلت إصلاحات الحصص والأصوات، التي وافق عليها مجلس المحافظين في عام ٢٠٠٨، حيز التنفيذ[٤١] بعد أن صادق على تعديل اتفاقية تأسيس الصندوق في هذا الخصوص ١١٧ بلدا عضوا يمثلون أكثر من ٨٥٪ من مجموع أصوات البلدان الأعضاء.[٤٢] وتعمل هذه الإصلاحات على زيادة تمثيل الاقتصادات الديناميكية في الصندوق وتعززصوت ومشاركة البلدان منخفضة الدخل. وبموجب هذه الإصلاحات سوف تتحقق زيادات في حصص ٥٤ بلدا عضوا بمبلغ يصل إلى ٢٠,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٣٣,٧ مليار دولار أمريكي) ويسري العمل بها بمجرد قيام البلدان الأعضاء التي وافقت عليها بسداد اشتراكات الحصص. وفي نهاية إبريل ٢٠١١، تم سداد أكثر من ٩٥٪ من إجمالي الزيادات المقررة بموجب الإصلاحات. ونظرا لأن التعديل ينص على إنشاء آلية للحفاظ على ثبات نسبة الأصوات الأساسية إلى مجموع الأصوات في الصندوق، فإن زيادة الأصوات الأساسية بمقدار يكاد يصل إلى ثلاثة أضعاف (يحصل بموجبها كل بلد عضو على عدد متساو من الأصوات، مع توزيع أصوات إضافية بالتناسب مع حصة كل بلد عضو) من شأنه تعزيز تأثير البلدان منخفضة الدخل داخل المؤسسة. وعلاوة على ذلك، تؤدي الإصلاحات إلى تمكين المديرين التنفيذيين الممثلين لعدد محدد من البلدان الأعضاء من تعيين مدير مناوب ثان بعد الانتخاب الدوري للمديرين التنفيذيين لعام ٢٠١٢. وكان قرار مجلس المحافظين بالموافقة على التعديل قد حدد هذا العدد بأنه «١٩ على الأقل»، لكنه في سياق إصلاحات عام ٢٠١٠ المعنية بالحصص والأصوات (راجع القسم الفرعي التالي) خفّض هذا العدد إلى « ٧ أو أكثر».

إصلاحات ٢٠١٠ المعنية بنظام الحصص والحوكمة

وافق المجلس التنفيذي في نوفمبر ٢٠١٠ على إجراء مجموعة إصلاحات إضافية في نظام الحصص والحوكمة تتجاوز تلك الإصلاحات التي تمت المصادقة عليها في عام ٢٠٠٨، مع استكمال المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص وإجراء تعديل مقترح في اتفاقية تأسيس الصندوق بشأن إصلاح المجلس التنفيذي.[٤٣] ومن شأن هذه المجموعة من الإصلاحات، بمجرد مصادقة البلدان الأعضاء عليها، مضاعفة حصص العضوية لتصل إلى نحو ٤٧٦,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٧٧٢,٩ مليار دولار أمريكي) وتحويل ما يزيد على ٦٪ من أنصبة الحصص إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية ومن البلدان الممثلة بالزيادة إلى البلدان ناقصة التمثيل، وحماية أنصبة حصص أفقر البلدان الأعضاء وقوتها التصويتية. وبموجب هذا التحويل تصبح البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين (المعروفة باسم بلدان مجموعة «بريك») في عداد البلدان صاحبة أكبر ١٠ حصص في الصندوق. وإضافة إلى ذلك، سوف تؤدي إصلاحات ٢٠١٠ إلى مجلس تنفيذي يُختار كل أعضائه بالانتخاب، والتزام البلدان الأوروبية المتقدمة بتخفيض حجم تمثيلها المجمع في المجلس بإلغاء اثنين من مقاعدها، كما ستتاح فرصة أكبر لإضافة مدير تنفيذي مناوب ثان لتعزيز تمثيل الدوائر الانتخابية التي تضم بلدان متعددة. وسوف تستكمل مراجعة شاملة للصيغة المستخدمة في تحديد حصص البلدان في موعد أقصاه يناير ٢٠١٣، ومن المقرر أيضا تقديم موعد الانتهاء من المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص ليتم استكمالها في يناير ٢٠١٤. ويمكن الاطلاع على جدول مقارن لأنصبة الحصص قبل تنفيذ الإصلاحات وبعد تنفيذها على موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت.[٤٤]

وبعد ذلك، صدرت موافقة مجلس المحافظين على مجموعة الإصلاحات في ديسمبر ٢٠١٠ .[٤٥] وينبغي في الوقت الحالي أن تعلن البلدان الأعضاء قبول زيادات الحصص المقترحة والتعديل المقترح في اتفاقية التأسيس، وهو ما يتطلب موافقة البرلمان في كثير من الحالات. ويتعهد الأعضاء ببذل قصارى لاستكمال المصادقة مع حلول موعد انعقاد الاجتماعات السنوية في عام ٢٠١٢.

وسوف يحقق تحويل الحصص بموجب الإصلاحات أكثر مما استهدفته اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في أكتوبر ٢٠٠٩ بتحويل نسبة من أنصبة الحصص لا تقل عن ٥٪ من البلدان الممثلة بالزيادة إلى البلدان ناقصة التمثيل، مع حماية الحصص التصويتية المخصصة لأفقر البلدان الأعضاء. وبذلك تصبح البلدان صاحبة أكبر ١٠ حصص في الصندوق هي الولايات المتحدة واليابان ومجموعة بلدان «بريك» والبلدان الأوروبية الأربعة الكبرى (فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة). وقد صادق المجلس التنفيذي على الخط الزمني الذي يقضي ببدء سريان زيادة الحصص والانتهاء من إعادة المواءمة بين أنصبة البلدان الأعضاء وتنفيذ التعديل المقترح بشأن إصلاحات المجلس التنفيذي مع حلول موعد الاجتماعات السنوية في أكتوبر ٢٠١٢.

وجاءت هذه الإصلاحات تتويجا لعدد من اجتماعات المجلس التنفيذي التي انعقدت في الفترة بين اجتماعات الربيع، عندما دعت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بتعجيل إصلاحات الحصص والحوكمة، وإعلان شهر نوفمبر بشأن مجموعة الإصلاحات،[٤٦] فضلا على مساهمات «مكتب التقييم المستقل» والخبراء الخارجيين والمجتمع المدني في السنوات الأخيرة. ومن بين هذه الاجتماعات العديدة للمجلس التنفيذي نذكر بالتحديد المناقشات الموسعة حول إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق والتي عُقدت في شهر يوليو ٢٠١٠. [٤٧] وخلال هذه المناقشات ظل تباين وجهَات النظر قائما حول المنهج الجمعي في إصلاحات الحوكمة والحصص. ومع ذلك، أكد جميع المديرين أهمية الوصول إلى رؤية مشتركة حول الإصلاحات من أجل تعزيز مشروعية الصندوق وفعاليته.

وفي سياق مناقشات المديرين التنفيذيين لمسألة تعزيز أنشطة المشاركة والرقابة الوزارية اتفقوا على أن مشاركة الوزراء والمحافظين ضرورية لضمان فعالية الوفاء بمسؤوليات المؤسسة، بما في ذلك تشجيع التعاون متعدد الأطراف واتساق السياسات. ومع ذلك استمر تباين الآراء حول أفضل الطرق المستخدمة في تحقيق هذه المشاركة – سواء من خلال إدخال إصلاحات على اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ذات الطابع الاستشاري أو إحداث تحول في كيان معني بصنع القرار.

وظل عدد كبير من المديرين غير مقتنعا بالحاجة إلى جهاز لصنع القرار على المستوى الوزاري. وحذروا من مغبة إضعاف مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي، أو قلقلة إطار المساءلة الحالي الذي يعتبرونه إطارا ملائما. وإزاء خلفية الاقتراح بإنشاء مثل هذا الجهاز الجديد لصنع القرار، دعا عدد كبير من المديرين إلى إجراء مزيد من الإصلاح في اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، بما في ذلك الإجراءات التي تضطلع بها، من خلال تقصير فترة رئاسة اللجنة، وإجراء المزيد من المناقشات التفاعلية في الجلسات العامة، والتعميم المبكر لمسودات البيان الصادر عن اللجنة.

وأكد المديرون أن مستوى التمثيل في المجلس لا بد أن يراعي مبدأ التكوين الطوعي للدوائر الانتخابية. رأى عدد كبير منهم أن التحول نحو نظام المجلس المنتخب بالكامل، مع اتخاذ إجراءات تحول دون مزيد من التكتل في القوة التصويتية، سيكون مفيدا في تحقيق تكافؤ الفرص بين المديرين التنفيذيين. غير أن عددا من المديرين الآخرين أعرب عن اعتراضه على تغيير تلك القواعد الراسخة، مشيرا إلى أن النظام الحالي يفرض حدودا ملائمة على تكتل القوة التصويتية، وهو الأمر الحيوي

لضمان فعالية المجلس. وذكر معظم المديرين أن إتاحة فرصة أكبر لتعيين مدير تنفيذي مناوب ثان للدوائر الانتخابية الممثلة لبلدان متعددة من شأنه تيسير إعادة تكوين المجلس.

وحول اختيار الإدارة العليا وتنوع الموارد البشرية، أكد المديرون مجددا التزامهم باعتماد عملية لاختيار إدارة الصندوق العليا تقوم على أساس من العلنية والشفافية، واتفق عدد كبير منهم على ضرورة التوصل إلى التزام سياسي لوضع نهاية للتفاهمات غير المكتوبة التي تنظم عملية اختيار الإدارة العليا. وأكدوا ضرورة القيام بجهد أكبر لتشجيع التنوع في الموارد البشرية، من حيث الجنسية ونوع الجنس والخلفيات – لا سيما في مستويات الإدارة العليا. وقالوا إنهم يتطلعون لمتابعة ما يستجد من جهود لتعزيز هذه النتائج.

تحديث صلاحيات الصندوق

كشفت الأزمة العالمية مواطن الضعف في الرقابة على الاقتصاد – على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية – قبيل وقوع الأزمة، مما شجع على ظهور أهم الابتكارات المؤسسية لاكتشاف المخاطر وتلبية الاحتياجات التمويلية الكبيرة والمتنوعة. وأثناء الاجتماعات السنوية التي عقدت في أكتوبر ٢٠٠٩، قامت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بدعوة الصندوق إلى «مراجعة صلاحياته بحيث تغطي كل أنواع السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات القطاع المالي المؤثرة على الاستقرار العالمي» ويغطي العمل المتعلق بصلاحيات الصندوق ثلاثة مجالات رئيسية، هي الرقابة والتمويل واستقرار النظام النقدي الدولي.

تقرير المجلس التنفيذي إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

استجابة لدعوة اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية لمراجعة صلاحيات الصندوق، عقد المجلس التنفيذي مناقشات حول عدة جوانب لهذه القضية خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠١١ ورفع تقريرا إلى اللجنة حول التقدم المحرز في هذا المجال أثناء الاجتماعات السنوية التي عُقدت في أكتوبر ٢٠١٠. وواصل المجلس النظر في صلاحيات الصندوق خلال الشهور المتبقية من سنة ٢٠١١ المالية، من خلال موجز غير رسمي للإحاطة حول الخطوات التالية فيما يتعلق بدور الصندوق التمويلي في المستقبل، وعدد من المناقشات بشأن «المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص»، ومناقشات أخرى بشأن إصلاح نظام الحوكمة (راجع القسم السابق)، إلى جانب اجتماع لمتابعة المناقشات حول تحديث صلاحيات الصندوق المتعلقة بالرقابة وطرائق تطبيقها (راجع الفصل الثالث).

الدور التمويلي المستقبلي

وافق المجلس التنفيذي في أغسطس ٢٠١٠ على مجموعة من الإصلاحات لتعزيز دور الصندوق في الوقاية من الأزمات عن طريق تحسين «خط الائتمان المرن» وإنشاء «خط الائتمان الوقائي» (راجع القسم المعنون « تعزيز أدوات منع الأزمات»، في الفصل الثالث). ونظر المديرون التنفيذيون أيضا في البدائل المطروحة لدعم تحرك الصندوق لمواجهة الأزمات النظامية وأبرزوا أهمية تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية، مع اضطلاع الصندوق بدور رئيسي في هذا الشأن ضمن نطاق صلاحياته.[٤٨]

واتفق المديرون مع تقييمات الخبراء على أنه بالرغم من النتائج الإيجابية التي تحققت من استخدام «خط الائتمان المرن» أثناء الأزمة المالية العالمية، فإن المجال لا يزال متسعا لزيادة جاذبيته وتعزيز آثاره الإشارية بإلغاء الحد الأقصى الضمني للاستفادة من موارده وإطالة مدة حقوق الشراء. وإذ جدد المديرون تأكيدهم على شروط التأهل للاستفادة من «خط الائتمان المرن» شددوا على الحاجة إلى الاستمرار في إجراء تقييمات الأهلية الصارمة والمتكافئة لحماية استخدام موارد الصندوق وإرسال إشارات واضحة إلى الأسواق فيما يتعلق بقوة السياسات في البلدان الأعضاء.

ورحب المديرون بالإجراءات التي اقترحها الخبراء بشأن مشاركة المجلس المبكرة في تقييمات حاجة الأعضاء للاستفادة من موارد الصندوق، وأثر الاستخدام المتوخى على وضع السيولة لدى الصندوق. واتفقوا عموما على أن هيكل رسوم الالتزام الحالي المائل إلى أعلى ملائم للوقاية من الاستخدام الوقائي لمبالغ كبيرة من موارد الصندوق بلا داع

ونظرا لأن«خط الائتمان الوقائي»، حسبما أشار المديرون، هو بمثابة أداة متخصصة في الشرائح الائتمانية للبلدان ذات الأداء الاقتصادي السليم ولكنها غير مستوفية لمعايير التأهل للاستفادة من خط الائتمان المرن، فإنه قادر على إرسال إشارات إيجابية للأسواق بشأن السياسات ومسارات الأداء في البلدان الأعضاء من خلال تقييمات الأهلية. ورغم بواعث القلق الباقية بالنسبة لبعض الجوانب المتعلقة بإنشاء "خط الائتمان الوقائي" – بما في ذلك انتشار الأدوات والتداخل فيما بينها، والتقسيم المتوخى للأعضاء في مستويات مختلفة، وعملية التقييم المصاحبة – فقد أعرب المديرون عموما عن رأيهم بأن الطريقة المثلى لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء المتنوعة هي من خلال تصميم أدوات الصندوق التمويلية وشروطها على نحو يتلاءم مع مواطن القوة والأساسيات الاقتصادية والسياسات المتغيرة لدى البلدان الأعضاء.

ودعا المديرون التنفيذيون إلى إجراء تقييمات دقيقة ومتكافئة لمعايير أهلية استخدام موارد الصندوق، على أن يتم إجراؤها على نحو تراعى فيه السرية، وعند طلب البلد العضو فقط. ورغم إبداء المديرين التنفيذيين طائفة واسعة من الآراء حول طبيعة ومدى الشرطية اللاحقة المحبذة في خط الائتمان الوقائي، بوجه عام، فقد اتفقوا مع رأي الخبراء على أن اقتراح الخبراء بتركيز الشرطية المطبقة على السياسات على خفض مواطن الضعف المتبقية، مع استخدام الإجراءات المسبقة ومعايير الأداء حيثما كان مبررا، حقق التوازن الملائم وجاء متفقا مع المبادئ التوجيهية بشأن شرطية الصندوق.[٤٩]

وأجرى المديرون مناقشات مبدئية حول البدائل المتاحة لتعزيز تحركات الصندوق لمواجهة الصدمات النظامية، بما في ذلك اقتراح إنشاء «آلية الاستقرار العالمي» (GSM). وعلى وجه العموم، لم يمانع معظم المديرين إجراء مناقشات إضافية حول البدائل والطرائق التي تكفل التصدي للأحداث النظامية في سياق آلية مبسطة، باعتبارها عملية ترتكز على قرارات المجلس التنفيذي، وتؤكد التعاون الوثيق مع المؤسسات ذات الصلة، وتعتمد على أدوات وسياسات الصندوق الحالية، وتراعي العروض المتفق عليها والمتزامنة والمطروحة على بلدان متعددة لعقد اتفاقات لاستخدام "خط الائتمان المرن". وقد وردت الإشارة إلى ضرورة التواصل أكثر مع البلدان الأعضاء بغية التوصل إلى أعلى مستوى ممكن من التوافق في الآراء. وقد أيد المديرون قيام الخبراء ببذل مزيد من الجهود أيضا لبحث تعزيز أوجه التضافر مع اتفاقات التمويل الإقليمية.

عضوية الصندوق ومجلسه التنفيذي والأنشطة المؤسسة

العضوية

في يونيو ٢٠١٠ أصبحت توفالو العضو السابع والثمانين بعد المائة في صندوق النقد الدولي بعد توقيعها على اتفاقية تأسيس الصندوق.[٥٠] وفي إبريل ٢٠١١ تلقى الصندوق طلبا من السلطات في جنوب السودان

إلى اليسار: رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، السيد ثارمان شانموغاراتنام، يتحدث أمام وسائل الإعلام في مؤتمر صحفي أثناء اجتماعات الربيع. **إلى اليمين:** مبنى البرلمان الكائن في الجزيرة المرجانية فونافوتي، عاصمة توفالو العضو السابع والثمانين بعد المئة في صندوق النقد الدولي.

للانضمام إلى عضوية الصندوق، ويجري حاليا النظر في هذا الطلب وفقا لإجراءات العضوية المعتادة.[٥١]

قبول جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الالتزامات المنصوص عليها في المادة الثامنة

في يوليو ٢٠١٠، قامت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، التي انضمت لعضوية الصندوق في عام ١٩٦١، بإخطار الصندوق بقبولها الالتزامات التي تنص عليها الأقسام ٢ و٣ و٤ من المادة الثامنة في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، اعتبارا من ٢٨ مايو ٢٠١٠.[٥٢] وبذلك تعهدت لاو بعدم فرض قيود على أداء المدفوعات والتحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية، وعدم مشاركتها في أي ترتيبات تمييزية لمبادلة العملة أو ممارسات أسعار العملة المتعددة، ولا السماح لأي من أجهزتها المعنية بالمالية العامة بذلك، إلا بموافقة من صندوق النقد الدولي. وقد بلغ عدد الأعضاء الذين قبلوا حتى الآن الالتزامات التي تنص عليها المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق ١٦٧ بلدا من مجموع أعضاء الصندوق البالغ عددهم ١٨٧ بلدا (راجع جدول الملحق ٢–٨).

المجلس التنفيذي

جولة انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي لعام ٢٠١٠

يتألف المجلس التنفيذي في ظل الترتيبات الراهنة من ٢٤ مديرا تنفيذيا، منهم خمسة يتم اختيارهم بالتعيين وتسعة عشر تختارهم البلدان الأعضاء أو مجموعات البلدان بالانتخاب، إلى جانب المدير العام الذي يعمل أيضا رئيسا للمجلس التنفيذي. وتنص اتفاقية تأسيس الصندوق على إجراء جولة انتخاب اعتيادية للمديرين التنفيذيين مرة واحدة كل عامين. وقد استكملت جولة انتخاب المديرين التنفيذيين الاعتيادية لعام ٢٠١٠، وبدأ المجلس الجديد يزاول أعماله في نوفمبر ٢٠١٠ على أن تستمر عضوية المديرين التنفيذيين الجدد حتى ٣١ أكتوبر ٢٠١٢.[٥٣] ووفقا للشرط الوارد في اتفاقية تأسيس الصندوق، من المقرر إجراء جولة الانتخاب الاعتيادية القادمة في خريف عام ٢٠١٢. والهدف من ذلك هو إجراء انتخابات عام ٢٠١٢ في ظل مجموعة الإصلاحات التي وافق عليها مجلس المحافظين في ديسمبر ٢٠١٠، والتي تقضي، كما أسلفنا، بأن تقتصر عضوية المجلس التنفيذي على المديرين التنفيذيين المنتخبين.

تعظيم كفاءة المجلس التنفيذي وفعاليته

في مايو ٢٠١٠، قامت «مجموعة العمل المعنية بلجان المجلس التنفيذي» بإعطاء أولوية قصوى لتحديد الإصلاحات اللازمة لزيادة فعالية المجلس التنفيذي وتعزيز كفاءته. ومن بين الإجراءات المتخذة للتعامل مع استمرار أعباء العمل الثقيلة في الفترة التي أعقبت الأزمة العالمية ما يلي: (١) تحديد أولويات بنود قضايا السياسات والبلدان في برنامج العمل لتحقيق السلاسة في سير العمل والحد من تراكم البنود في اجتماعات المجلس قبل اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية. (٢) تحسين التنسيق بين المجلس والإدارة العليا والخبراء في تنفيذ برنامج العمل وفق التسلسل الزمني. (٣) زيادة الاعتماد على الإجراءات النافذة على أساس انقضاء الوقت دون اعتراض بالنسبة إلى مشاورات المادة الرابعة ومراجعات البرامج. (٤) زيادة التركيز في التحضير لاجتماعات المجلس لإتاحة فرصة أكبر أمام المناقشات للتركيز على القضايا الاستراتيجية.

رئاسة اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، المؤلفة من وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية، هي الجهاز الاستشاري الأساسي لمجلس محافظي الصندوق وتجري المداولات حول قضايا السياسات الأساسية التي تواجه الصندوق. وتعقد اللجنة اجتماعاتها مرتين سنويا، مرة في الربيع وأخرى وقت الاجتماعات السنوية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الخريف.

وفي مارس ٢٠١١، وقع اختيار أعضاء اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية على معالي ثارمان شانموغاراتنام، وزير مالية سنغافورة، لرئاسة للجنة، لمدة تصل إلى ثلاث سنوات.[٥٤] وقد شغل الوزير ثارمان منصب وزير مالية سنغافورة منذ ديسمبر ٢٠٠٧، وشغل قبل ذلك منصب وزير التعليم. وقبل دخول السيد ثارمان المعترك السياسي، شغل سيادته منصب مدير عام السلطة النقدية في سنغافورة، وهي البنك المركزي لسنغافورة وهيئة التنظيم المالي. ويباشر الوزير ثارمان دوره كرئيس للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية وفي جعبته خبرات واسعة ودراية متعمقة بالقضايا الاقتصادية والمالية ومشاركة فعالة في جهود صناع السياسات على المستوى العالمي.

ويأتي معالي الوزير ثارمان خلفا لمعالي الدكتور بطرس غالي، وزير مالية مصر السابق، الذي استقال في الشهر السابق،[٥٥] حيث شغل منصب رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية منذ أكتوبر ٢٠٠٨. وقد أعرب مدير عام الصندوق السابق عن امتنانه للخدمات التي قدمها الدكتور بطرس غالي للصندوق وبلدانه الأعضاء، مشيرا إلى أن اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية تحت رئاسته قامت بدور فعال في تقديم المشورة والإرشادات للمساعدة على ضمان التنسيق على مستوى السياسات من أجل تحقيق التعافي العالمي من الأزمة المالية، وصياغة مستقبل صندوق النقد الدولي – عن طريق تحديث أنشطة الصندوق الرقابية، وإجراء إصلاح شامل لإطار الإقراض من موارده، وإدخال الإصلاحات المعنية بنظام الحصص والحوكمة.

وفاة المحافظ المناوب موكتسي سناوانا

أصيب مجتمع صندوق النقد الدولي بالحزن لوفاة محافظ البنك المركزي في ليسوتو والمحافظ المناوب في الصندوق معالي الدكتور موكتسي سناوانا في مارس ٢٠١١.[٥٦] وكان الدكتور سناوانا الخبير في مجالي الاقتصاد الكلي والتنمية الاقتصادية قد انضم إلى الصندوق حاملا معه ثروة من الخبرات الوفيرة في مختلف أشكال التعامل مع الصندوق. وقد شغل سيادته عدة مناصب منها وزير المالية والتخطيط الإنمائي ومستشار سياسات أول لشؤون التمويل والاستثمار في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، كما مارس تدريس الاقتصاد في جامعة ليسوتو الوطنية. وفي أعقاب وفاة الدكتور سناوانا أعرب المدير العام السابق عن عميق تعازيه لشعب ليسوتو ولأسرة الفقيد، مشيرا إلى أنه سيفتقد بشدة.

إصلاحات جذرية في اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية

في إطار الجهود الجارية للتحديث وتشجيع زيادة مشاركة الأطراف المعنية في الصندوق، تم استحداث عدد من الإصلاحات في الاجتماعات السنوية في أكتوبر ٢٠١٠ واجتماعات الربيع في إبريل ٢٠١١. وكان الهدف المجمل من هذه الإصلاحات هو تعظيم الإمكانات المتاحة في الاجتماعات بصفتها المحفل الرئيسي لصانعي السياسات وغيرهم من الأطراف المعنية حول القضايا الاقتصادية الكلية والمالية الدولية الأكثر إلحاحا. وقد زاد عدد اللقاءات ودرجة تنوعها لكي يتسع نطاق تأثير الاجتماعات وجاذبيتها. وقد صمم مؤخرا شعار جديد أكثر عصرية للاجتماعات بحيث يضفي عليها طابعا مميزا بصفة مستمرة. وتم تكثيف جدول وقائع الاجتماعات وتركيزه حول الجلسات العامة المبسطة، مع بث كلمات المحافظين عبر شبكة الإنترنت. وتم استيعاب طلبات عقد اجتماعات مجموعة العشرين ومجموعة الأربعة والعشرين ورابطة الكومنولث، فضلا على وضع برنامج معزز لعقد حلقات النقاش والمؤتمرات. وقد أتيح للمشاركين الاطلاع على مجموعة واسعة من المعلومات الآنية نتيجة زيادة اللافتات الإلكترونية الرقمية وشاشات عرض المعلومات عن طريق اللمس. وبدأ العمل بشبكة التعاون الإلكتروني بين الوفود والخبراء: "IMFConnect"، كما تواصل الصندوق مع الجمهور عن طريق الصحافة الدولية والإقليمية والوطنية وكذلك عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي. وأقام الصندوق علاقات شراكة إعلامية جديدة (مع الشبكات الإعلامية BBC و CCTV و CNBC و FT وNDTV) من أجل تنفيذ برنامج حلقات النقاش كما توسع في تنفيذ برامج الزمالة لتمكين الصحفيين وممثلي منظمات المجتمع المدني من الاقتصادات الصاعدة والنامية من تغطية الاجتماعات.

بناء القدرات في البلدان الأعضاء

تتألف عملية بناء القدرات، وهي من مهام الصندوق الأساسية، من المساعدة الفنية والتدريب بهدف تعزيز قدرات البلدان المتلقية لتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية دعما للنمو المستمر.

المساعدة الفنية

يقدم صندوق النقد الدولي المساعدة الفنية، بناء على طلب البلدان الأعضاء، من أجل تقديم المشورة المتعمقة على مستوى السياسات في القضايا التخصصية بالإضافة إلى المساعدة في وضع الترتيبات المؤسسية لتصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية والهيكلية السليمة. وتدخل أنشطة المساعدة الفنية ضمن أعمال الرقابة والإقراض التي يقوم بها الصندوق وتدعم مشورته بشأن السياسات. ومن خلال المناقشات المتعمقة مع البلدان الأعضاء حول المساعدة الفنية، تسهم أنشطة بناء القدرات كذلك في تحديث معلومات الخبراء حول المخاطر الناشئة في الاقتصاد الدولي.

ويقدم صندوق النقد الدولي المساعدة الفنية في مجالات خبراته الأساسية وهي شؤون المالية العامة والأسواق النقدية والرأسمالية والإحصاءات والأطر القانونية التي تحكم الأنشطة الاقتصادية (الشكل البياني ٤–١). وخلال السنة المالية ٢٠١١، قدم الصندوق المساعدة الفنية لأكثر من ١٨٠ بلدا من بلدانه الأعضاء في مختلف أنحاء العالم (الشكل البياني ٤–٢)، حيث تم تقديم قرابة ٦٠٪ منها إلى البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط (الشكل البياني ٤–٣) مع تسجيل زيادة كبيرة في المساعدة الفنية المقدمة إلى البلدان في الشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط والبلدان مرتفعة الدخل من جراء الأزمة في أوروبا. واستمرت زيادة المساعدة الفنية المقدمة للبلدان التي لديها برامج مدعمة بموارد الصندوق (الشكل البياني ٤–٤).

مبادرات المساعدة الفنية

التحرك لمواجهة الأزمة

ركزت المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق في ٢٠١١ على مساعدة البلدان في التعافي من الأزمة المالية العالمية وتبعاتها. وقد تم تقديم المساعدة في قضايا المالية العامة للبلدان التي تضررت بشدة من الأزمة العالمية، كاليونان وهنغاريا وآيسلندا ولاتفيا. وحددت هذه

الإطار ٤–١:

نصف قرن في خدمة الصندوق: الدكتور عبد الشكور شعلان

في يناير ٢٠١١، أعرب المجلس التنفيذي عن تقديره لعميد المجلس، الدكتور عبد الشكور شعلان، على العقود الخمسة التي كرسها لخدمة صندوق النقد الدولي. وقد التحق الدكتور شعلان، وهو مصري الجنسية، بالعمل في الصندوق كخبير اقتصادي في إدارة البحوث اعتبارا من عام ١٩٦١. وفي عام ١٩٦٩ انتقل إلى إدارة الشرق الأوسط، رئيسا لأحد أقسامها في البداية ثم مديرا للإدارة، حيث أدار دفة العمل ببراعة فائقة وحنكة قيادية كبيرة. وفي عام ١٩٩٢ تولى السيد شعلان منصب المدير التنفيذي الممثل لكل من البحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وجمهورية ملديف وعُمان وقطر والجمهورية العربية السورية وجمهورية اليمن. وفي احتفال المجلس التنفيذي لتكريم الدكتور شعلان على الخدمات الجليلة التي قدمها للصندوق، وصفه السيد دومينيك ستراوس–كان، المدير العام السابق، بأنه «سفير رائع في تمثيل الصندوق أمام بلدانه الأعضاء، ونصير لكل العاملين فيه، وشريك متعاون للغاية مع إدارته العليا.»

المساعدة الفنية تدابير الضرائب والإنفاق التي يمكن أن تعتمدها السلطات في هذه البلدان ضمن برامجها التصحيحية مثلما حدث في نهاية المطاف بالنسبة للعديد من التدابير. ولمساعدة البلدان على تقوية مواردها العامة على الأجل الأطول، أوصت المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق باعتماد تدابير لتحسين ضوابط الموازنة، والإدارة المالية العامة، وإدارة الإيرادات. وقد زادت الطلبات على المساعدة المتعلقة بأسباب الأزمات المالية وعواقبها، لا سيما تسوية الأزمات، والرقابة على القطاع المالي، واختبارات القدرة على تحمل الضغوط، والإصلاح التنظيمي، وتسوية أوضاع البنوك عبر الحدود، والسياسة الاحترازية الكلية، وإدارة السيولة النظامية، وإدارة مخاطر الميزانيات العمومية في القطاع العام. وعلى سبيل المثال، تشكل المساعدة الفنية في مجال القطاع المالي جزءا رئيسيا من المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق للتعامل مع شدة أثر الأزمة العالمية في آيسلندا وأزمة الدين في جامايكا.

المساعدة الفنية التقليدية لبناء القدرات

استمر حجم الطلب على المساعدة الفنية مرتفعا في السنة المالية ٢٠١١ في شؤون المالية العامة مع تقديم المساعدة على مدار السنة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط وفي الدول الهشة للمساهمة في تعزيز الجوانب الأساسية في البنية التحتية المؤسسية، والسياسة والإدارة الضريبية، وصلابة القطاع المالي، وسلامة العمليات النقدية، والإحصاءات عالية الجودة.

الشكل البياني ٤-١:

إيصال المساعدة الفنية حسب الموضوعات الرئيسية والفرعية (سنة عمل/شخص)

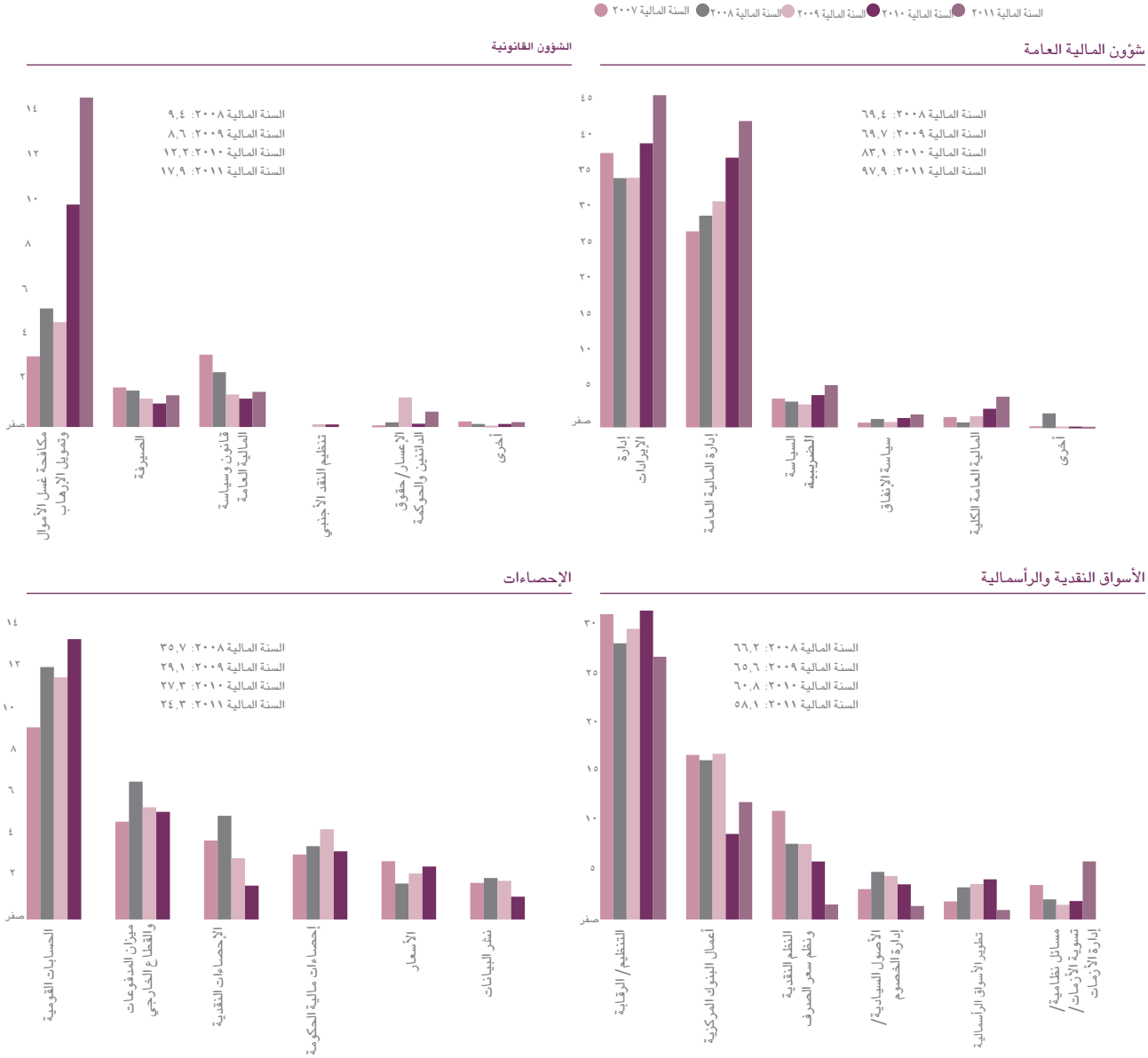

المصدر: مكتب إدارة المساعدة الفنية في صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤–٢:

إيصال المساعدة الفنية خلال السنة المالية ٢٠١١ حسب الموضوعات الرئيسية والفرعية

(سنة عمل/شخص)

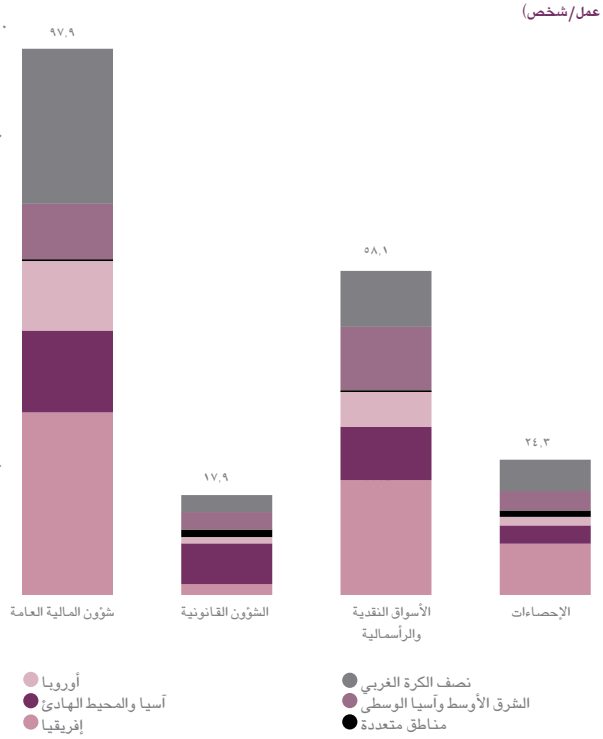

المصدر: مكتب إدارة المساعدة الفنية في صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤–٣:

إيصال المساعدة الفنية حسب فئة الدخل

(سنة عمل/شخص)

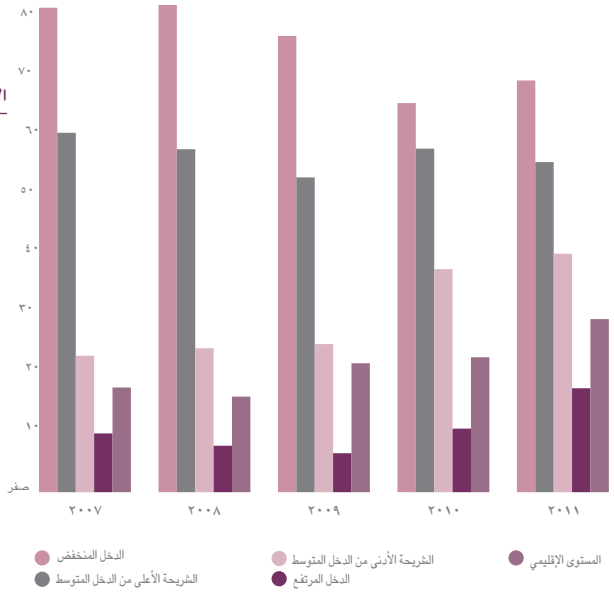

المصدر: مكتب إدارة المساعدة الفنية في صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤–٤:

المساعدة الفنية حسب الوضع القُطري

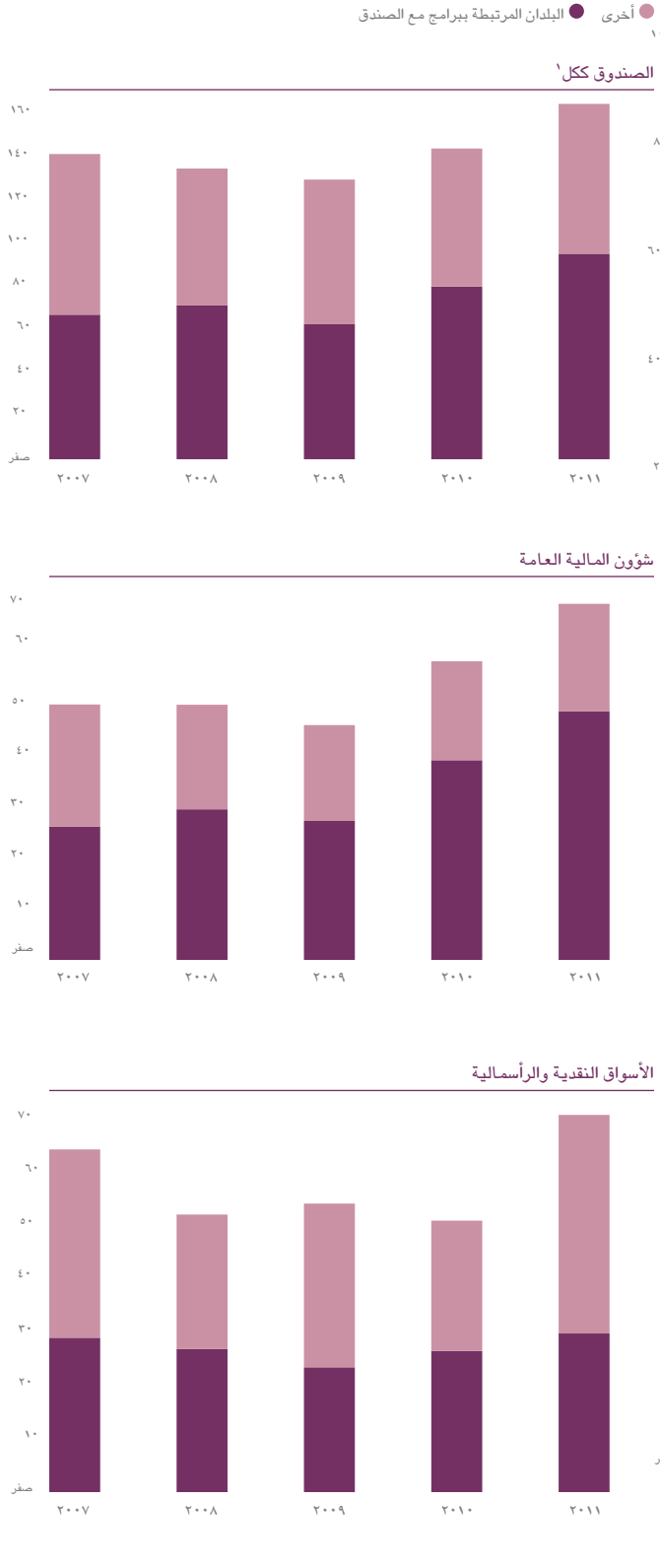

المصدر: مكتب إدارة المساعدة الفنية في صندوق النقد الدولي.

١ لا يشمل التدريب الذي يقدمه معهد صندوق النقد الدولي.

إلى اليسار: ممثلو منظمات المجتمع المدني والصحفيون والمشاركون في برنامج زمالة الشباب أثناء اجتماعات الربيع لعام ٢٠١١. إلى اليمين: عاملتان تباشران إعداد «البابريكا» في قرية من مدينة ستروميكا، في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة.

وقد اتسع نطاق المساعدة الفنية لبناء القدرات في مجال المالية العامة خلال هذه السنة. فقد استهدفت المساعدة الفنية المقدمة إلى هايتي المساعدة في تعبئة المعونة الخارجية من أجل البناء، لا سيما من خلال تحسين التبؤ والإبلاغ بالبيانات المالية العامة الكلية، وإدارة السيولة، والمحاسبة الحكومية. أما المساعدة المقدمة إلى كل من الأردن والمكسيك ونيجيريا وبنما وبيرو فقد غطت مجالات متخصصة مثل تحليل مخاطر المالية العامة، وإدارة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والجوانب المتعلقة بالمالية العامة في تصميم صناديق الثروة السيادية. وإضافة إلى ذلك، وفرت المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق الدعم اللازم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في مجال بناء القدرات على المدى الطويل وإصلاحات الإدارة الضريبية، كما وفرت الدعم لبيرو في إعادة تنظيم وزارة المالية وإنشاء حساب خزانة واحد، وساندت فييت نام في تنفيذ استراتيجية لإصلاح السياسة والإدارة الضريبية.

وقد استعانت البلدان بالمساعدة الفنية لبناء القدرات في القضايا النقدية والمالية خلال هذه السنة لتحسين عملياتها النقدية واسترشدت بها لتحسين عمليات المحاسبة في البنوك المركزية. وقد عمل الخبراء المكلفون على أساس طويل الأجل في كمبوديا وإندونيسيا والفلبين وفييت نام مع نظرائهم من هذه البلدان لتعزيز أعمال الرقابة المصرفية.

واستمر العمل في ٢٠١١ لمعاونة البلدان في تحسين طرق إعداد الإحصاءات الاقتصادية الكلية والمالية. ومن أبرز الإنجازات في هذا المجال، تعاون خبراء الصندوق مع ٧٢ بلدا لاستكمال «المسح المنسق للاستثمار المباشر» في ديسمبر ٢٠١٠ ومساعدة هذه البلدان لتحسين بياناتها حول الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد ساعد صندوق النقد الدولي عددا من البلدان الإفريقية على تحسين إحصاءاتها الاقتصادية ونشر بياناتها، كما ساعد العديد من البلدان الكاريبي على وضع سلسلة من إحصاءات الأسعار وإحصاءات إجمالي الناتج المحلي على درجة أكبر من الدقة. وإضافة إلى ذلك قدم الخبراء المساعدة لعدد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء في تنفيذ معايير إقليمية لإحصاءات مالية الحكومة. ومن خلال المساعدة المقدمة من الصندوق قام العديد من البلدان الأخرى بتطوير معايير إبلاغ الإحصاءات ونشر البيانات.

وقد ركزت المشورة بشأن القضايا القانونية على الأطر التي تحكم السياسة الاقتصادية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والالتزامات بموجب اتفاقية تأسيس الصندوق. واستكمالا للمساعدة الفنية في مجال المالية العامة والقطاع المالي، قدم الخبراء القانونيون المساعدة للبلدان في مجال صياغة التشريعات المعنية بقضايا القطاع المالي والضرائب والإدارة المالية العامة وقضايا إعسار قطاعي الشركات والأسر.

إصلاحات برنامج المساعدة الفنية

واصل صندوق النقد الدولي تعزيز فعالية مساعدته الفنية خلال السنة المالية ٢٠١١ عن طريق التوسع في علاقات الشراكة مع الجهات المانحة وتحسين المساعدة الفنية الممولة من المانحين. وقد شكلت المساهمات المقدمة من المانحين لتمويل أنشطة الصندوق لبناء القدرات عنصرا حيويا في السماح للصندوق بالتحرك لتلبية الطلب المتزايد على المساعدة، بما في ذلك طلبات الحصول على المشورة في الموضوعات الأكثر تخصصا (الشكل البياني ٤–٥).

المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية

يمثل التمويل من الجهات المانحة عنصرا حيويا في تمويل مراكز صندوق النقد الدولية الإقليمية السبعة للمساعدة الفنية (RTACs) في منطقة المحيط الهادئ والكاريبي وإفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا الوسطى. وتشكل هذه المراكز الإقليمية جزءا مهما من المنهج الإقليمي للصندوق إزاء المساعدة الفنية والتدريب، والذي يسمح بزيادة تواؤم المساعدة الفنية مع احتياجات كل منطقة على حدة ويعزز قدرة الصندوق على الاستجابة السريعة لما يستجد من احتياجات.

واستجابة لطلب البلدان المتلقية للمساعدة الفنية، واصل الصندوق توسيع شبكة مراكزه الإقليمية للمساعدة الفنية. وبعد استعدادات مكثفة، بدأ نشاط مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الجنوب الإفريقي في موريشيوس في يونيو ٢٠١١. ويخدم هذا المركز بلدان الجنوب الإفريقي بدعم من الجهات المانحة من كل من بنك التنمية الإفريقي وأستراليا والبرازيل وكندا والبرنامج الإقليمي للاتحاد الأوروبي مع المنظمات الإقليمية (مفوضية المحيط الهندي، والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا، وجماعة شرق آسيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية) وبنك الاستثمار الأوروبي وفنلندا وسويسرا والمملكة المتحدة. ولحين توفير التمويل الكافي، لا يزال هناك مركز إقليمي آخر للمساعدة الفنية بانتظار الافتتاح في ٢٠١٢ ليخدم البلدان غير الناطقة بالفرنسية في غرب إفريقيا (وبذلك تكتمل تغطية إفريقيا جنوب الصحراء). ومن المقرر كذلك إنشاء مركز لخدمة آسيا الوسطى.

ويجري حاليا جمع المساهمات التمويلية لاستكمال المراحل الجديدة في المراكز الإقليمية القائمة، والتي تجري توسعتها استجابة لحجم الطلب.

الصناديق الاستئمانية المواضيعية

يمثل التمويل من الجهات المانحة عاملا حيويا كذلك لدعم المساعدة الفنية المقدمة من خلال الصناديق الاستئمانية المواضيعية في صندوق النقد الدولي والتي تغطي مواضيع متخصصة وتمثل عنصرا مكملا للمساعدة التي تركز على الجوانب الإقليمية وتقدمها المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية. وقد بدأ أول هذه الصناديق نشاطه في مايو ٢٠٠٩، وهو يركز على بناء القدرات المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد صادقت الجهات المانحة على خطط عمل السنة المالية ٢٠١٢ فيما يتعلق بإنشاء صندوقين جديدين من الصناديق الاستئمانية

المواضيعية (في مجالي السياسة والإدارة الضريبية وإدارة ثروة الموارد الطبيعية).[٥٧] ويموَّل هذان الصندوقان الجديدان من أستراليا وبلجيكا والاتحاد الأوروبي وألمانيا والكويت ولكسمبرغ وهولندا والنرويج وعُمان وسويسرا وقد بلغ مجموع تعهداتها بتقديم المنح ٤٥ مليون دولار أمريكي أو ما يزيد على ٨٠٪ من ميزانيتي الصندوقين لخمس سنوات. ونظرا لأن العديد من هؤلاء المانحين سبق لهم كذلك دعم أول هذه الصناديق، فإن رغبتهم في توسيع مشاركتهم في مبادرات مماثلة أخرى هي إشارة على أن هذه الصناديق المواضيعية من وجهة نظرهم وسيلة فعالة لتنسيق جهود بناء القدرات وتحقيق الاستفادة من خبرات الصندوق. وتجري الاستعدادات كذلك لإنشاء صندوق مواضيعي يركز على برنامج المعينين الممولين بموارد خارجية، كما لا يزال العمل مستمرا نحو إقامة صناديق مواضيعية أخرى تركز على الإحصاءات الاقتصادية واستراتيجية استمرارية القدرة على تحمل الديون ودعم التدريب في إفريقيا.

توسيع علاقات الشراكة الثنائية مع الجهات المانحة

يعمل صندوق النقد الدولي بصفة مستمرة على توسيع علاقات الشراكة الثنائية مع الجهات المانحة وتعميقها. وكان الاتحاد الأوروبي، بعد مساهمته في ديسمبر ٢٠٠٩ في مساندة المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية، قد أبرم في نوفمبر ٢٠١٠ أولى اتفاقياته الثنائية مع صندوق النقد الدولي لدعم أنشطة المؤسسة المعنية ببناء القدرات. وخلال السنة المالية ٢٠١١ كثف الصندوق كذلك علاقات الشراكة بينه وبين اليابان (أكبر جهة مانحة لمبادرات الصندوق المعنية ببناء القدرات) والمملكة المتحدة وسويسرا وكندا وأستراليا والنرويج وهولندا وفرنسا ونيوزيلندا، وقد واصلت جميعها دعمها للمساعدة الفنية المقدمة من الصندوق خلال السنة على الرغم من الضغوط على المالية العامة. فقد التزمت اليابان، على سبيل المثال، بأكثر من ١٠٠ مليون دولار أمريكي على مدار السنوات المالية ٢٠١٠–٢٠١٢. وقد استأنفت السويد خلال السنة المالية ٢٠١١ دعمها للمساعدة المالية المقدمة من الصندوق بالمساهمة في الصندوق الاستئماني الجديد متعدد المانحين للمالية العامة في ليبيريا. وإضافة إلى ذلك، تم توقيع خطاب تفاهم خلال هذه السنة مع البنك الدولي بشأن مشروع بقيمة ٥,٦ مليون دولار أمريكي مموَّل من كندا لدعم الإدارة الاقتصادية في دول الكاريبي، كما تم توقيع خطاب تفاهم آخر مع الولايات المتحدة – وهو الأول من نوعه. وخلال السنة المالية ٢٠١١ بلغ إجمالي التمويل الذي تم الحصول عليه لدعم بناء القدرات حوالي ١٢٠ مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها ٢١٪ عن السنة السابقة (راجع الجدول ٤–١ في الصفحة الإلكترونية).

زيادة الفعالية والكفاءة

واصل الصندوق إحراز التقدم في ٢٠١١ نحو تحقيق أهداف إصلاحاته لعام ٢٠٠٨ في مجال المساعدة الفنية التي تتضمن زيادة الكفاءة وتعزيز عملية تحديد الأولويات الداخلية وتحسين عملية تحديد التكلفة. وقد ساعد هذا التقدم في اجتذاب مساهمات الجهات المانحة (راجع القسم الفرعي السابق)، مما ساعد الصندوق على تلبية زيادة الطلب على المساعدة في مجال بناء القدرات منذ تخفيض حجم الصندوق في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. وفي ظل التغيرات الهيكلية الرئيسية التي طرأت قام الصندوق بإلغاء سياسة مساهمات البلدان الأعضاء لأغراض بناء القدرات وذلك قبل دخولها حيز التنفيذ (في الأول من مايو ٢٠١١). وعلى الرغم من توخي سياسة تحصيل الرسوم في إصلاحات المساعدة الفنية لعام ٢٠٠٨ فقد تم تأجيل العمل بها نظرا لوقوع الأزمة وبناء على طلب ملح من عدد من البلدان الأعضاء. وقد استند قرار إلغاء هذه السياسة إلى تقييم يشير إلى زيادة تكلفة تحصيل الرسوم على أنشطة بناء القدرات على العائد المحدود في المناخ السائد حديثا، وكذلك للحد من احتمال أن يؤدي تحصيل الرسوم إلى تحويل المساعدة الفنية إلى الأعضاء القادرين على السداد.

وقد تشكل عدد من مجموعات العمل خلال السنة المالية ٢٠١١ لمتابعة ما تم تنفيذه من إصلاحات عام ٢٠٠٨ والتركيز على الجوانب المختلفة

الشكل البياني ٤–٥:

إيصال المساعدة الفنية عن طريق صندوق النقد الدولي (سنة/شخص)

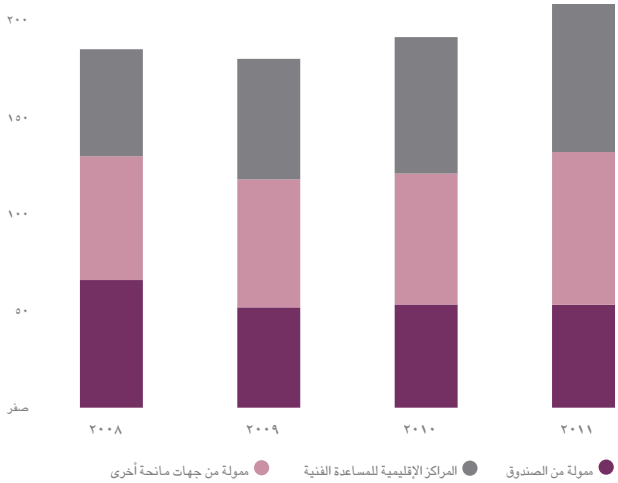

ملحوظة: البيانات لا تشمل معهد صندوق النقد الدولي.
المصدر: مكتب إدارة المساعدة الفنية في صندوق النقد الدولي.

لتعزيز فعالية وكفاءة المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق. وقامت مجموعة العمل المعنية بتمويل المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق بدراسة المزيج الصحيح للتمويل من المانحين والصندوق للتأكد من توفر المرونة الكافية للتحرك لتلبية احتياجات المساعدة الفنية العاجلة. وقامت مجموعة عمل أخرى معنية بأسلوب الإدارة القائم على النتائج، بمراجعة الممارسات الدولية لتطوير منهج عمل الصندوق في هذا المجال، استنادا إلى التخطيط القائم للمساعدة الفنية وإجراءات تنفيذها. وركزت مجموعة عمل ثالثة على استخلاص التوصيات لتوحيد عمليات جميع المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية وتحقيق الاتساق بين المساعدة الفنية التي تقدمها هذه المراكز الإقليمية وغيرها من أشكال المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق.

وعلاوة على ما سبق، لا تزال التقييمات مستمرة لبعض الأنشطة المختارة في مجال بناء القدرات، بما في ذلك تقييم فعاليتها وكفاءتها. وخلال السنة المالية ٢٠١١ اضطلع الصندوق بدور المُيَسِّر في تقييمات الصناديق الاستئمانية الثنائية البلجيكية والسويسرية واليابانية وبدأ الاستعدادات لإجراء التقييمات الخارجية المستقلة للصندوق الاستئماني المواضيعي حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراء دراسة للتكاليف الإدارية للمركز الإقليمي للمساعدة الفنية في منطقة الكاريبي، والمقرر أن يبدأ ممارسة نشاطه في السنة المالية ٢٠١٢.

التدريب

يمثل تدريب المسؤولين في البلدان الأعضاء جزءا أساسيا من جهود الصندوق لبناء القدرات. وتُصَمَّم الدورات التدريبية والحلقات التطبيقية لتبادل الخبرات التي اكتسبها خبراء الصندوق في طائفة واسعة من الموضوعات التي تكتسب أهمية حاسمة في التحليل الاقتصادي الكلي والمالي الفعال وصنع السياسات، بما في ذلك الدورات التدريبية المتعلقة بإعداد الإحصاءات الاقتصادية الكلية ومختلف قضايا المالية العامة والقضايا النقدية والقانونية. ويُقدم معظم التدريب من خلال برنامج ينظمه معهد صندوق النقد الدولي (بالتعاون مع إدارات أخرى)، وتُنَظَّم بصفة رئيسية في المقر الرئيسي للصندوق، وفي سبعة مراكز تدريب إقليمية في أنحاء العالم، ومن خلال التعلم من بُعد.

إلى اليسار: مصنع صغير لتصنيع قوالب طوب الإسمنت يدويا في مدينة بورتو برنس في هايتي. **إلى اليمين:** الحضور ينصتون إلى المتحدثين في مؤتمر حول البلدان منخفضة الدخل عُقد في مقر الصندوق الرئيسي في نوفمبر ٢٠١٠.

وتم إحراز تقدم ملموس حول الهدف الأساسي متوسط الأجل المتمثل في إعادة بناء حجم التدريب بدعم من المانحين بعد التخفيضات في السنة المالية ٢٠٠٩ نتيجة لعملية إعادة الهيكلة في الصندوق. وفي السنة المالية ٢٠١١ قدم برنامج معهد الصندوق دورات تدريبية بإجمالي ٩٠٠٠ أسبوع تدريب للمشارك – بزيادة ٦٪ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٠٩– وحضرها ٤٢٠٠ مسؤول (راجع الجدول ٤–٢ في الصفحة الإلكترونية). وقد حظي التدريب المقدم لبلدان أمريكا اللاتينية بدعم إضافي مع توسع «مركز التدريب الإقليمي المشترك لبلدان أمريكا اللاتينية في البرازيل» في مايو ٢٠١٠.[٥٨] وبموجب الاتفاقية الموقعة بين دولة الكويت والصندوق في نوفمبر ٢٠١٠ لإنشاء مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF) سوف تتحقق زيادة ملموسة في مساندة التدريب المقدم من الصندوق لتلك المنطقة اعتبارا من السنة المالية ٢٠١٢.[٥٩] وقد عزز معهد الصندوق من عمليات تقييم التدريب، متيحا للجهات المانحة الاطلاع على مزيد من الآراء التقييمية (راجع الإطار ٤–٢).

والمنهج الدراسي متوائم بصفة دائمة مع أولويات صندوق النقد الدولي والاحتياجات المتطورة للبلدان الأعضاء؛ وتحقيقا لهذه الغاية، تم تقديم دورات تدريبية إضافية في السنة المالية ٢٠١١ حول تشخيص الاقتصاد الكلي وقضايا القطاع المالي. وعقد معهد صندوق النقد الدولي ندوة رفيعة المستوى في الجزائر عن«الموارد الطبيعية، التمويل والتنمية: مواجهة التحديات القديمة والحديثة»، ومؤتمرا بعنوان «الرقابة والتنظيم المالي: دروس من الأزمة»، بالتعاون مع جامعة جورج واشنطن. وقد عُقدت كذلك حلقة نقاش وحوار إقليمي رفيعة المستوى في معهد فيينا المَشترك حول«النمو والتوظيف في أوروبا».

البيانات ومبادرات معايير البيانات

معايير الصندوق لنشر البيانات

تساعد معايير نشر البيانات في تعزيز توافر إحصاءات شاملة في الوقت المناسب وهو ما يسهم في اتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة. واتخذ صندوق النقد الدولي عدة خطوات مهمة نحو تعزيز الشفافية والانفتاح، ومنها وضع معايير نشر البيانات وتعزيزها لتسترشد بها البلدان الأعضاء. فقد أنشئ المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) في مارس

الإطار ٤–٢:

تقييم مدى فعالية التدريب الذي يقدمه معهد صندوق النقد الدولي

يستعين معهد صندوق النقد الدولي بطائفة متنوعة من أساليب التقييم لضمان تلبية برامجه الاحتياجات التدريبية للبلدان الأعضاء في الصندوق. ومن بين هذه الأساليب (١) تقييمات التدريب الكمية والنوعية التي يقدمها المشاركون في نهاية كل دورة؛ و(٢) آراء الأطراف الشريكة للمعهد في مراكز التدريب الإقليمية؛ و(٣) المسح الذي تجريه جهة دولية للبحوث كل ثلاث سنوات لحصر الهيئات الرسمية الراعية للمشاركين؛ و(٤) الآراء المستمدة من اجتماعات توليد الأفكار مع كبار المسؤولين الوطنيين؛ و(٥) المسوح اللاحقة بعد سنة إلى ثمانية عشر شهرا من عينة من الدورات التدريبية، لتقييم مدى استمرار الفائدة المتحققة من التدريب. وتجري هذه المسوح، التي بدأت في عام ٢٠١١، جهة مستقلة لبحوث السوق للتأكد من حجب هوية المستجيبين. وقد أجريت مسوح لاحقة في السنة المالية ٢٠١١ على سبع دورات تدريبية عُقدَت خلال السنة المالية ٢٠١٠ (اثنتان في معهد التدريب الإقليمي المشترك في سنغافورة واثنتان في معهد فيينا المشترك وواحدة في برنامج التدريب المشترك في الهند وأخرى في مقر الصندوق الرئيسي ودورة عُقدَت بأسلوب التعلم من بُعد). وقد أرسلت الاستبيانات إلى المشاركين وإلى المَديرين في الجهات الرسمية الراعية لمشاركتهم في هذا التدريب.

وجاءت الآراء التقييمية الواردة عبر هذه القنوات المتنوعة للتقييم إيجابية للغاية. فقد أكد المشاركون والجهات الراعية لهم تأكيدا ساحقا في هذه المسوح اللاحقة الجديدة على أن التدريب ساعد المشاركين على القيام بأعمالهم على نحو أفضل وعزز من احتمالات ترقيهم في وظائفهم، وأن المشاركين تبادلوا المعلومات التي تعلموها مع زملائهم.

الإطار ٤-٣:

الأنشطة المتعلقة بالبيانات والإحصاءات في السنة المالية ٢٠١١

أكدت الأزمة الأخيرة من جديد درسا قديما، ألا وهو أن سلامة البيانات وسلامة التحليل ضروريان للرقابة الفعالة وتحركات السياسات على المستويين الوطني والدولي. ولأسباب من بينها ثغرات البيانات التي أبرزتها الأزمة ونتيجة إلى حد ما للجهود الجارية، فقد كانت السنة المالية ٢٠١١ سنة حافلة بالأحداث المتعلقة بالبيانات والإحصاءات في صندوق النقد الدولي. ومن بين الأنشطة خلال هذه السنة إطلاق قواعد بيانات إلكترونية جديدة لإتاحة الاطلاع العام على الإحصاءات الرئيسية ذات الأهمية النسبية والمترابطة والقابلة للمقارنة دوليا لكي يستخدمها أساسا صناع السياسات. ويتضمن مسح فرص الحصول على الخدمات المالية مؤشرات التواصل الجغرافي والسكاني للخدمات المالية؛ وتتضمن قاعدة بيانات دين القطاع العام ربع السنوية إحصاءات ديون القطاع العام في ٣٥ بلدا، يتم تحديثها كل ثلاثة أشهر، بالتعاون مع البنك الدولي؛ ويعد المسح المنسق للاستثمار المباشر أول مسح على مستوى العالم لمراكز الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمثل جهدا تعاونيا مشتركا بين صندوق النقد الدولي وشركائه من الهيئات المختلفة وهم البنك المركزي الأوروبي ومكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد).

وفي غضون هذه السنة، أصدر الصندوق بالاشتراك مع بنك التسويات الدولية الجزء الثاني من كتيب إحصاءات الأوراق المالية والذي يغطي قضايا حيازات سندات الدين. والغرض من هذا الكتيب، الذي يصدر استجابة لدعوة مجموعات دولية مختلفة لوضع معايير منهجية لإحصاءات سندات الدين، هو مساعدة الهيئات الوطنية والدولية على إعداد إحصاءات الأوراق المالية لاستخدامها في رسم السياسات النقدية وتحليل الاستقرار المالي. ويأتي هذا الكتيب كمبادرة مشتركة مع بنك التسويات الدولية والبنك المركزي الأوروبي. وقد صدر الجزء الأول من الكتيب والذي يتناول قضايا سندات الدين في شهر مايو ٢٠٠٩. ومن المتوقع صدور الجزء الثالث حول الأوراق المالية غير سندات الدين في السنة المالية ٢٠١٢.

وقد عمل الصندوق مع منظمات شريكة خلال هذه السنة في تنظيم مؤتمرات حول البيانات والإحصاءات، مثل «مؤتمر تعزيز بيانات المراكز المالية االتدفقات في حسابات الاقتصاد الكلي» (*Conference on Strengthe –ing Position and Flow Data in the Macroeconomic Accounts*)، الذي عُقد بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وركز علَى إعداد حسابات الاقتصاد الكلي القطاعية المتكاملة لسد ثغرة مهمة في البيانات أمكن تحديدها في أعقاب الأزمة المالية. وفي مؤتمر لكبار المسؤولين في مجموعة العشرين حول مبادرة مجموعة العشرين لسد ثغرات البيانات وعُقد في العاصمة واشنطن في مارس ٢٠١١، بالتعاون مع أمانة مجلس الاستقرار المالي، تم حصر ما تحقق من تقدم على مسار هذه المبادرة. وفي سياق الإعداد لذلك المؤتمر، عقد الصندوق اجتماعا للمجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات الاقتصادية والمالية، التي تضم في عضويتها بنك التسويات الدولية والبنك المركزي الأوروبي ومكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات) وصندوق النقد الدولي (رئيسا) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة والبنك الدولي. كذلك أنشأ الصندوق لجنة استشارية معنية بإحصاءات مالية الحكومة، تضم خبراء من البلدان المختلفة وممثلين عن الهيئات الدولية ومستخدمي البيانات للمساعدة في تحسين إحصاءات المالية العامة.

١٩٩٦ لتسترشد به البلدان الأعضاء في إتاحة بياناتها الاقتصادية والمالية للاستخدام العام. أما النظام العام لنشر البيانات (GDDS) الذي أنشئ في عام ١٩٩٧، فهو يمثل إطارا لمعاونة البلدان الأعضاء في تطوير نظمها الإحصائية بغية إنتاج إحصاءات شاملة ودقيقة تستخدم في صنع السياسات وإجراء التحليلات. وتجري المشاركة في المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات على أساس طوعي.[٦٠]

وفي مايو ٢٠١٠، اشتركت جورجيا في المعيار الخاص لنشر البيانات، وبذلك بلغ عدد البلدان المشاركة ٦٨ بلدا. وانضمت كل من بوتان وكوسوفو إلى النظام العام لنشر البيانات في مايو ٢٠١٠ وإبريل ٢٠١١، على التوالي، ليصل عدد المشاركين في هذا النظام إلى ٩٨ مشاركا (باستثناء البلدان التي تأهلت للانتقال من مرحلة النظام العام لنشر البيانات إلى مرحلة المعيار الخاص لنشر البيانات). وتظهر حاليا معلومات شاملة عن الممارسات المتبعة لإنتاج البيانات الإحصائية ونشرها في كل من بوتان وجورجيا وكوسوفو، على اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات التي تسمح بالدخول إلى الموقع الإلكتروني لكل من المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات والموقع الإلكتروني المرجعي لجودة البيانات.[٦١]

التقرير المرحلي عن المراجعة الثامنة لمبادرات الصندوق المعنية بمعايير البيانات

وافق المجلس التنفيذي خلال جلسة مناقشاته المنعقدة في مارس ٢٠١٠ بشأن توسيع نطاق المؤشرات المالية في المعيار الخاص لنشر البيانات على التعجيل بإجراء المراجعة الثامنة لمبادرات معايير البيانات وطلب تقديم موجز إحاطة مرحلي في غضون سنة من تاريخ هذه المناقشات؛ وفي فبراير ٢٠١١ ناقش المجلس التقرير المرحلي الذي أعده الخبراء استجابة لذلك الطلب.[٦٢] وقد استند التقرير المرحلي إلى الإجراءات المتخذة من أجل اقتصادات مجموعة العشرين، ويمهد للتحضير للمراجعة الثامنة بغية سد ثغرات البيانات وتعزيز الشفافية من خلال نشر البيانات.

وأحاط المديرون علما بالتقدم المُرْضي الذي تحقق في التعديلات الأخيرة التي أجريت على معايير البيانات، بما في ذلك إدخال مؤشرات السلامة المالية ضمن المعيار الخاص لنشر البيانات، وتحقيق الاتساق بين النظام العام لنشر البيانات والمعيار الخاص لنشر البيانات. وأعربوا عن ارتياحهم لمجمل رد الفعل الإيجابي من المشاركين والمشتركين والأطراف المعنية الأخرى، والذي تضمن الإشارة إلى المجالات التي يمكن إدخال التحسينات عليها. وقال المديرون إن الأزمة المالية العالمية سلطت الضوء على الحاجة إلى بيانات حديثة عالية الجودة وقابلة للمقارنة، وهو أمر حاسم في تحقيق الرصد المبكر للمخاطر ومواطن التعرض لها.

وأقر المديرون بأن نقص البيانات لم يكن من الأسباب الأساسية وراء الأزمة المالية العالمية، ولكن تلك الأزمة كشفت عن ثغرات خطيرة في البيانات في مجالات رئيسية يمكن أن تؤدي الروابط بين المؤسسات والأسواق المالية فيها إلى مخاطر على النظم المالية الوطنية والعالمية. وقالوا إن ذلك يدعو إلى النظر في اتباع طريقة فعالة لمعالجة هذه الثغرات، لا سيما بالنسبة للبلدان ذات القطاعات المالية العالمية المؤثرة في النظام المالي. وبالتالي أيد معظم المديرين بذل مزيد من الجهود لصياغة اقتراح يحدد صيغة معززة للمعيار الخاص لنشر البيانات "SDDS Plus"يمثل مستوى إضافيا لمبادرات الصندوق المعنية بمعايير البيانات، تمشيا مع الخطوط العامة والأساليب المطروحة في التقرير المرحلي.

وقال المديرون التنفيذيون إنهم يتطلعون إلى النظر في مقترحات محددة لإجراء التعديلات اللازمة في المعيار الخاص لنشر البيانات عند إجراء المراجعة الثامنة في عام ٢٠١٢، وإجراء مناقشات مثمرة بشأن الطرائق الممكنة لمعالجة ثغرات البيانات التي حددتها الأزمة الأخيرة، إلى جانب إجراء مزيد من التحليلات للانعكاسات المصاحبة على الموارد.

٥ الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة

٥ الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة

أبرزت الأزمة العالمية الحاجة إلى إجراء زيادة كبيرة في موارد صندوق النقد الدولي لتوفير التمويل اللازم للبلدان الأعضاء. وخلال السنة المالية ٢٠١١، أقر الصندوق زيادة تاريخية في حصص الأعضاء ويُنتظر في الوقت الحالي تصديق أعضاء الصندوق عليها لتدخل حيز التنفيذ، كما قام باعتماد وتطبيق زيادة كبيرة في حجم الاتفاقات الدائمة للاقتراض من البلدان الأعضاء مما أسفر بدوره عن زيادة كبيرة في موارده المتاحة لتوفير مثل هذا التمويل. كذلك وقع الصندوق اتفاقات ثنائية مع عدد من البلدان الأعضاء لدعم عمليات الإقراض الميسر وغير الميسر. وسوف يؤدي استكمال عمليات بيع جزء محدود من ذهب الصندوق خلال هذه السنة إلى توفير التمويل اللازم لإنشاء صندوق وَقْف في إطار نموذج الدخل الجديد التي تمت المصادقة عليه في عام ٢٠٠٨. وهناك أيضا تأييد لاستخدام الموارد المرتبطة بأرباح بيع الذهب في توفير مساعدات ميسرة للبلدان منخفضة الدخل، غير أنه لم يتم الاتفاق بعد على الاستراتيجية النهائية التي سيتم اتباعها في هذا الصدد.

وقد أتم المجلس التنفيذي مراجعته السنوية لميزانيتي الصندوق الإدارية والرأسمالية، واعتمد ميزانية السنة المالية ٢٠١٢ التي تتضمن تمويلا مبدئيا لإجراء إصلاحات ضخمة في مبنى أقدم المقرين الرئيسيين للصندوق (المقر الرئيسي ١) ومبنى كونكورديا «Concordia»، إلى جانب توفير الاستثمارات اللازمة في أجهزة وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات. وقام المجلس كذالك بمراجعة مدى كفاية أرصدة الصندوق الوقائية وسياسته في تقييم الضمانات الوقائية. وقد رحب بتشكيل هيئة خبراء خارجيين لمراجعة الإطار الذي يستخدمه الصندوق لإدارة ما يواجهه من مخاطر استراتيجية ومالية وتشغيلية. ووافق أيضا على توسيع نطاق الصلاحيات المنوطة بمكتب التدقيق والتفتيش الداخلي ليشمل أعمال التدقيق في النفقات المالية والالتزام بسياسات الصندوق ولوائحه الداخلية، وبإجراءات المجلس التنفيذي والكيانات ذات الصلة، بما في ذلك مكاتب المديرين التنفيذيين ومكتب التقييم المستقل.

وفي مجال الموارد البشرية، واصل الصندوق بذل جهود قوية لدعم نشاط التوظيف خلال السنة المالية ٢٠١١ وتنفيذ إصلاحات ضخمة على مستوى الموارد البشرية. وفي شهر مايو ٢٠١١ قدم السيد دومينيك ستراوس كان استقالته من منصب مدير عام صندوق النقد الدولي، وبدأ المجلس التنفيذي عملية اختيار المدير العام التالي والتي اختتمت في شهر يونيو ٢٠١١ باختيار السيدة كريستين لاغارد مديرا عاما جديدا للصندوق. وبعد أن ترك السيد موريلو بورتوغال نائب المدير العام العمل في الصندوق في شهر مارس ٢٠١١، تم تعيين السيدة نعمت شفيق كنائب جديد خلفا له.

وواصل مكتب التقييم المستقل عمله في تقييم سياسات الصندوق وأنشطته، حيث نشر تقييما لأداء الصندوق خلال الفترة التي سبقت اندلاع الأزمة العالمية، واستكمل تقييم نشاط البحوث في الصندوق، ووضع برنامج عمل لعمليات التقييم القادمة. وظلت أنشطة التواصل الخارجي تشكل جزءا مهما من الاستراتيجية العامة للصندوق، حيث عُقدت اجتماعات مشتركة بين المجموعات الاستشارية الإقليمية للمرة الأولى أثناء الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٠، كما تم إطلاق مبادرات مهمة تهدف إلى تحسين علاقات الصندوق مع أعضائه من البلدان الآسيوية وتعزيز العمل المشترك مع النقابات العمالية.

الميزانية والدخل

زيادات الحصص

يتمثل المصدر الرئيسي لموارد الصندوق المتاحة لأغراض التمويل في اشتراكات الحصص التي يدفعها كل بلد عند انضمامه للصندوق والتي تتحدد عموما على أساس حجمه النسبي في الاقتصاد العالمي. وكما أشرنا في الفصل الرابع، هناك زيادة كبيرة متوقعة في حصص أعضاء الصندوق نتيجة إصلاحَين أجريا في الآونة الأخيرة. ففي شهر مارس ٢٠١١، دخلت حيز التنفيذ إصلاحات عام ٢٠٠٨ المعنية بنظام الحصص والأصوات في الصندوق. وتتضمن هذه الإصلاحات إجراء زيادات في حصص ٥٤ بلدا عضوا تبلغ قيمتها ٢٠,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (أي حوالي ٣٣,٧ مليار دولار أمريكي). وفي شهر ديسمبر ٢٠١٠، أقر مجلس محافظي الصندوق مزيدا من الإصلاحات التي ستؤدي حال تصديق أعضاء الصندوق عليها إلى مضاعفة حصص الأعضاء لتصل إلى ٤٧٦,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة تقريبا (أي حوالي ٧٧٢,٩ مليار دولار أمريكي). ومن المقرر إتمام هذه الزيادة غير المسبوقة في حصص الأعضاء قبل الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٢.

توسعة وتفعيل الاتفاقات الجديدة للاقتراض

لدى الصندوق مجموعتان دائمتان من خطوط الائتمان التي يستخدمها لاستكمال موارده المستمدة من حصص العضوية، وهما «الاتفاقات العامة للاقتراض» (General Arrangements to Borrow) ، التي أنشئت في عام ١٩٦٢ و«الاتفاقات الجديدة للاقتراض» (New Arrangements to Borrow) التي أنشئت في عام ١٩٩٨. وبموجب هذه الاتفاقات، يعرب عدد من البلدان الأعضاء أو مؤسساتها عن الاستعداد لإقراض أموال إضافية للصندوق من خلال تفعيل هذه الاتفاقات.

وفي شهر إبريل ٢٠٠٩، وإزاء الارتفاع الحاد في الطلب على التمويل المتاح من الصندوق من جراء الأزمة العالمية، دعا قادة مجموعة العشرين (بموافقة اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية لاحقا) الصندوق إلى زيادة الموارد المتاحة لتوفير مثل هذا التمويل. وفي نوفمبر عام ٢٠٠٩، توصل المشاركون في "الاتفاقات الجديدة للاقتراض" وكان عددهم ٢٦ مشاركا في ذلك الوقت و١٣ مشاركا محتملا إلى اتفاق مبدئي لتوسيع نطاق هذه الاتفاقات وزيادة مرونتها، وفي شهر إبريل عام ٢٠١٠، اعتمد صندوق النقد الدولي قرارا رسميا يتم بموجبه توسيع نطاق هذه الاتفاقات وإضافة ١٣ بلدا مشاركا جديدا منها عدد كبير من بلدان الأسواق الصاعدة. وكان تنفيذ هذا الإصلاح في الاتفاقات الجديدة للاقتراض مرهونا بموافقة المشاركين الستة وعشرين الحاليين وقيام حد أدنى من المشاركين الجدد بإبلاغ الصندوق بالتزامهم بهذه الاتفاقات في صيغتها الموسعة. وفي مارس عام ٢٠١١، أعلن الصندوق استكمال عملية التصديق ودخول الاتفاقات الموسعة حيز التنفيذ.[٦٣] وبمجرد قيام جميع المشاركين الجدد بإبلاغ الصندوق بالتزامهم بالاتفاقات الجديدة للاقتراض في صيغتها الموسعة (وهو ما يتطلب في عدد قليل من الحالات الانتهاء من بعض إجراءات الاعتماد المحلية)، سيؤدي هذا التوسع إلى زيادة حجم هذه الاتفاقات بما يتجاوز عشرة أضعاف ليصل إلى ٣٦٧,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (أي حوالي ٥٧٦ مليار دولار أمريكي) مقابل ٣٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (أي حوالي ٥٥ مليار دولار أمريكي). وفي ٣٠ إبريل ٢٠١١، بلغ مجموع اتفاقات الائتمان ذات الصلة بالاتفاقات الجديدة للاقتراض ٣٦٣,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

وفي إبريل من عام ٢٠١١، أعلن الصندوق أن مجلسه التنفيذي استكمل رسميا عملية أول تفعيل لاتفاقات الجديدة للاقتراض، والتي استدعت موافقة المشاركين الذين يتمتعون بأغلبية ٨٥٪ من مجموع الاتفاقات الائتمانية من المشاركين الذين يتمتعون بحق التصويت، بالإضافة إلى موافقة المجلس.[٦٤] وفي ضوء الزيادة الكبيرة المتوقعة في الموارد المستمدة من حصص العضوية بمجرد تفعيل زيادة الحصص في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص، فقد تم الاتفاق على تخفيض حجم الاتفاقات الجديدة للاقتراض كذلك، على أن يتم تحديد التفاصيل خلال المراجعة القادمة للاتفاقات الجديدة للاقتراض المقرر استكمالها في موعد غايته منتصف شهر نوفمبر ٢٠١١.

اتفاقات الاقتراض الثنائية

اتفاقات التمويل التكميلي

وقع عدد من البلدان اتفاقات ثنائية مع صندوق النقد الدولي لتقديم القروض وشراء السندات (اتفاقات اقتراض) بغية توفير تمويل تكميلي للصندوق ريثما تتم الموافقة على التوسعة المقترحة للاتفاقات الجديدة للاقتراض. وإلى جانب اتفاقات الاقتراض الثنائية الستة عشر واتفاقات شراء السندات الثلاثة التي دخلت حيز التنفيذ في العامين الماليين ٢٠٠٩ و٢٠١٠، تم تنفيذ عدد قليل من اتفاقات الاقتراض في السنة المالية ٢٠١١: مع بنك النمسا المركزي وبنك سلوفينيا المركزي في أكتوبر ٢٠١٠، ومع البنك المركزي الإيطالي في مارس ٢٠١١[٦٥]. وجاءت هذه الاتفاقات الثلاثة في سياق التزام الاتحاد الأوروبي في شهر مارس عام ٢٠٠٩ بتوفير ما يصل إلى ٧٥ مليار يورو (يعادل وقتها ١٠٠ مليار دولار أمريكي) لدعم قدرة الصندوق الإقراضية، وقد زاد الاتحاد الأوروبي لاحقا على هذه الاتفاقات بالتزامه بتوفير ٥٠ مليار يورو إضافية لصالح الاتفاقات الجديدة للاقتراض في صيغتها الموسعة. ومع دخول هذه الاتفاقات بصيغتها الموسعة حيز التنفيذ، لم تعد اتفاقات الاقتراض الثنائية مع المشاركين في الاتفاقات الجديدة للاقتراض تُستخدم لتمويل التزامات جديدة، ويجوز دمج أي أرصدة مستحقة لهذه الخطوط الثنائية في الاتفاقات الجديدة للاقتراض.

اتفاقات دعم إقراض البلدان منخفضة الدخل

بعد موافقة المجلس التنفيذي على إجراء إصلاحات في تسهيلات الإقراض الميسرة في يوليو ٢٠٠٩، أطلق المدير العام السابق حملة لتعبئة موارد تمويل ثنائية إضافية في شكل قروض وكذلك في شكل دعم لزيادة القروض الميسرة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وخلال السنة المالية ٢٠١١، قام صندوق النقد الدولي، بصفته أمين الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، بتوقيع عدد من الاتفاقات مع البلدان الأعضاء لدعم الإقراض في البلدان منخفضة الدخل، حيث تم توقيع اتفاقات قروض مع وزارة المالية النرويجية في يونيو ٢٠١٠، ومع بنك هولندا المركزي في يوليو ٢٠١٠، ومع بنك فرنسا المركزي في سبتمبر ٢٠١٠، ومع بنك كوريا المركزي في يناير ٢٠١١، ومع بنك إيطاليا المركزي والبنك الوطني السويسري في إبريل ٢٠١١، كما تم توقيع اتفاقات شراء سندات مع بنك الشعب الصيني واليابان والمملكة المتحدة في سبتمبر ٢٠١٠.[٦٦]

كفاية أرصدة الصندوق الوقائية

يحتفظ صندوق النقد الدولي باحتياطيات كأرصدة وقائية يمكن استخدامها عند الضرورة لامتصاص الخسائر المالية. وفي سبتمبر ٢٠١٠، قام المجلس التنفيذي بمراجعة مدى كفاية أرصدة الصندوق الوقائية والنظر في إمكانية إجراء تحول مقترح لاستخدام إطار أكثر شفافية واعتمادا على القواعد في تقييم كفاية الاحتياطيات وتعديل مستوى الأرصدة الوقائية المستهدف بمرور الوقت.[٦٧]

وذكر المديرون التنفيذيون أنه منذ المراجعة الأخيرة في أواخر ٢٠٠٨ حدث تحولا في المخاطر المالية التي تواجه الصندوق من مخاطر دخل إلى مخاطر ائتمان في ظل استجابة الصندوق لاحتياجات البلدان الأعضاء خلال الأزمة المالية العالمية. وأشاروا إلى أنه في حين ازدادت القدرة الائتمانية إلى الضعف تقريبا، ارتفع حجم الائتمان القائم لحوالي ثلاثة أضعاف ووصل مجموع الالتزامات إلى مستويات غير مسبوقة. وظل التركز الائتماني مرتفعا [٦٨]، كما ازداد حجم الانكشافات الفردية الكبرى ازديادا حادا ويُتوقع أن يزداد مجددا.

وأكد المديرون التنفيذيون أنه في الإطار متعدد الجوانب الذي يستخدمه الصندوق في إدارة مخاطر الائتمان [٦٩] لا يزال توافر مستوى كاف من الأرصدة الوقائية يمثل عنصرا ضروريا لحماية قيمة الأصول الاحتياطية التي تودعها البلدان الأعضاء لدى الصندوق. واستشعر المديرون أن المنهج القائم على القواعد الذي اقترح خبراء الصندوق استخدامه في تقييم كفاية الاحتياطيات من شأنه زيادة شفافية القرارات التي تحدد مستوى الاحتياطيات المستهدف وتوفير مزيد من الإرشادات بشأن ضرورة تعديل هذا المستوى بمرور الوقت مع إتاحة فرصة التقدير الاستنسابي للمجلس على ضوء التقييمات العامة التي تقيس المخاطر المالية التي تواجه الصندوق.

وشجع المديرون التنفيذيون وضع حد أدنى للاحتياطيات الوقائية للحماية من أي ارتفاع غير متوقع في مخاطر الائتمان وضمان استمرارية مركز الدخل، واتفقوا بوجه عام على حد أدنى مبدئي قدره ١٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة مع التأكيد على ضرورة مراجعة هذا الحد الأدنى بانتظام. وأيد معظم المديرين أن يكون مستوى الأرصدة الوقائية المستهدف ما بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪ من مجموع الائتمان مع الالتزام بالحد الأدنى.

الدخل والرسوم والفائدة التعويضية وتقاسم الأعباء

الدخل

اعتمد الصندوق منذ إنشائه اعتمادا أساسيا على أنشطة الإقراض من أجل تمويل مصروفاته الإدارية. وصدرت موافقة مجلس المحافظين في مايو ٢٠٠٨ على إصلاح نموذج دخل الصندوق بما يسمح بتنويع مصادر دخله من خلال إنشاء صندوق وقف يُمول ضمن حساب الاستثمار من الأرباح التي تتحقق من عملية بيع محدودة لحيازات الذهب لدى الصندوق (راجع «مبيعات الذهب» لاحقا في هذا الفصل)، وتوسيع صلاحية الاستثمار المخولة للصندوق من أجل تعزيز عائدات الاستثمار، واستئناف التقليد الذي يقضي بتعويض الصندوق عن تكاليف إدارة الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

وقد استلزم توسيع صلاحيات الصندوق الاستثمارية تعديل اتفاقية تأسيس الصندوق، وفي فبراير ٢٠١١ دخل التعديل المقترح لتوسيع صلاحية الاستثمار حيز التنفيذ بعد أن نال موافقة الأغلبية المطلوبة [٧٠]. ويمنح هذا التعديل صلاحية توسيع نطاق الأدوات التي يمكن للصندوق الاستثمار فيها، وفقا للقواعد واللوائح التي سيقرها المجلس التنفيذي. وفي مارس ٢٠١١، تم تحويل عملات بما يساوي أرباح مبيعات الذهب التي بلغت ٦,٨٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة من حساب الموارد العامة إلى حساب الاستثمار لاستثمارها. ومن المتوقع أن يتم إنشاء صندوق الوقف الوارد في نموذج الدخل المعدل بعد إقرار المجلس التنفيذي للقواعد واللوائح الجديدة التي تنظم صلاحيات الاستثمار الموسعة التي تعطي الحق في إنشاء مثل هذا الصندوق الوقفي.

الرسوم

لا تزال مصادر الدخل الرئيسية للصندوق تتمثل في أنشطة الإقراض والاستثمار. ويتكون معدل الرسم الأساسي (سعر الفائدة على التمويل من الصندوق) من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة زائدا الهامش الذي يُعبَّر عنه بنقاط الأساس.[٧١] وبالنسبة للسنتين الماليتين ٢٠١١ و٢٠١٢، وافق المجلس على إبقاء هامش معدل الرسم كما كان عليه، ويبلغ ١٠٠ نقطة أساس. واتساقا مع نموذج الدخل الجديد، استرشد هذا القرار بالمبادئ التي تقتضي تغطية الهامش لتكاليف أعمال الوساطة وبناء الاحتياطيات في الصندوق، وضرورة مواءمته إلى حد كبير مع الأسعار في الأسواق الرأسمالية.

ويفرض الصندوق رسوما إضافية تبلغ ٢٠٠ نقطة أساس على استخدام مبالغ ائتمانية كبيرة (أكثر من ٣٠٠٪ من حصة البلد العضو) ضمن الشرائح الائتمانية[٧٢] وفي ظل الاتفاقات الممددة، وتسمى هذه الرسوم رسوما إضافية حسب مستوى الموارد. ويفرض الصندوق أيضا رسوما إضافية حسب الإطار الزمني بمقدار ١٠٠ نقطة أساس على استخدام المبالغ الائتمانية الكبيرة (نفس المستوى الحدي أعلاه) التي تظل قائمة لمدة تزيد على ٣٦ شهرا.

وإلى جانب الرسوم والرسوم الإضافية الدورية، يفرض الصندوق أيضا رسوم خدمات، ورسوم التزام، ورسوما خاصة، حيث يُفرض رسم خدمة قدره ٠,٥٪ على كل عملية سحب للموارد من حساب الموارد العامة، وهناك رسم التزام قابل للرد على المبالغ الممنوحة كل فترة ١٢ شهرا بموجب اتفاقات حساب الموارد العامة، مثل اتفاقات الاستعداد الائتماني والاتفاقات الممددة والاتفاقات في ظل خط الائتمان المرن والاتفاقات في ظل خط الائتمان الوقائي. وتُفرض رسوم التزام تبلغ ١٥ نقطة أساس على المبالغ المتعهد بها حتى ٢٠٠٪ من حصة العضوية، و٣٠ نقطة أساس على المبالغ المتعهد بها التي تتجاوز ٢٠٠٪ وبحد أقصى ١٠٠٠٪ من حصة العضوية، و٦٠ نقطة أساس على المبالغ المتعهد بها التي تتجاوز ١٠٠٠٪ من حصة العضوية. وتُرد الرسوم عند استخدام الائتمان بقدر يتناسب مع السحوبات الفعلية. ويفرض الصندوق أيضا رسوما خاصة على مدفوعات المبلغ الأصلي المتأخرة عن موعد استحقاقها وعلى الرسوم المتأخرة عن موعد استحقاقها بفترات تقل عن ٦ أشهر.

الفائدة التعويضية

على جانب المصروفات، يدفع الصندوق فائدة (تعويضية) للبلدان الأعضاء على مراكزها الدائنة في حساب الموارد العامة (وتعرف باسم مراكز شرائح الاحتياطيات). وتنص اتفاقية تأسيس الصندوق على تحديد الفائدة التعويضية بما لا يزيد عن سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، ولا يقل عن ٨٠٪ منه. وتُحدد الفائدة التعويضية حاليا حسب سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، وهو أيضا سعر الفائدة الحالي على اقتراض الصندوق. وكما أشرنا آنفا في هذا الفصل، وافق المجلس التنفيذي عام ٢٠٠٩ على زيادة قدرة الصندوق الإقراضية، من خلال الاقتراض، في سياق التحرك على المدى القريب لمواجهة الأزمة المالية العالمية. وفي ٣٠ إبريل ٢٠١١، كان الصندوق

قد اقترض أموالا من البلدان الأعضاء من خلال قروض ثنائية واتفاقيات لشراء السندات، واتفاقات جديدة موسعة وممددة للاقتراض، بلغت قيمتها ١٩,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

اقتسام الأعباء

يتم تعديل معدلات الرسم والفائدة التعويضية وفق آلية لاقتسام الأعباء وُضعت في منتصف الثمانينات وتوزع تكلفة الالتزامات المالية المتَأخرة عن موعد استحقاقها للصندوق على نحو متساو بين الأعضاء الدائنين والأعضاء المدينين. ويقوم الصندوق برفع معدل الرسم وخفض معدل الفائدة التعويضية لاسترداد رسوم الفائدة ربع السنوية التي تتجاوز أجل استحقاقها (غير المسددة) بستة أشهر أو أكثر (تعديلات اقتسام الأعباء). وتُرد المبالغ التي تم تحصيلها على هذا النحو عند تسوية الرسوم المتأخرة.

وفي السنة المالية ٢٠١١، بلغ متوسط التعديلات المقررة لرسوم الفائدة ربع السنوية غير المسددة نقطة أساس واحدة، وهو ما يعكس ارتفاع الائتمان القائم للصندوق بسبب تأثير الأزمة العالمية التي طالت البلدان الأعضاء وحدوث ارتفاع مماثل في مراكز الشرائح الاحتياطية للبلدان الأعضاء. وبلغت معدلات الرسم والفائدة التعويضية المعدلة ١,٣٥٪ و٠,٣٥٪ على الترتيب في السنة المالية ٢٠١١.

صافي الدخل

بلغ صافي دخل الصندوق من أنشطة التشغيل ٧٨٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في السنة المالية ٢٠١١ قبل حساب أرباح مبيعات الذهب، وهو ما يعكس أساسا الدخل الناتج عن ارتفاع مستويات الإقراض. وحققت استثمارات الصندوق عائدات صافية من الأتعاب مقدارها ٠,٨٩٪، متجاوزة بذلك المؤشر المعياري الذي تتراوح مدته بين سنة وثلاث سنوات بمقدار ٥٤ نقطة أساس. وقد بلغت أرباح مبيعات الذهب ٣,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في السنة المالية ٢٠١١، وتم تحويلها إلى حساب الاستثمار بالصندوق لأغراض الاستثمار كما أشرنا في السابق.

مبيعات الذهب

كما أشرنا آنفا في هذا الفصل، يتضمن نموذج الدخل الجديد للصندوق الذي تم إقراره عام ٢٠٠٨ إنشاء صندوق وقف في حساب الاستثمار يُموَّل من أرباح عمليات بيع محدودة لحيازات الذهب لدى الصندوق بهدف استثمار هذه الموارد وتوليد عوائد لدعم ميزانية الصندوق مع الحفاظ على القيمة الحقيقية للوقف في الأجل الطويل. وقد وافق المجلس التنفيذي في يوليو ٢٠٠٩ على استخدام حصيلة بيع الذهب في جزء منها لزيادة موارد الصندوق المتاحة لمنح قروض بشروط ميسرة للبلدان منخفضة الدخل، إلى جانب استخدامه في تمويل الوقف. وفي سبتمبر ٢٠٠٩، وافق المجلس رسميا على بيع ٤٠٣,٣ أطنان مترية من ذهب الصندوق، أي ما يمثل ثمن مجموع حيازات الذهب لديه.

وقد بدأت مبيعات الذهب في أكتوبر ٢٠٠٩، وتم اعتماد طرائق للحماية من إرباك سوق الذهب، حيث قام الصندوق في البداية بعرض الذهب للبيع خارج السوق على الحائزين الرسميين كالبنوك المركزية (بالأسعار السوقية السارية في وقت البيع). وقامت ثلاثة بنوك مركزية بشراء كميات من الذهب بلغ مجموعها ٢١٢ طنا متريا خلال شهور قليلة من عرض الذهب، وبلغ مقدار الذهب المتبقي للشراء ١٩١,٣ طنا متريا. وفي فبراير ٢٠١٠، أعلن صندوق النقد الدولي عن بدء مرحلة ثانية من مبيعات الذهب في السوق موضحا أن عمليات البيع خارج السوق قد تستمر أيضا وأن أي مبيعات أخرى للحائزين الرسميين سوف تؤدي إلى انخفاض مكافئ في كميات الذهب المتاحة للبيع في السوق.

وفي الوقت الذي كانت تُجرى فيه مبيعات الذهب في السوق، أعلن الصندوق في سبتمبر ٢٠١٠ عن بيع ١٠ أطنان مترية من الذهب لبنك بنغلاديش المركزي بالأسعار السوقية السارية.[٧٣] وفي شهر سبتمبر التالي، أعلن الصندوق عن انتهاء البرنامج المحدود لبيع الذهب.[٧٤]

وبلغ مجموع حصيلة مبيعات ذهب الصندوق ٩,٥٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، منها ٢,٦٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة تمثل القيمة الدفترية للذهب و٦,٨٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة تمثل أرباح. وكما أشرنا آنفا، تم إبرام جميع عمليات البيع (سواء خارج السوق أو داخل السوق) على أساس الأسعار السوقية، والتي تجاوزت الأسعار المفترضة وقت إقرار نموذج الدخل الجديد. وكان ليلزم بيع الذهب بمتوسط سعر ٩٣٥ دولارا للأوقية لتمويل الوقف من أرباح بيع الذهب بالقدر المفترض في الأصل وقت إقرار نموذج الدخل الجديد عام ٢٠٠٨، وزيادة الموارد المتاحة للإقراض الميسر إلى المستوى المتفق عليه في يوليو ٢٠٠٩. وقد وصل متوسط سعر بيع الذهب إلى ١١٤٤ دولارا أمريكيا للأوقية، مما نتج عنه أرباح إضافية «استثنائية» من مبيعات الذهب .

استخدام أرباح مبيعات الذهب

في إبريل ٢٠١١، عقد المجلس التنفيذي مناقشات مبدئية حول استخدام أرباح مبيعات الذهب.[٧٥] وأشار المديرون التنفيذيون إلى أنه من المتوقع استخدام ما لا يقل عن ٤,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (أي ٧,٠ مليار دولار أمريكي) من الأرباح في تمويل صندوق وقف ضمن حساب الاستثمار في صندوق النقد الدولي كما أشرنا سابقا.

وأكدوا دعمهم أيضا لاستراتيجية استخدام جانب من الأرباح لتوليد موارد تتراوح بين ٠,٥ و٠,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة بالقيمة الحالية الصافية في نهاية ٢٠٠٨ لدعم القروض المقدمة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. غير أن استخدام الموارد المرتبطة بمبيعات الذهب لتوفير الدعم للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر سوف يتطلب استخدام آلية تحويل غير مباشرة: حيث يتم توزيع الموارد المرتبطة بأرباح بيع الذهب على الأعضاء بالتناسب مع حجم حصصهم، ثم يُطلب من هؤلاء الأعضاء رد هذه الموارد (أو مبالغ تعادله بوجه عام) على سبيل المساهمة في دعم الإقراض. وبافتراض أن الأعضاء سيقومون برد ٩٠٪ من الأرباح الموزعة، يكون من اللازم توزيع ٠,٦–٠,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة تقريبا بالقيمة الحالية الصافية في نهاية ٢٠٠٨ لتوليد مساهمات ثنائية لدعم الصندوق الاستئماني بالمبالغ المحددة (٠,٥–٠,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة بالقيمة الحالية الصافية في نهاية ٢٠٠٨). وأكد المديرون أن أهمية الحد من تسرب الموارد في سياق هذه الجهود، وذلك بطلب ضمانات مُرْضية من الأعضاء، قبل توزيع أي موارد، تكفل قيامهم برد مبالغ معادلة إلى الصندوق في صورة مساهمات ثنائية في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

وبالنظر إلى بقية الأرباح غير المتوقعة التي بلغ حجمها ١,٧٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة تقريبا (٢,٨٤ مليار دولار أمريكي)، ناقش المديرون التنفيذيون عددا من الخيارات المبدئية. ونظرا لتنوع الآراء التي تم الإعراب عنها، سينظر المجلس مرة أخرى في الاستخدامات الممكنة لهذه الأرباح الزائدة وقت انعقاد الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١١. وتقرر أن تظل الأرباح في حساب الاستثمار، على أن يُقترح إدخالها ضمن الاحتياطيات العامة لدى الصندوق في سياق القرارات القادمة بشأن التصرف في الدخل للسنة المالية ٢٠١١، وذلك إلى حين اتخاذ قرار بشأن استخدامها في المستقبل.

ميزانيتي الصندوق الإدارية والرأسمالية

في إطار الميزانية متوسطة الأجل للفترة من السنة المالية ٢٠١١ إلى السنة المالية ٢٠١٣، وافق المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠١٠ على مصروفات إدارية صافية للسنة المالية ٢٠١١ بلغ مجموعها ٨٩١ مليون دولار أمريكي، مع حد أقصى للمصروفات الإجمالية يبلغ ١٠١٣ مليون دولار أمريكي (راجع الجدول ٥–١). ووافق على مصروفات رأسمالية بلغت ٤٨ مليون دولار أمريكي (راجع الجدول ٥–٢).

وقد مثلت ميزانية السنة المالية ٢٠١١ المرحلة الأخيرة في برنامج إعادة الهيكلة الذي امتد لثلاث سنوات بدءا من ٢٠٠٩. وفي سياق جهود إعادة الهيكلة، تم تخفيض الميزانية الهيكلية الجديدة في حالة استقرار الأوضاع بمقدار ١٠٠ مليون دولار أمريكي بالقيمة الحقيقية وتقليص عدد الوظائف بمقدار ٣٨٠ وظيفة مقارنة بالميزانية متوسطة الأجل عن الفترة من السنة المالية ٢٠٠٨ إلى السنة المالية ٢٠١٠.

وقد اتضحت صعوبة الاستجابة لمتطلبات الأزمة العالمية التي اندلعت بعد مضي شهور محدودة من بدء جهود إعادة الهيكلة. وتم إقرار منهج مرن لتمويل الأنشطة المرتبطة بمواجهة الأزمة، حيث تم تحويل الميزانيات الفعلية بالدولار بين الإدارات من خلال آلية إعادة التخصيص، وبين السنوات المالية من خلال ترحيل الاعتمادات التي لم تُصرف حتى السنة المالية التالية. وقد استمر تطبيق هذا المنهج المرن في السنة المالية ٢٠١١، وبلغ صافي اعتمادات الميزانية الصافية الهيكلية ٨٩١ مليون دولار أمريكي، ووصل حجم الموارد غير المنصرفة المرحّلة من السنة المالية ٢٠١٠ والمعتمدة للصرف في السنة المالية ٢٠١١ إلى ٦٢ مليون دولار أمريكي، ليبلغ المجموع ٩٥٣ مليون دولار أمريكي تم تخصيص ٥٢ مليون دولار منه للأنشطة المؤقتة المرتبطة بالأزمة.

وخلال السنة المالية ٢٠١١، بلغ صافي المصروفات الإدارية الفعلية ٩١٧ مليون دولار أمريكي، أي ما يقل عن الميزانية (٩٥٣ مليون دولار أمريكي) بمبلغ ٣٦ مليون دولار أمريكي، وهو ما يرجع في المقام الأول إلى خفض مصروفات السفر ومرافق المباني وغيرها من مصروفات التشغيل. وكان الإنفاق الرأسمالي على تكنولوجيا المعلومات وفقا للمخطط، بينما تم خفض الإنفاق على المرافق إلى الحد الأدنى. ونظرا لوضع خطط الاستثمار طويل الأجل المعنية بإصلاح المقر الرئيسي ١ ومبنى كونكورديا (راجع الجدول ٥–١) في السنة المالية ٢٠١١، لم تنفذ أي استثمارات في إصلاح أو صيانة المرافق سوى في حالات الضرورة القصوى. وعلى غرار العام الماضي، ركزت استثمارات تكنولوجيا المعلومات على تحسين إدارة المعلومات والبيانات، ووضع نظم لدعم إصلاحات الموارد البشرية، ورفع الكفاءة التشغيلية.

ويعتمد صندوق النقد الدولي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في تسجيل المصروفات الإدارية لأغراض الإبلاغ المالي بدلا من تسجيل مصروفات الميزانية على أساس نقدي. وتقتضي هذه المعايير المحاسبة على أساس الاستحقاق وقيد واستهلاك تكاليف مزايا العاملين على أساس تقييمات اكتوارية. ويحتوي الجدول ٣–٥ على مطابقة تفصيلية بين نتائج تنفيذ الميزانية الإدارية الصافية للسنة المالية ٢٠١١ البالغة ٩١٧ مليون دولار أمريكي والمصروفات الإدارية على أساس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية البالغة ٦٤٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٩٩٩ مليون دولار أمريكي) على النحو الوارد في الكشوف المالية المدققة للصندوق.

وقد ركزت خطة عمل الصندوق للسنة المالية ٢٠١١ على الحلول التعاونية العالمية الهادفة إلى وضع خطط فعالة للخروج من سياسات التنشيط، وتعزيز الإشراف على النظم الاقتصادية والمالية، وإصلاح البنيان المالي العالمي. وواصل الصندوق في الوقت نفسه توفير خدمات مباشرة للبلدان الأعضاء من خلال تقديم المساعدات والمشورة بشأن السياسات إلى البلدان التي عانت من آثار الأزمة، فضلا عن المساعدات الفنية الضخمة في مجال بناء القدرات في البلدان الأعضاء الأقل نموا (راجع الجدول ٥–٤).

وفي إبريل ٢٠١١، اعتمد المجلس ميزانية السنة المالية ٢٠١٢، حيث وافق على مصروفات إدارية صافية بلغت ٩٨٥ مليون دولار أمريكي، مع حد أقصى للمصروفات الإجمالية بلغ ١١٦١ مليون دولار أمريكي يتضمن ترحيل ٣٧ مليون دولار أمريكي إلى السنة المالية ٢٠١٢. وبلغت الميزانية الرأسمالية ١٦٢ مليون دولار أمريكي، وتتضمن تمويل مبدئي لإجراء إصلاحات ضخمة في المقر الرئيسي ١ ومبنى كونكورديا (راجع الإطار ٥–١) واستثمارات لازمة في أجهزة وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات. ووافق المجلس على ميزانيات مرجعية للعام المالي ٢٠١٣–٢٠١٤.

وتهدف الميزانية متوسطة الأجل عن الفترة من السنة المالية ٢٠١٢ إلى السنة المالية ٢٠١٤ إلى التعامل مع التطورات الأخيرة في مجالات عمل الصندوق الأساسية - وهي منع الأزمات، والرقابة على الاقتصاد العالمي، وتحليل القطاع المالي - من خلال إجراء زيادة محدودة (٣٪ تقريبا) في ميزانية الصندوق الأساسية أو "الهيكلية". وتتضمن هذه الزيادة مصروفات إضافية مؤقتة لمواصلة توفير التمويل اللازم لدعم الزيادة المؤقتة في الأنشطة المرتبطة بالأزمة التي تهدف إلى مساعدة البلدان التي تأثرت مباشرة بالأزمة العالمية الراهنة. وتعكس الميزانية متوسطة الأجل جهود ضخمة لإعادة تخصيص الموارد داخل الإدارات بما في ذلك الحفاظ على الجزء الأكبر من الوفورات المحققة في إطار عملية إعادة الهيكلة الأخيرة رغم الحاجة إلى زيادة الإنفاق.

المتأخرات المستحقة للصندوق

تراجعت الالتزامات المالية غير المسددة لصندوق النقد الدولي من ١٣٠٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية إبريل ٢٠٠٩ إلى ١٣٠٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية إبريل ٢٠١١ (الجدول ٥–٥). وبلغت حصة السودان حوالي ٧٥٪ من المتأخرات المتبقية، وبلغت حصتا الصومال وزمبابوي ١٨٪ و٧٪ على الترتيب. وفي نهاية إبريل ٢٠١١، كانت جميع المتأخرات المستحقة للصندوق متأخرات مطولة (أي قائمة لمدة تتجاوز ٦ شهور)، وكان ثلثها متأخرات من أصل القروض، والثلثان المتبقيان رسوما وفوائد غير مسددة. وكان أكثر من أربعة أخماس المتأخرات مستحق السداد إلى حساب الموارد العامة والبقية إلى الصندوق الاستئماني والصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وساعد التوزيع العام لوحدات حقوق السحب الخاصة الذي تم في أغسطس ٢٠٠٩ على تسهيل مواظبة جميع البلدان المستحقة عليها متأخرات مطولة على سداد التزاماتها لإدارة حقوق السحب الخاصة.

وطُبقّت تدابير تصحيحية في ظل الاستراتيجية التعاونية المعززة بشأن المتأخرات والتي وضعها الصندوق من أجل معالجة المتأخرات التي طال أمدها. وبنهاية السنة المالية، ظل الصومال والسودان غير مؤهلين للاستفادة من موارد حساب الموارد العامة. ولن تتمكن زمبابوي من الاستفادة من موارد حساب الموارد العامة حتى تقوم بتسوية المتأخرات مستحقة السداد إلى الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر تسوية كاملة. وفي سياق التدابير العلاجية التي اتخذها الصندوق لمعالجة مسألة المتأخرات المستحقة غير المسددة لا تزال زمبابوي خاضعة لقيود إعلان عدم التعاون، والتعليق الجزئي للمساعدة الفنية، والاستبعاد من قائمة البلدان المؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وفي يناير ٢٠١١، قرر المجلس التنفيذي استمرار الصندوق في تقديم المساعدة الفنية إلى زمبابوي في بعض المجالات المستهدفة.

آليات التدقيق

تتألف آليات التدقيق في صندوق النقد الدولي من مؤسسة تدقيق خارجية، ووظيفة للتدقيق الداخلي، ولجنة مستقلة للتدقيق الخارجي تقوم بالإشراف العام على التدقيق السنوي.

لجنة التدقيق الخارجي

تتألف لجنة التدقيق الخارجي من ثلاثة أعضاء يختارهم المجلس التنفيذي ويعينهم المدير العام. وبموجب اللائحة الداخلية للصندوق،

الجدول ٥–١

الميزانية الإدارية حسب فئات النفقات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠٠٩–٢٠١٤

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	السنة المالية ٢٠٠٩		السنة المالية ٢٠١٠		السنة المالية ٢٠١١		السنة المالية ٢٠١٢	السنة المالية ٢٠١٣	السنة المالية ٢٠١٤
	ميزانية	نتائج ميزانية	ميزانية	نتائج ميزانية	ميزانية	نتائج ميزانية	ميزانية	ميزانية	ميزانية
الموظفون	٦٩٧	٦٥٩	٧١٠	٦٩٤	٧٣٩	٧٥٧	٨٢٣	٨٤٩	٨٥٧
السفر	٩٨	٧٧	٨٩	٨٩	١٠٤	٩٤	١٠٧	١١٠	١١١
المباني ونفقات أخرى	١٦٤	١٥٠	١٦٨	١٦٢	١٦٩	١٦٩	١٨١	١٨٣	١٨٥
الاجتماعات السنوية	—	—	٥	٥	—	—	—	٦	—
احتياطيات الطوارئ	٨	—	٧	—	—	—	١٢	١٥	١٨
مجموع الميزانية الإجمالية/النفقات	٩٦٧	٨٨٥	٩٧٩	٩٥٠	١,٠١٣	١,٠٢١	١,١٢٣	١,١٦٣	١,١٧٢
المقبوضات [١]	–٩٩	–٧٢	–١٠٠	–٨٧	–١٢٢	–١٠٤	–١٣٨	–١٥٩	–١٦٢
مجموع الميزانية الصافية/النفقات	٨٦٨	٨١٣	٨٨٠	٨٦٣	٨٩١	٩١٧	٩٨٥	١,٠٠٤	١,٠١٠
موارد مُرحّلة [٢]	—	—	٥٢	...	٦٢	...	٣٤	...	...
مجموع صافي نفقات الميزانية (شاملا المبالغ المرحّلة)	٨٦٨	٨١٣	٩٣٢	٨٦٣	٩٥٣	٩١٧	١,٠١٩	١,٠٠٤	١,٠١٠

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: قد لا تتوافق الأرقام مع المجاميع نظرا للتقريب. تعني القواطع (—) أن القيمة صفر، أما علامة الحذف (...) فتعني أن البيانات غير متاحة.
١ تشمل الأنشطة الممولة من الجهات المانحة، واتفاقات تقاسم التكاليف مع البنك الدولي، وبيع المطبوعات، ورسوم انتظار السيارات.
٢ موارد مرحلة من السنة السابقة بموجب القواعد المطبقة.

الجدول ٥–٢

النفقات الرأسمالية على المدى المتوسط، السنوات المالية ٢٠٠٩ – ٢٠١٤

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	السنة المالية ٢٠٠٩		السنة المالية ٢٠١٠		السنة المالية ٢٠١١		السنة المالية ٢٠١٢	السنة المالية ٢٠١٣	السنة المالية ٢٠١٤
	ميزانية	نتائج ميزانية	ميزانية	نتائج ميزانية	ميزانية	نتائج ميزانية	ميزانية	ميزانية	ميزانية
مرافق المباني [١]	١٧	١٧	١٥	١٢	١٧	٢٢	١٢٨	٣٥٠	٤
تكنولوجيا المعلومات	٣٢	٣٢	٣٠	٣٣	٣٢	٣٢	٣٤	٢٤	٣١
مجموع النفقات الرأسمالية	٤٨	٤٩	٤٥	٤٥	٤٨	٥٤	١٦٢	٣٧٤	٣٥

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: قد لا تتوافق المكونات تماما مع المجموع نظرا للتقريب.
١ شاملا أعمال إصلاح واسعة في المباني.

الجدول ٥–٣

المصروفات الإدارية المبلغة في الكشوف المالية

(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

نتائج الميزانية الإدارية الصافية للسنة المالية ٢٠١١	**٩١٧**
فروق التوقيت:	
تكاليف مزايا التقاعد وما بعد الخدمة	٣١
المصروفات الرأسمالية – استهلاك مصروفات السنة الجارية والسنوات السابقة	٤٥
مبالغ غير مدرجة في الميزانية الإدارية (الميزانية الرأسمالية وميزانية إعادة الهيكلة):	
المصروفات الرأسمالية – بنود تُصرف على الفور وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	٩
تكاليف إعادة الهيكلة في السنة المالية ٢٠١١ وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية [١]	١
ناقصا: مبالغ تم ردها إلى الإدارة العامة (من الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث وإدارة حقوق السحب الخاصة)	–٤
مجموع المصروفات الإدارية المبلغة في الكشوف المالية المدققة	**٩٩٩**
بنود للتذكرة:	
مجموع المصروفات الإدارية الواردة في الكشوف المالية المدققة (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)	٦٤٩

المصدر: إدارة المالية ومكتب الميزانية والتخطيط.
ملحوظة: قد لا تتوافق المكونات مع المجاميع نظرا للتقريب. ويتم التحويل بناء على متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي/وحدة حقوق السحب الخاصة الذي بلغ ١,٥٤ في السنة المالية ٢٠١١.
١ تمثل التكلفة المعترف بها خلال السنة المالية ٢٠١١. ووفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يتم قيد بعض تكاليف إعادة الهيكلة قبل صرف النفقات النقدية الفعلية. وتضمنت الكشوف المالية للسنة المالية ٢٠٠٨ مخصصا قدره ٦٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يساوي ١١١ مليون دولار أمريكي.

الجدول ٥-٤

حصص النفقات المدرجة في الميزانية حسب مجال المسؤولية، للسنوات المالية ٢٠١٠-/٢٠١٤ [١]

(حصة ٪ من مجموع إجمالي النفقات، ما عدا الاحتياطيات)

	السنة المالية ٢٠١٠		السنة المالية ٢٠١١		السنة المالية ٢٠١٢	السنة المالية ٢٠١٣	السنة المالية ٢٠١٤
	ميزانية	نتائج ميزانية	ميزانية	نتائج ميزانية	ميزانية	ميزانية	ميزانية
الحلول الاقتصادية التعاونية على المستوى العالمي	٣٤	٣٦	٣١	٣٥	٣٣	٣٢	٣٢
قيادة الحوار العالمي حول السياسات الاقتصادية	٢٠	٢٠	٢٠	٢٢	٢١	٢١	٢١
الإشراف على النظام الاقتصادي والمالي العالمي	١٤	١٦	١٢	١٣	١٢	١١	١١
الخدمات المباشرة للأعضاء	٦٦	٦٤	٦٩	٦٥	٦٧	٦٨	٦٨
إسداء المشورة للبلدان الأعضاء حول السياسات الاقتصادية	٢٣	٢٢	٢٢	٢٢	٢١	٢١	٢١
دعم تصحيح السياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء	١٩	١٩	٢٠	١٩	١٨	١٨	١٧
تقديم خدمات بناء القدرات [٢]	٢٤	٢٣	٢٧	٢٤	٢٨	٣٠	٣٠

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي. .

ملحوظة: قد لا تتوافق المكونات تماما مع المجموع نتيجة للتقريب..

١ نفقات الدعم والحوكمة موزعة على المخرجات. ويُستبعد منها الترحيل من الإدارات إلى السنة المالية ٢٠١١.

٢ تشمل المساعدة الفنية والتدريب.

الجدول ٥-٥

المتأخرات القائمة للصندوق على البلدان التي عليها التزامات غير مسددة لفترة ٦ شهور أو أكثر وموزعة حسب النوع

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة؛ حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١١)

		حسب النوع		
	المجموع	إدارة العمليات العامة (بما في ذلك التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي)	الصندوق الاستئماني	الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر
الصومال	٢٣١,٤	٢٢٣,٢	٨,٢	—
السودان	٩٨٦,٧	٩٠٥,٨	٨٠,٩	—
زمبابوي	٨٧,٢	—	—	٨٧,٢
المجموع	١٣٠٥,٢	١١٢٨,٩	٨٩,١	٨٧,٢

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

الإطار ٥-١:

إجراء إصلاحات كبرى في مبنى المقر الرئيسي للصندوق

من المقرر توجيه الجزء الأكبر من المصروفات الرأسمالية في الأجل المتوسط إلى إجراء الإصلاحات اللازمة في مبنى المقر الرئيسي ١ ومبنى كونكورديا. وقد عُقدت عدة مناقشات مع لجنة الميزانية ساعدت على وضع مقترحات ملائمة حول الإصلاحات وكيفية تنفيذها. وينطوي المشروعان أيضا على أطر معززة لنظام الحوكمة، بما في ذلك تشكيل فرق عمل لمراجعة المشروعين، بالإضافة إلى مراجعات النظراء الخارجيين بالنسبة لمشروع المقر الرئيسي ١.

المقر الرئيسي ١: أجزاء كبيرة من مبنى المقر الرئيسي ١ يكاد يصل عمرها إلى ٤٠ عاما تقريبا، كما أن عمرها التشغيلي قد انتهى بالفعل أو أوشك على الانتهاء. وسيقتضي المشروع استثمارات ضخمة لاستبدال عدد من النظم الرئيسية في المبنى لضمان السلامة وكفاءة استخدام الطاقة وزيادة الكفاءة في استخدام المساحات المكتبية. وقد أكدت الدراسات التي تم إجراؤها لتقييم المبنى أن معظم أجزائه تجاوزت العمر التشغيلي وأن عددا من النظم على وشك التعطل. وتم تحديد عدد من المناهج البديلة تتراوح بين مواصلة تنفيذ الإصلاحات المجزأة (وهو الخيار الأقل إرباكا للعاملين ولكنه الأكثر تكلفة على الإطلاق) وإجراء إصلاحات أكثر شمولا بحيث يتم تجديد طابقين في وقت واحد. واُتفق في نهاية المطاف أن الخيار الأخير هو الأكثر ملاءمة من حيث التكلفة وسيحافظ على المبنى في حالة تشغيلية جيدة على مدى العشرين سنة القادمة. وسوف تستغرق الإصلاحات أربع سنوات (من السنة المالية ٢٠١٢ إلى السنة المالية ٢٠١٦).

كونكورديا: تتألف منشأة كونكورديا للإقامة طويلة الأجل من مبنى كونكورديا (٤٥ عاما) ومبنى بوند «Bond» (٨٠ عاما) وتُستخدم في الغالب لاستضافة الدارسين في الدورات التدريبية التي ينظمها معهد صندوق النقد الدولي. وتشرف هذه المنشأة كذلك على نهاية عمرها التشغيلي، ويتطلب إصلاحها وصيانتها استثمارات ضخمة. وقد تم إجراء تحليل متعمق في عام ٢٠١٠ وأوائل ٢٠١١ لحالة المبنيين في الوقت الحالي والإصلاحات البديلة التي يمكن تنفيذها، وأوصى الخبراء بعد تقييم دقيق للخيارات المطروحة بتجديد مبنى كونكورديا خلال السنتين الماليتين التاليتين (٢٠١٢ و٢٠١٣) وبيع مبنى بوند.

والاختصاصات المعتمدة من المجلس التنفيذي، تتولى اللجنة القيام بأعمال الإشراف العام على التدقيق السنوي. وتبلغ مدة خدمة الأعضاء ثلاث سنوات على أساس التداخل، وهم مستقلون عن الصندوق، ويكونوا مواطنين من بلدان أعضاء مختلفة ولا بد أن تكون لديهم الخبرات والمؤهلات اللازمة للاضطلاع بالإشراف على عملية التدقيق السنوي. وعادة ما تتألف اللجنة من أعضاء ذوي خبرات واسعة في المؤسسات المحاسبية العامة على المستوى الدولي أو القطاع العام أو الدوائر الأكاديمية.

وتختار اللجنة واحدا من أعضائها رئيسا لها، وتحدد إجراءاتها، وهي مستقلة عن الإدارة العليا للصندوق في الإشراف على عملية التدقيق السنوي. وعادة ما تجتمع لجنة التدقيق الخارجي كل عام في واشنطن العاصمة في شهر يناير، وفي شهر يونيو بعد الانتهاء من عملية التدقيق، وفي شهر يوليو لرفع تقاريرها إلى المجلس التنفيذي. ويجري خبراء الصندوق والمدققون الخارجيون مشاورات مع أعضاء اللجنة طوال العام. وأعضاء لجنة التدقيق الخارجي لعام ٢٠١١ هم السيد عرفان آياس، والسيدة أميليا كابال والسيد أورليك غراف (رئيس اللجنة).

مؤسسة التدقيق الخارجي

تتولى مؤسسة التدقيق الخارجي، التي يختارها المجلس التنفيذي بالتشاور مع لجنة التدقيق الخارجي ويعينها المدير العام، مسؤولية إجراء التدقيق الخارجي السنوي للصندوق، وإبداء رأيها بشأن كشوفه المالية والحسابات التي تُدار بموجب القسم الثاني (ب) من المادة الخامسة ونظام تقاعد الموظفين. وعند انتهاء التدقيق السنوي، تعرض لجنة التدقيق الخارجي على المجلس التنفيذي موجز إحاطة يتضمن نتائج التدقيق وترفع التقرير الصادر عن مؤسسة التدقيق الخارجية، عن طريق المدير العام والمجلس التنفيذي، إلى مجلس المحافظين للنظر فيه. وعُقدت جلستا إحاطة لهذا الغرض أثناء السنة المالية ٢٠١١، في يوليو ٢٠١٠ وفبراير ٢٠١١.

وعادة ما تُعيَّن مؤسسة التدقيق الخارجي لمدة خمس سنوات. ومؤسسة التدقيق الخارجي للصندوق في الوقت الراهن هي شركة Deloitte & Touche LLP. وقد أصدرت رأيا غير متحفظ بشأن الكشوف المالية لصندوق النقد الدولي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١١.

مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي

يتولى أداء وظيفة التدقيق الداخلي في الصندوق مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي، ويُجري فحصا مستقلا لفعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة في الصندوق. وفي إبريل ٢٠١١، قرر المجلس التنفيذي، في سياق إطار شامل للتدقيق الداخلي، توسيع نطاق تغطية أعمال التدقيق المنوطة بمكتب التدقيق والتفتيش الداخلي لتشمل المجلس التنفيذي، ومكاتب المديرين التنفيذيين، ومكتب التقييم المستقل وخبرائه. وقبل إصدار المجلس لهذا القرار، اقتصر تطبيق عمليات التدقيق المنوطة بالمكتب على خبراء الصندوق.

وأجرى هذا المكتب نحو ٢٠ عملية تدقيق ومراجعة خلال السنة المالية ٢٠١١ في المجالات التالية: التدقيق المالي لكفاية الضوابط والإجراءات اللازمة لوقاية الأصول والحسابات المالية للصندوق وإدارتها، وتدقيق تكنولوجيا المعلومات لتقييم كفاية عمل إدارة تكنولوجيا المعلومات وفعالية التدابير بشأن أمن المعلومات، ومراجعات العمليات والفعالية في إجراءات العمل والضوابط المصاحبة، وكفاءة العمليات في تحقيق الأهداف الكلية للصندوق. وأجرى تحقيقين سريين وأربع مراجعات استشارية للمساهمة في تبسيط إجراءات العمل وتيسير تنفيذ مشروعات التطوير الداخلي.

وبخلاف مهمة التدقيق الداخلي التي يتولاها المكتب، يعمل أيضا كأمانة للجنة الاستشارية المعنية بإدارة المخاطر، ويقوم في إطار هذا الدور بتنسيق إصدار تقرير سنوي حول أعمال إدارة المخاطر للعرض على المجلس.

وتماشيا مع أفضل الممارسات، يرفع مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي تقاريره للإدارة العليا للصندوق وإلى لجنة التدقيق الخارجي، وذلك ضمانا لاستقلاليته. ويقوم المكتب بإطلاع المجلس على أنشطته مرتين سنويا من خلال رفع تقرير أنشطة يتضمن معلومات حول عمليات التدقيق والمراجعة التي يخطط المكتب إجرائها، بالإضافة إلى نتائج هذه العمليات وحالة تنفيذ توصيات عمليات التدقيق، ويتم إطلاع المجلس التنفيذ على جميع تقارير التدقيق. وأحيط المجلس علما بهذه الأمور في جلسة عُقدت في ديسمبر ٢٠١٠. ولم تكشف هذه العمليات عن مواطن ضعف خطيرة في هيكل الضوابط الداخلية والكشوف المالية في الصندوق، كما أن تنفيذ التوصيات التي تخلص لها عمليات التدقيق/ المراجعة يسير بمعدل جيد.

إدارة المخاطر

تتواصل الجهود نحو تعزيز إدارة المخاطر في صندوق النقد الدولي. وتعتبر اللجنة الاستشارية المعنية بإدارة المخاطر بمثابة منتدى يجمع بين إدارات متعددة لمناقشة الأحداث والمخاطر ذات الأهمية، كما يقوم بإعداد تقرير سنوي حول إدارة المخاطر. ويُحاط المجلس بصفة دورية بقضايا إدارة المخاطر، وقد عقدت في مايو ٢٠١٠ مناقشة حول تقرير إدارة المخاطر لعام ٢٠١٠. وأيد المديرون بوجه عام تقييم المخاطر الرئيسية المقدم في التقرير، واتفقوا على أن زيادة أهمية دور الصندوق كان له تأثير على المخاطر المالية والتشغيلية والاستراتيجية التي واجهته.

سياسة تقييم الضمانات الوقائية

تهدف سياسة تقييم الضمانات الوقائية التي يتبعها الصندوق كجزء لا يتجزأ من عمليات الإقراض منذ ٢٠٠٢ إلى توفير الضمانات التي تكفل قدرة البنوك المركزية على إدارة الموارد التي يوفرها الصندوق بكفاءة وتوفير معلومات موثوقة. ومنذ ٣٠ إبريل ٢٠١١، تم إجراء حوالي ٢١٨ تقييما على ٩٠ بنكا مركزيا. وتجري مراجعة سياسة الضمانات الوقائية بصورة دورية، وفي يوليو ٢٠١٠ اختتم المجلس التنفيذي مراجعته الدورية الثالثة لهذه السياسة، وتضمنت مناقشة تقرير أعدته هيئة خبراء مستقلين تم تشكيلها لتقديم المشورة للمجلس التنفيذي في إجراء مراجعاته.[٧٦]

وأكد المديرون التنفيذيون استمرار فعالية سياسة الضمانات الوقائية في المساهمة في التخفيف من حدة مخاطر عدم الدقة في إبلاغ البيانات للصندوق وسوء استخدام موارده، وفي الحفاظ على سمعة الصندوق كمقرض حذر. وأشاروا إلى التأثير الإيجابي لهذه السياسة على عمليات البنوك المركزية، وهو ما يتضح من استمرار توجه البنوك المركزية التي تخضع للتقييم نحو زيادة الشفافية وتحسين نظم الرقابة. كذلك أشار المديرون إلى أهمية دور سياسة الضمانات الوقائية في الكشف عن حالات عدم الدقة في إبلاغ البيانات وسوء استغلال آليات الحوكمة والتعامل معها، غير أنهم أكدوا أن تقييم الضمانات الوقائية ليس علاجا لكافة حالات سوء استغلال آليات الحوكمة وعدم مراعاة الضوابط.

وأكد المديرون استمرار ملاءمة تطبيق الشروط الحالية في إطار سياسة تقييم الضمانات الوقائية لنشر الكشوف المالية بعد تدقيقها وفق

المعايير الدولية بمعرفة شركات مستقلة معروفة بجودة عملها، وكذا تحديد موعد نهائي لإجراء المراجعة الأولى لإتمام تقييم الضمانات الوقائية عند الدخول في اتفاقيات تمويلية جديدة أو معززة، كما أكدوا ضرورة استمرار الاتساق في تطبيق هذه الشروط. وفي ظل تزايد عدد هذه الحالات في الآونة الأخيرة، رحب المديرون التنفيذيون بالخطوات المتخذة لضمان وجود إطار ملائم بين البنك المركزي وخزانة الدولة يكفل قيام البلد العضو بخدمة التزاماته المالية تجاه الصندوق في الوقت المتفق عليه، كما اتفقوا على تطبيق هذه الخطوات كإجراءات أساسية ضمن إطار الضمانات الوقائية الحالي. واطلع المجلس ووافق على عدد من التوصيات الصادرة عن هيئة الخبراء المستقلين والتي تهدف تحديدا إلى زيادة تركيز التقييمات على عنصري الحوكمة وإدارة المخاطر، وتعزيز التعاون مع الأطراف المعنية، وزيادة الشفافية من خلال توسيع نطاق نشر نتائج تقييم الضمانات الوقائية.

ومن المقرر إجراء المراجعة التالية للسياسة عام ٢٠١٥.

هيئة مراجعة خارجية لتقييم إطار إدارة المخاطر في الصندوق

في ديسمبر ٢٠١٠، قام المدير العام السابق بتعيين هيئة خارجية رفيعة المستوى لإجراء مراجعة لإطار إدارة المخاطر في الصندوق، وذلك وفقا للقرار المتخذ وقت وضع الإطار عام ٢٠٠٧ والذي يقضي بمراجعة هذا الإطار بعد مرور ثلاث سنوات. ويتمثل الغرض من هذه المراجعة في إجراء تقييم موضوعي من قبل الخبراء لجميع جوانب الإطار ـ أي الإجراءات المستخدمة لتحديد المخاطر المحتملة التي تواجه الصندوق وعملياته وتقييمها وتخفيف حدتها ـ إقرارا بالدور المتفرد الذي يضطلع به الصندوق في النظام المالي الدولي، لا سيما أنشطته الرقابية ومسؤولياته كمقرض أخير. وقد تم تشكيل الهيئة برئاسة السيد غييرمو أورتيز، وعضوية السيد جاكوب فرينكل، والسيد مالكولم نايت، والسيد توماس أونيل. ومن المتوقع أن تصدر الهيئة تقريرها قبل الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١١.

سياسات الموارد البشرية والهيكل التنظيمي

الموارد البشرية في السنة المالية ٢٠١١

تهدف إدارة الموارد البشرية في صندوق النقد الدولي إلى دعم أهداف عمل الصندوق المتطورة عن طريق اجتذاب الموارد البشرية المتنوعة ذات القدرات العالية القدرات والتي تتمتع بمزيج من المهارات والخبرات ذات الصلة، والاحتفاظ بها. وتعمل كذلك على إدارة الموارد البشرية بكفاءة وفعالية في بيئة تكافئ التميز وتعزز العمل الجماعي. وقد قطع الصندوق شوطا كبيرا نحو تحقيق هذه الأهداف في السنة المالية ٢٠١١، من خلال مواصلة إطلاق حملة توظيف مكثفة وتنفيذ إصلاحات الموارد البشرية الرئيسية وغيرها من السبل.

خصائص القوى العاملة

ظلت معدلات التوظيف في صندوق النقد الدولي مرتفعة خلال السنة المالية ٢٠١١، حيث بلغ إجمالي عدد الموظفين الذين تم تعيينهم خلال هذه السنة ١٩٥ موظفا مقابل ١٥٠ تعيينا جديدا سنويا في المتوسط خلال السنوات الأخيرة. وعملا على زيادة المرونة في نظام العمل، لا سيما لتلبية الاحتياجات المؤقتة المرتبطة بالأزمة، تم تعيين خمسي الموظفين الجدد على أساس عقود محددة الأجل. وتلبية لاحتياجات العمل المتطورة، قام الصندوق بتوظيف نسبة أكبر من الخبراء الاقتصاديين ممن هم في منتصف حياتهم الوظيفية، بالإضافة إلى خبراء يتمتعون بمهارات في مجال القطاع المالي وإدارة المالية العامة/الديون.

وفي ٣٠ إبريل ٢٠١١، بلغ عدد موظفي الصندوق من المتخصصين والمديرين ١٩٤٩ موظفا و٤٧٣ موظفا في خدمات الدعم. ويمكن الاطلاع على قائمة كبار موظفي الصندوق وهيكله التنظيمي في الصفحتين ٦٣ و٦٤ على الترتيب.

ويبذل صندوق النقد الدولي قصارى جهده لضمان تنوع موارده البشرية على نحو يعكس عضوية المؤسسة، ويسعى حثيثا إلى اجتذاب مرشحين للوظائف من كل أنحاء العالم.[٧٧] وفي نهاية إبريل ٢٠١١، بلغ عدد البلدان الأعضاء الممثلة في موظفي الصندوق ١٤٢ بلدا – من أصل ١٨٧ بلدا عضوا. وتبين الجداول من ٥–١ إلى ٥–٤ في الصفحات الإلكترونية توزيع موظفي الصندوق حسب الجنسية والنوع وتصنيف البلد وهيكل الرواتب. وقد حقق التوظيف في برنامج الاقتصاديين التابع للصندوق نتائج قوية على جانب التنوع في السنة المالية ٢٠١١: فهناك ما يقارب ٧٠٪ من المعينين في هذا البرنامج ينتمون إلى المناطق ناقصة التمثيل، كما أن أكثر من نصف هؤلاء المعينين من النساء. وقد تم اتخاذ تدابير جديدة على مستوى السياسات خلال هذه السنة لزيادة نسبة مواطني المناطق ناقصة التمثيل في المستويات الإدارية. واستمر ارتفاع نسبة الموظفين من مواطني البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي، وأمكن تحقيق معيار التنوع الخاص بتمثيل النساء في المستويات العليا.

هيكل رواتب الإدارة

يُجري المجلس التنفيذي مراجعة دورية لمكافآت الإدارة العليا للصندوق، ويعتمد مجلس المحافظين راتب المدير العام. وتُجرى تعديلات سنوية في هيكل الرواتب استنادا إلى مؤشر أسعار المستهلكين في واشنطن العاصمة. وانعكاسا لمسؤوليات كل منصب من المناصب الإدارية، كان هيكل رواتب الإدارة العليا في الأول من يوليو ٢٠١٠ كما يلي:

المدير العام	٤٥٠,٣٨٠ دولارا أمريكيا
النائب الأول للمدير العام	٣٩١,٦٣٠ دولارا أمريكيا
نائبا المدير العام	٣٧٢,٩٨٠ دولارا أمريكيا

وبلغت مكافآت المديرين التنفيذيين ٢٣٥١٨٠ دولارا أمريكيا، ومكافآت المديرين التنفيذيين المناوبين ٢٠٣٤٤٠ دولارا أمريكيا. وفي السنة المالية ٢٠١١، كان متوسط رواتب كبار المسؤولين في صندوق النقد الدولي ٣٠٥٦١٥ دولارا أمريكيا (راجع صفحة ٦٣).

الإصلاحات المعنية بالموارد البشرية

المكافآت والمزايا

تعزيزا لعنصري الشفافية والتنظيم في سياق وضع ميزانية الرواتب وتحديد الزيادات مع الحفاظ على تنافسية الرواتب التي يقدمها الصندوق، تم إقرار نظام جديد في السنة المالية ٢٠١١ لتحديد الرواتب على أساس الجدارة ووضع ميزانية الرواتب. وبالرغم من أن نظام الرعاية الطبية الذي يطبقه الصندوق لا يخضع للقانون الأمريكي، قام الصندوق بتعديله طوعا بما يتفق مع إصلاحات الرعاية الصحية في الولايات المتحدة للحفاظ على اتساقه مع النظم المقارنة. وتم وضع برنامج مكافآت ومزايا معزز للموظفين المعينين محليا في مكاتب الصندوق في الخارج.

إلى اليسار: خبراء الصندوق يحضرون لقاء مفتوحا في يناير ٢٠١١. **إلى اليمين:** السيدة نعمت شفيق نائب المدير العام المعينة حديثا (إلى اليسار) ترحب بالموظفين عقب توليها مهام منصبها في إبريل ٢٠١١.

دراسة مسحية للموظفين

أجرى صندوق النقد الدولي دراسة مسحية شاملة لموظفيه في أواخر ٢٠١٠ – الأول منذ ٢٠٠٣ ـ وأعرب فيها الموظفون عن آرائهم حول مجموعة من القضايا المتعلقة بعملهم، كالتطوير المهني وبيئة العمل وإدارة الأداء والقيادة. وأقرت إدارة الصندوق خطة عمل للسنة المالية ٢٠١٢ لمعالجة القضايا التي تمثل مجالات للتحسين وفقا للنتائج التي كشفت عنها الدراسة المسحية.

تحديث سبل تقديم الخدمات للموارد البشرية

أُحرز تقدم ملموس خلال هذه السنة على صعيد الجهود المتواصلة لاستخدام التكنولوجيا كوسيلة لتحسين سبل تقديم الخدمات للموارد البشرية. وقد ساعد تطوير النظام الآلي المستخدم في التطبيقات الخاصة بالاستحقاقات وتسجيل المنتفعين، وكذا استخدام الوسائل الإلكترونية في إدارة سجلات الموارد البشرية، على زيادة الفعالية والكفاءة في بعض الأنشطة الأساسية الخاصة بالموارد البشرية.

تحديث إدارة الموارد البشرية

بدأت إدارة الموارد البشرية بصندوق النقد الدولي إعادة تركيز أنشطتها في السنة المالية ٢٠١١ بحيث تستجيب بفعالية أكبر لاحتياجات العمل المتطورة وتحقق وفورات ملموسة بزيادة الكفاءة. وقد واصلت الإدارة جهود إعادة التركيز في أوائل السنة المالية ٢٠١٢، وجعلت ضمن أولوياتها مجالات جديدة تتضمن بناء قدرات التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة، وزيادة الدعم اللازم لتيسير انتقال الموظفين خارج الصندوق وداخله، وتنمية المهارات القيادية.

التغييرات في الإدارة العليا

عقب استقالة السيد دومينيك ستراوس–كان المدير العام لصندوق النقد الدولي في أوائل السنة المالية ٢٠١٢، تولى السيد جون ليبسكي النائب الأول لمدير عام الصندوق ـ والذي كان قد أعلن قبل استقالة المدير العام أنه لن يسعى إلى تمديد فترة خدمته كنائب أول للمدير العام بعد انتهائها ـ منصب مدير عام الصندوق بالنيابة. وعلى الفور بدأ المجلس التنفيذي عملية اختيار المدير العام التالي، ووقع اختياره في شهر يونيو على السيدة كريستين لاغارد التي تولت مهام منصبها في يوليو ٢٠١١.

وفي يناير ٢٠١١، أعلن السيد موريلو بورتوغال عزمه التخلي عن منصب نائب المدير العام،[٧٨] ووافق على البقاء في خدمة الصندوق كمستشار خاص للمدير العام حتى نهاية مارس عندما عاد إلى البرازيل لتولي رئاسة الاتحاد المصرفي البرازيلي (FEBRABAN).

وفي فبراير ٢٠١١، اقترح المدير العام السابق تعيين السيدة نعمت شفيق لتولي منصب نائب المدير العام الشاغر، وكانت تشغل حينذاك منصب الأمين الدائم في إدارة التنمية الدولية التابعة لحكومة المملكة المتحدة.[٧٩] والسيدة نعمت شفيق التي تحمل الجنسية المصرية والبريطانية والأمريكية كانت أصغر من شغل منصب نائب رئيس البنك الدولي حيث كانت مسؤولة عن حافظة استثمارات مشروعات القطاع الخاص والبنية التحتية، كما كانت عضوا في فريق الإدارة العليا في مؤسسة التمويل الدولية. وقد وافق المجلس على تعيين السيدة نعمت شفيق والتحقت بخدمة الصندوق في شهر إبريل.

وفاة السيد توماسو بادوا – شيوبا

في ديسمبر ٢٠١٠، تلقى موظفو صندوق النقد الدولي ببالغ الحزن نبأ وفاة السيد توماسو بادوا – شيوبا (راجع الإطار ٥–٢) الذي شغل عددا من المناصب في الصندوق، بما في ذلك رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في ٢٠٠٧–٢٠٠٨.

المساءلة

سياسة الشفافية

وُضعت سياسة الشفافية المطبقة في الصندوق في عام ١٩٩٩ وروجعت أخيرا في مارس ٢٠١٠ وتنص على أنه «إقرارا بأهمية الشفافية، فسوف يسعى الصندوق للكشف عن الوثائق والمعلومات في حينها ما لم تكن هناك أسباب قوية ومحددة تتعارض مع الكشف عنها». ووفقا لهذه السياسة، فإن هذا المبدأ «يحترم النشر الطوعي للوثائق المتعلقة بالبلدان الأعضاء، وسيتم تطبيقه بما يضمن ذلك».[٨٠] وتُرفع للمجلس التنفيذي سنويا مستجدات تنفيذ سياسة الشفافية المعتمدة في الصندوق، وتمثل هذه التقارير جزءا من المعلومات التي ينشرها الصندوق في إطار جهوده في مجال الشفافية. وقد عُرضت مستجدات ٢٠١٠ على المجلس في أغسطس ٢٠١٠ ويمكن الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني للصندوق [٨١].

مكتب التقييم المستقل

دور المكتب وتقييماته

أنشئ مكتب التقييم المستقل في عام ٢٠٠١ لتقييم سياسات صندوق النقد الدولي وأنشطته بغرض تعزيز الشفافية والمساءلة، وتقوية ثقافة التعلم، ودعم الحوكمة المؤسسية للمجلس التنفيذي ومسؤولياته الإشرافية. ومكتب التقييم المستقل، وفقا لصلاحياته، مستقل تماما عن الإدارة العليا للصندوق ويعمل دون تدخل من المجلس التنفيذي الذي يرفع إليه النتائج التي يخلص إليها.

برنامج عمل مكتب التقييم المستقل

تقييم دور الصندوق في فترة ما قبل الأزمة المالية والاقتصادية

في فبراير ٢٠١١، أصدر مكتب التقييم المستقل تقييما لأداء صندوق النقد الدولي في فترة ما قبل الأزمة المالية والاقتصادية، وركز فيه على دور صندوق النقد الدولي الرقابي خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧.[٨٢] وخلص التقرير إلى أن الصندوق قدم إنذارات واضحة محدودة المخاطر ومواطن الضعف المقترنة بالأزمة الوشيكة قبل وقوعها. وخلال الفترة التي سبقت وقوع الأزمة، وفقا لما ورد في التقرير، كانت الرسالة الأساسية لرقابة الصندوق تتسم بالثقة المفرطة في سلامة المؤسسات المالية الكبرى وقدرتها على التحمل وتأييد الممارسات المالية المتبعة في المراكز المالية الرئيسية. وتم التهوين من المخاطر المقترنة بفترات الرواج في سوق المساكن والابتكارات المالية ومن الحاجة إلى تطبيق نظم أقوى لمواجهة هذه المخاطر.

وبالرغم من أن التقرير ركز على قضايا القطاع المالي نظرا لطبيعة الأزمة، فإن أغلب توصياته (راجع الإطار ٥–٣) تركزت على التغييرات المؤسسية التي من شأنها تعزيز قدرة الصندوق على تقصي هذه المخاطر وغيرها من المخاطر ومواطن الضعف التي يمكن أن تكون في صميم أي أزمة مستقبلية. وتمثل «مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات» الوسيلة الأساسية لتنفيذ توصيات مكتب التقييم المستقل (راجع الفصل الثالث).

وفي إطار مناقشة المجلس التنفيذي في يناير ٢٠١١ للتقييم الذي أجراه مكتب التقييم المستقل، اتفق المديرون التنفيذيون عموما مع النتائج التي خلص إليها المكتب بشأن العوامل التي ساهمت في إخفاق الصندوق في تحديد المخاطر وإعطاء إنذارات واضحة في الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية. واتفقوا بوجه عام مع توصيات المكتب، لا سيما للمساعدة في تعزيز الأوضاع المؤسسية للصندوق وقدراته التحليلية. واعتبر المديرون أن التقرير تضمن تقييما متوازنا بشأن مدى قصور آليات الرقابة داخل الصندوق في التنبؤ بالأزمة العالمية والتحذير منها، وقد جاء هذا التقييم متسقا مع التقارير الصادرة عن الصندوق نفسه والتي اعترف فيها بأوجه القصور هذه. وأشار المديرون إلى أن مبادرات الإصلاح المتخذة منذ بداية الأزمة سوف تساعد في تعزيز عنصري النزاهة والفعالية في الأنشطة الرقابية. غير أنهم اتفقوا على ضرورة النظر في اتخاذ مزيد من التدابير في هذا الصدد.

أعمال مكتب التقييم المستقل الأخرى في السنة المالية ٢٠١١

إلى جانب تقييم أداء الصندوق في مواجهة الأزمة العالمية، استكمل المكتب خلال السنة المالية ٢٠١١ تقييما لأنشطة البحوث داخل الصندوق، وناقش المجلس التنفيذي هذا التقييم في أوائل السنة المالية ٢٠١٢ ونُشرت نتائجه بعد ذلك بفترة وجيزة. وقد نشر المكتب تقريره السنوي لعام ٢٠١٠ في شهر يوليو ٢٠١٠. ويمكن الاطلاع على التقييمات التي استكملها المكتب، وتقارير القضايا والتقارير السنوية الصادرة عنه ووثائق أخرى في موقع المكتب الإلكتروني على شبكة الإنترنت (www.ieo-imf.org).

أعمال مكتب التقييم المستقل خلال الفترة القادمة

عقب مشاورات أجريت مع السلطات القطرية والمديرين التنفيذيين والإدارة العليا والموظفين والأطراف الخارجية المعنية، عقد المجلس التنفيذي حلقة تطبيقية غير رسمية في سبتمبر ٢٠١٠ لمناقشة القضايا التي يمكن أن تكون موضوعا لتقييمات المكتب الجديدة. وبدأ المكتب لاحقا في العمل على إجراء تقيمين، الأول لدور الصندوق باعتباره الناصح الأمين، والآخر لمشورة الصندوق ومنظور البلدان بشأن الاحتياطيات الدولية، وكان من المتوقع أن يبدأ المكتب العمل على إجراء تقييم ثالث لاحقا في ٢٠١١. ويجري المكتب مشاورات مع عدد من الأطراف المعنية للمساعدة في تحديد نطاق التركيز والمنهج المقترحَين لكل من هذه التقييمات ويُتوقع أن يصدر مسودات تقارير قضايا طلبا للتعليق العام عليها.

تنفيذ توصيات مكتب التقييم المستقل

لضمان المتابعة والمراقبة المنهجية لتنفيذ توصيات مكتب التقييم المستقل التي يوافق عليها المجلس التنفيذي، يقوم خبراء الصندوق وإدارته العليا عقب مناقشة المجلس لأي تقييم من تقييمات المكتب بإعداد خطة استشرافية لتنفيذ تلك التوصيات. ثم يتم إعداد تقارير متابعة دورية وعرضها على المجلس لإطلاعه على سير تنفيذ التوصيات. وفي ديسمبر ٢٠١٠، وافق المجلس على خطة التنفيذ وملحقها الذين أعدتهما الإدارة استجابة لما جاء في تقييم مكتب التقييم المستقل حول تواصل الصندوق مع البلدان الأعضاء والذي ناقشه المجلس في ديسمبر ٢٠٠٩.[٨٣] وفي التقرير المعد عن هذا التقييم،[٨٤] ناقش المكتب رؤى البلدان بشأن كيفية تواصل الصندوق مع البلدان في إطار البعثات المرتبطة بأنشطة الرقابة والبرامج والمساعدة الفنية خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٨ ووضع مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى زيادة فعالية آليات التواصل.

إلى اليسار: السيد مويسس شوورتس مدير مكتب التقييم المستقل يعرض نتائج تقييم المكتب لأداء الصندوق في الفترة التي سبقت الأزمة المالية. إلى اليمين: مبنى المقر الرئيسي ١ لصندوق النقد الدولي سيشهد أعمال تجديد واسعة خلال السنوات الخمس القادمة.

الإطار ٥–٢

توماسو بادوا – شيوبا

كان توماسو بادوا – شيوبا الذي توفي في ديسمبر ٢٠١٠ في سن السبعين، يشغل منصب وزير الاقتصاد والمالية في إيطاليا في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨، وكان يعمل وقت وفاته رئيسا لمجموعة برومونتوري المالية (Promontory Financial Group) في أوروبا، وهي شركة تقدم استشاراتها لشركات الخدمات المالية العالمية، ورئيس جمعية "نوتر أوروبا" (Notre Europe)، وهو مستودع فكر مقره باريس، ومستشار بدون أجر لدى حكومة اليونان. ومن بين المناصب التي شغلها سابقا رئيس مجلس أمناء مؤسسة اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية (IASC Foundation)، وعضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي، ورئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. وعمل رئيسا للجنة الوطنية للشركات والبورصة (CONSOB)، ونائبا لمدير عام بنك إيطاليا المركزي، ومدير عام الشؤون الاقتصادية والمالية في لجنة الجماعات الأوروبية. وكان أمينا مشاركا في لجنة ديلور، ورئيس اللجنة الاستشارية المصرفية في الجماعة الأوروبية، ورئيس لجنة بازل للرقابة المصرفية، ورئيس لجنة نظم المدفوعات والتسوية.

وقام السيد بادوا–شيوبا بتأليف ما يزيد على ١٠٠ مطبوعة، أغلبها باللغتين الإنجليزية والفرنسية. وتخرج من جامعة لوغي بوكوني في ميلان، وهو حاصل على درجة الماجستير من معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا.

وقد نعى مدير عام صندوق النقد الدولي السابق دومينيك ستراوس–كان نبأ وفاة السيد بادوا–شيوبا شاكرا إياه على "خدماته المديدة للمجتمع الدولي"، مشيرا إلى أن "عمله المستمر في خدمة الصندوق وتشجيع التعاون الاقتصادي العالمي ظل سمة لازمة خلال حياته حتى بعد انتهاء عمله الحكومي". وكان السيد بادوا–شيوبا وقت وفاته عضوا في المجموعة الاستشارية الإقليمية لأوروبا.

وقد أُجري التقييم الخارجي الأول لمكتب التقييم المستقل في عام ٢٠٠٦، ورأي المديرون التنفيذيون آنذاك أنه من الملائم إجراء تقييم آخر بعد خمس سنوات. وكان من المتوقع البدء في إجراء هذا التقييم الثاني في النصف الثاني من ٢٠١١.

العمل مع الأطراف المعنية الخارجية

المجموعات الاستشارية الإقليمية

في إطار جهود موسعة يبذلها صندوق النقد الدولي لترسيخ مشاركته في العمل مع البلدان الأعضاء وحتى تستند أنشطته ومشورته بشأن السياسات إلى معلومات أفضل تتسق مع الظروف القُطرية، أسس الصندوق مجموعات استشارية إقليمية غير رسمية لكل من إفريقيا، والأمريكيتين، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، والشرق الأوسط. وتمارس هذه المجموعات وظيفتها الاستشارية بصورة مستقلة وتطرح وجهات نظر مختلفة يستند إليها الصندوق في عمله في هذه المناطق. وتضم عضوية هذه المجموعات خبراء بارزين من القطاعين العام والخاص، والدوائر الأكاديمية والمجتمع المدني.

وخلال الاجتماع المشترك الأول للمجموعات الاستشارية الذي عُقد في إطار الاجتماعات السنوية في أكتوبر ٢٠١٠،[٨٥] التقى أعضاء المجموعات الخمسة[٨٦] مع المدير العام السابق للصندوق وإدارته العليا، واطلعوا على نتائج الاجتماعات السنوية بالإضافة إلى نبذة عامة عن التطورات الاقتصادية العالمية، كما تبادلوا وجهات النظر حول انعكاسات هذه التطورات على التحديات التي تواجه المنطقة ودور الصندوق في مساعدتهم على مواجهة هذه التحديات.

الإطار ٥-٣:

التوصيات الواردة في تقرير مكتب التقييم المستقل واستجابة خبراء الصندوق لها

- **إيجاد بيئة تشجع النزاهة والآراء المتنوعة/المتعارضة**، من خلال حث المشاركين في مناقشات المجلس و/أو الإدارة العليا على طرح آراء بديلة أو متعارضة، وإنشاء وحدة تقييم مخاطر تعمل تحت الإشراف المباشر للإدارة العليا وتتخذ عددا من التدابير بما في ذلك عقد ندوات مع أعضاء المجلس حول سيناريوهات المخاطر. وقد اتفق الخبراء على إمكانية اتخاذ مزيد من الإجراءات للتشجيع على طرح الآراء البديلة أو المتعارضة وأهمية توسيع نطاق خبرات موظفي الصندوق في مجال القطاع المالي.

- **تعزيز المبادرات الهادفة إلى «الوقوف مع الحق دائما»**، وذلك من خلال عدة إجراءات من بينها تشجيع الخبراء على طرح أسئلة متعمقة ونقد آراء الإدارة العليا والسلطات القطرية، والنظر في إصدار تقارير الخبراء دون الحاجة إلى موافقة المجلس، بغية زيادة فعالية الرقابة الثنائية. واتفق الخبراء على ضرورة توفر الاستعداد على الأقل لممارسة مبدأ الوقوف مع الحق دائما في جلسات خاصة عند وجود مخاطر تهدد الاستقرار المالي، ومخاوف من احتمال إثارة ردود أفعال سلبية في الأسواق، وأشاروا إلى أن هناك من يرى أن هذا الإجراء كان متبعا على مدار العامين الماضيين منذ اندلاع الأزمة ويتعين استمراره.

- **دمج قضايا القطاع المالي في تقييمات الاقتصاد الكلي**، وذلك عن طريق التأكد من أن المنهج الإلزامي لتقييمات الاستقرار المالي يعكس من حيث نطاق تغطيته وتواتره والمشتركين فيه التطورات الجديدة في الأسواق والمؤسسات المالية سريعة التغير، والاستمرار في دعم برنامج تقييم القطاع المالي، وغير ذلك من تدابير. وأشار الخبراء إلى أنه فضلا عما تم إجراؤه من إصلاحات في برنامج تقييم القطاع المالي، فإن الصندوق اتخذ تدابير أخرى في هذا المجال منذ اندلاع الأزمة، بما في ذلك تعيين مزيد من خبراء القطاع المالي وزيادة التكامل فيما بينهم، وتعزيز تحليل مخاطر القطاع المالي وقضايا السياسات ذات الصلة في سياق أنشطة الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف، وإنشاء وحدة مختصة بالشؤون المالية والاقتصادية الكلية في إدارة البحوث، وتخصيص كم أكبر كثيرا من الموارد لبحوث الأسواق المالية والمؤسسات المالية المعقدة الكبيرة وأنشطة الرقابة عليها.

- **التغلب على سلوك وعقلية الجزر المنعزلة** من خلال توضيح القواعد والمسؤوليات في إطار عملية المراجعة الداخلية، لا سيما «لربط الخيوط ببعضها» وإقامة تعاون بين الإدارات في المراحل الأولى من عملية مشاورات المادة الرابعة وعملية تحديد الموضوعات والأفكار التي يمكن مناقشتها في الوثائق الصادرة في إطار الرقابة متعددة الأطراف. وأقر الخبراء بأن المجال يتسع لتشجيع المزيد من التعاون بين الإدارات المختلفة بالرغم من التقدم المحرز في الآونة الأخيرة (مثل إجراءات المراجعة الداخلية الجديدة، وتقارير التداعيات، وعملية تقدير المخاطر في البلدان المتقدمة وعملية الإنذار المبكر، والاجتماعات الأسبوعية بين الإدارات التي تناقش قضايا الرقابة)، وأعربوا عن استعدادهم الاطلاع على مقترحات أكثر تحديدا من مكتب التقييم المستقل حول سبل تعزيز التعاون.

- **توصيل رسالة واضحة ومتسقة للأعضاء حول الآفاق والمخاطر العالمية**، من خلال ضمان اتساق وشمولية تقييمات الاقتصاد العالمي، واتخاذ موقف في سيناريو رئيسي مع تحديد واضح للمخاطر ومواطن الضعف المحيطة به وإبلاغه للأعضاء بوضوح، وفي القضايا المؤثرة على النظام المالي مع التركيز على المخاطر ومواطن الضعف بدلا من التركيز على السيناريوهات المعتدلة الممكنة. وأشار الخبراء إلى أهمية الجهود الأخيرة لزيادة التكامل بين تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي، بما في ذلك التقديم الموحد في التقريرين وإضافة كلمة للمدير العام تهدف إلى الدمج بين الموضوعات. ونبه الخبراء إلى أن التوصية بالتأهب لزيادة التركيز على المخاطر ومواطن التعرض لها في الحالات ذات الأهمية النظامية يمكن أن يولد نزعات بيروقراطية لتحديد المخاطر شكليا ومن ثم زيادة الإنذارات الكاذبة والحد من فعالية الرقابة التي يضطلع بها الصندوق.

آسيا ٢١

في سبيل تعزيز العلاقة بين صندوق النقد الدولي وآسيا، استضاف الصندوق وحكومة كوريا مؤتمرا بارزا عُقد في يوليو ٢٠١٠ في مدينة دايجون تحت عنوان «آسيا ٢١: قيادة الطريق إلى الأمام»، وهي المرة الأولى التي يعقد فيها الصندوق مثل هذا الاجتماع في المنطقة. وشارك في الاجتماع ما يزيد على ٥٠٠ شخصية رفيعة المستوى، بما في ذلك وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية، وكبار رجال الأعمال من جميع أنحاء المنطقة، وذلك لمناقشة الدور القيادي الذي تضطلع به آسيا في تحقيق التعافي من الهبوط المالي العالمي. وإلى جانب مدير عام صندوق النقد الدولي السابق الذي افتتح المؤتمر بمشاركة وزير الاستراتيجيات والمالية الكوري، حضر المؤتمر مسؤولون آخرون كبار بالصندوق وهم السيد ناويوكي شينوهارا نائب المدير العام والسيد مين جو المستشار الخاص.

وفي ختام المؤتمر، تعهد الصندوق بثلاثة التزامات رئيسية تجاه آسيا: العمل على جعل تحليلاته أكثر فائدة لأعضائه من البلدان الآسيوية وإتاحتها لهم بشكل أكبر، والعمل على تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية، وتقديم الدعم اللازم لزيادة تعزيز دور آسيا وقوتها التصويتية في الاقتصاد العالمي. وتهدف «منجزات دايجون» هذه إلى تعزيز الشراكة بين الصندوق وآسيا إلى حد كبير.

النقابات العمالية

قام الصندوق على مدى الأعوام القليلة الماضية بجهود لزيادة التواصل مع العمال على المستويين الدولي والمحلي. وقد التقى المدير العام السابق بالقادة العماليين ببلدان مجموعة العشرين قبيل انعقاد العديد من قمم مجموعة العشرين، كما تتضمن أنشطة معظم الفرق القطرية التابعة للصندوق عقد اجتماعات نقابية منتظمة في إطار التواصل مع الأطراف المعنية. وفي يونيو ٢٠١٠، ألقى المدير العام السابق للصندوق الكلمة الرئيسية في المؤتمر العالمي الثاني للاتحاد الدولي لنقابات العمال في فانكوفر، وشارك في حلقة نقاش أقيمت في إطار المؤتمر.

وفي سبتمبر ٢٠١٠، اشترك صندوق النقد الدولي مع منظمة العمل الدولية في رعاية مؤتمر رفيع المستوى عُقد في أوسلو تحت عنوان «تحديات النمو والعمالة والتجانس الاجتماعي»، وشاركت فيه قيادات سياسية وعمالية ومجموعة من كبار رجال الأعمال وأكاديميون بارزون لاستكشاف سبل جديدة تضمن تعافي الاقتصاد من الأزمة المالية العالمية على نحو قابل للاستمرار مع إيجاد قدر وفير من فرص العمل الجديدة.[٨٧] وفي اجتماع لمتابعة الإنجازات عُقد في فيينا في مارس ٢٠١١ تحت عنوان «حوار حول النمو والعمالة في أوروبا»، التقى ممثلو الاتحاد الدولي لنقابات العمال والاتحاد الأوروبي لنقابات العمال والاتحادات الوطنية مع مسؤولي صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية لاستعراض أوضاع العمالة في أوروبا وتقييم التقدم المحرز منذ مؤتمر أوسلو. وكجزء من التزامات أوسلو، يدعم الصندوق ومنظمة العمل الدولية بالاشتراك مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال مجموعة من المشاورات الاجتماعية ثلاثية الأطراف في عدة بلدان بين الحكومة وأرباب الأعمال وممثلي النقابات العمالية، وتهدف هذه المشاورات إلى مناقشة صريحة للقضايا المرتبطة بسوق العمل والعمالة والنظر في التعديلات التي يمكن إجراؤها على السياسات الحالية.

تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي

ينشر صندوق النقد الدولي تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي مرتين خلال السنة كجزء من سلسلة الدراسات الاستقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية التي يجريها الصندوق. ويتضمن هذا التقرير تحليلا أكثر تفصيلا للتطورات الاقتصادية وأهم قضايا السياسات في الخمس مناطق الرئيسية في العالم: آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإفريقيا جنوب الصحراء، ونصف الكرة الغربي. وعادة تصدر تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي بالتنسيق مع لقاءات التواصل الخارجي الموسعة في كل منطقة. ويمكن الاطلاع على النصوص الكاملة لتقارير «آفاق الاقتصاد العالمي» والبيانات الصحفية التي تلخص استنتاجاتها، والمحاضر والبث الإلكتروني للمؤتمرات الصحفية التي تُعقد وقت الإصدار في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي.[٨٨]

المكاتب الإقليمية

للصندوق مكاتب صغيرة في عدد من البلدان حول العالم، فإلى جانب مراكز المساعدة الفنية الإقليمية والمعاهد التدريبية (راجع الفصل الرابع)، هناك مكاتب تمثيل مقيمة تابعة للصندوق في الكثير من البلدان الأعضاء، فضلا عن مكاتبه الإقليمية في أوروبا وطوكيو.

وتضطلع مكاتب صندوق النقد الدولي في أوروبا بتمثيل الصندوق في المنطقة، وتقدم المشورة اللازمة للإدارة العليا والإدارات، وتدعم عمليات الصندوق في أوروبا، وتمثل قناة تعبر من خلالها البلدان الأوروبية عن آرائها في القضايا ذات الصلة بالصندوق. وتقوم المؤسسات القائمة في أوروبا، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأوروبي، ومجلس الاستقرار المالي، وبنك التسويات الدولية، بدور بالغ الأهمية في التعامل مع الأزمة الاقتصادية والمالية. لذلك كان من المهم للغاية تعزيز التعاون بين الصندوق وهذه المؤسسات. وتركز أنشطة مكاتب الصندوق في أوروبا أساسا على أربعة مجالات. أولا، تسهم هذه المكاتب في أنشطة الصندوق الرقابية متعددة الأطراف والإقليمية من خلال تمثيلها للصندوق في عدد من المؤسسات، والإبلاغ بشأن آراء وأنشطة المنظمات الدولية، ومستودعات الفكر، والخبراء البارزين في أوروبا، والمشاركة في مشاورات الصندوق مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي. ثانيا، تمثل هذه المكاتب الصندوق في الأنشطة اليومية للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتربطها علاقات عمل وثيقة مع وكالات التنمية ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف في أوروبا. ثالثا، تنظم مكاتب الصندوق في أوروبا أنشطة تواصل مكثفة لتوفير مزيد من المعلومات لإثراء الحوار بشأن السياسات ونشر آراء الصندوق حول أهم قضايا السياسات في أوروبا. رابعا، تعمل هذه المكاتب مع إدارة الموارد البشرية للمساعدة في تحقيق أهداف التوظيف في الصندوق.

ونظرا لأن المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ هو بمثابة نافذة الصندوق في هذه المنطقة ذات الأهمية المتنامية في الاقتصاد العالمي، فإنه يساعد في مراقبة التطورات الاقتصادية والمالية للمساعدة في زيادة تركيز أنشطة رقابة الصندوق على هذا الإقليم. ويسعى المكتب إلى زيادة التعريف بدور الصندوق وسياساته في المنطقة وإبلاغ الصندوق بالمنظورات الإقليمية بشأن القضايا الرئيسية. وانطلاقا من هذا الدور، يقوم الصندوق بتنسيق علاقاته مع المنتديات الإقليمية في آسيا، بما في ذلك المنتدى الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، ومنتدى آسيان +٣. وينظم المكتب مؤتمرات وأنشطة تسمح بقيام منبر لعقد المناقشات حول الموضوعات الراهنة ذات الأهمية لعمل الصندوق، وتعزيز بناء القدرات في المنطقة من خلال برنامج المنح الدراسية المشترك بين حكومة اليابان وصندوق النقد الدولي وبرامج الندوات الاقتصادية الكلية.

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي
في ٣٠ إبريل ٢٠١١[١]

المعينون

ميغ لوندساغر	الولايات المتحدة
دوغلاس ريديكر	
ميتسهيرو هيروساوا	اليابان
توميوكي شيمودا	
كلاوس شتاين	ألمانيا
ستيفان فون ستينغلين	
أمبرواز فايولي	فرنسا
اميريك دوكروك	
أليكسندر غيبز	المملكة المتحدة
روبرت ألدرت	

المنتخبون

ويلي كيكنز (بلجيكا) يوهان برادر (النمسا)	النمسا، بيلاروس، بلجيكا، الجمهورية التشيكية، هنغاريا، كوسوفو، لكسمبرغ، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، وتركيا
كارلوس بيريز–فيرديا (المكسيك) خوزيه روجاس (جمهورية فنزويلا البوليفارية)	كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، إسبانيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية
إيج باكر (هولندا) يوري ياكوشا (أوكرانيا)	أرمينيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جورجيا، إسرائيل، جمهورية مقدونيا، اليوغسلافية السابقة، مولدوفا، الجبل الأسود، هولندا، رومانيا، وأوكرانيا
أريغو سادون (إيطاليا) بانايوتيس روميليوتيس (اليونان)	ألبانيا، اليونان، إيطاليا، مالطة، البرتغال، سان مارينو، وتيمور–ليشتي
دوانغماني فونبراديب (تايلند) أيد بوديمان (إندونيسيا)	بروناي دار السلام، كمبوديا، فيجي، إندونيسيا، جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، ماليزيا، ميانمار، نيبال، سنغافورة، تايلند، تونغا، فيت نام
هه جيانشيونغ (الصين) لو يان (الصين)	الصين
كريستوفر ليغ (أستراليا) هينام شوي (كوريا)	أستراليا، كيريباتي، كوريا، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، منغوليا، نيوزيلندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، سيشيل، جزر سليمان فانواتو
توماس هوكين (كندا) ستيفن أوسواليفان (آيرلندا)	أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، كندا، دومينيكا، غرينادا، آيرلندا، جامايكا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين

المنتخبون (تابع)

بيني آندرسن (الدانمرك) أدون غرون (النرويج)	الدانمرك، إستونيا، فنلندا، آيسلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، والسويد
موكيتسي ماجورو (ليسوتو) مودو ساهو (غامبيا)	أنغولا، بوتسوانا، بوروندي، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، كينيا، ليسوتو، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا، سيراليون، جنوب إفريقيا، السودان، سوازيلند، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، وزمبابوي
عبد الشكور شعلان (مصر) سامي جدع (لبنان)	البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، جزر ملديف، عُمان، قطر، الجمهورية العربية السورية، الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية اليمنية
ارفيند فيرماني (الهند) ناندلال ويراسينغ (سري لانكا)	بنغلاديش، بوتان، الهند، وسري لانكا
أحمد الخليفي (المملكة العربية السعودية) أحمد النصّار (المملكة العربية السعودية)	المملكة العربية السعودية
باولو نيغويرا باتيستا (البرازيل) ماريا إينجلكا أربيليز (كولومبيا)	البرازيل، كولومبيا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، غيانا، هايتي، بنما، سورينام، وترينيداد وتوباغو
رينيه ويبر (سويسرا) أوزبكستان، كاترزينا زاجديل–كوروسكا (بولندا)	أذربيجان، كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، بولندا، صربيا، سويسرا، طاجيكستان، تركمانستان،
أليكسي موجين (الاتحاد الروسي) أندريه لوشين (الاتحاد الروسي)	الاتحاد الروسي
محمد جعفر مجرد (جمهورية إيران الإسلامية) محمد دايري (المغرب)	جمهورية أفغانستان الإسلامية، الجزائر، غانا، جمهورية إيران الإسلامية، المغرب، باكستان، وتونس
ألفريدو ماك لاغلين (الأرجنتين) بابلو غارسيا–سيلفا (شيلي)	الأرجنتين، بوليفيا، شيلي، باراغواي، بيرو، وأوروغواي
كوسي أسيمايدو (توغو) نغيتو تيرانيا يامباي (تشاد)	بنن، بوركينا فاسو، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، غينيا الاستوائية، الغابون، غينيا، غينيا بيساو، مدغشقر، مالي، موريتانيا، موريشيوس، النيجر، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، توغو

١ تظهر القوة التصويتية لرئيس كل دائرة انتخابية في الملحق الرابع على الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي (www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2011/eng/)؛ ويرد حصر للتغيرات في المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠١١ في الملحق الخامس على الصفحة الالكترونية للتقرير السنوي

كبار موظفي الصندوق
حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١١

أوليفييه بلانشار، المستشار الاقتصادي
هوزيه فينيالز، المستشار المالي

إدارات المناطق الجغرافية

أنطوانيت مونسيو سايه
مدير الإدارة الإفريقية

أنوب سينغ
مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ

أنطونيو بورهيس
مدير الإدارة الأوروبية

مسعود أحمد
مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

نيكولاس إيزاغوير
مدير إدارة نصف الكرة الغربي

الإدارات الوظيفية وإدارات الخدمات الخاصة

أندرو توبدي
مدير إدارة المالية

كارلو كوتاريللي
مدير إدارة شؤون المالية العامة

ليزلي ليبسيتش
مدير معهد صندوق النقد الدولي

شون هيغن
المستشار القانوني العام ومدير إدارة الشؤون القانونية

هوزيه فينيالز
مدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية

أوليفييه بلانشار
مدير إدارة البحوث

أدلهايد بيرغي– شميلز
مدير إدارة الإحصاءات

رزا مُقدَّم
مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة

المعلومات والاتصال

كارولين أتكنسن
مدير إدارة العلاقات الخارجية

شوغو إيشيي
مدير المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

إيمانويل فان در منسبروغ
مدير مكاتب الصندوق في أوروبا

إليوت هاريس
الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة

الخدمات المساندة

شيرلي سيغل
مدير إدارة الموارد البشرية

سيدارث تيواري
أمين صندوق النقد الدولي، إدارة أمانة الصندوق

فرانك هارنيشفيغر
مدير إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة

جوناثان بالمر
المسؤول الإعلامي الأول بإدارة التكنولوجيا والخدمات العامة

المكاتب

دانييل سيترين
مدير مكتب الميزانية والتخطيط

راسيل كينكيد
مدير مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي

روبرتو روساليس
مدير مكتب إدارة المساعدة الفنية

مويسس شوورتس
مدير مكتب التقييم المستقل

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي
في ٣٠ إبريل ٢٠١١

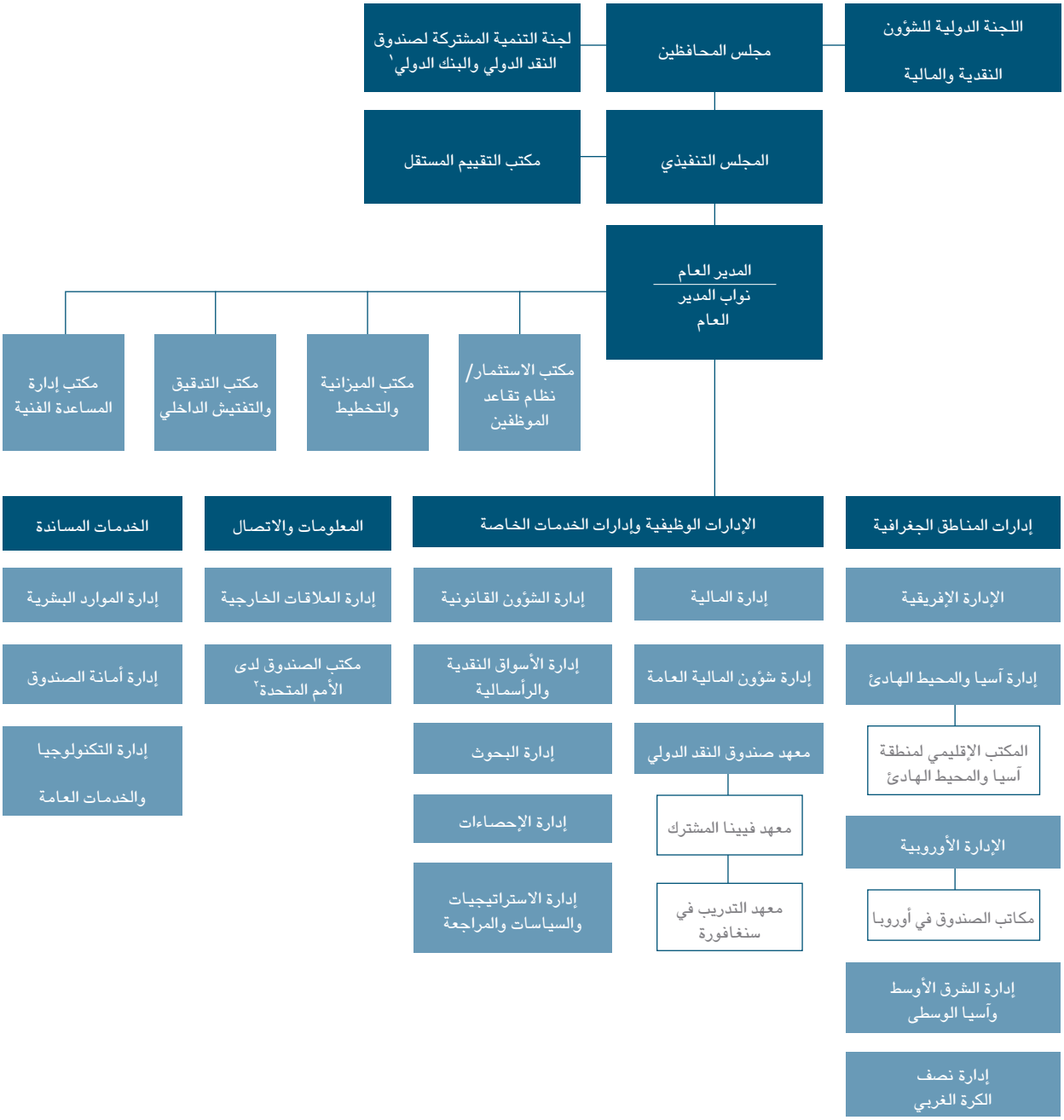

١ تُعرف رسميا باسم اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك والصندوق المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية.

٢ ملحق بمكتب المدير العام.

حواشي ختامية

الفصل ١

١ تمتد السنة المالية في صندوق النقد الدولي من الأول من مايو حتى ٣٠ إبريل. ويغطي التقرير السنوي لعام ٢٠١١ السنة المالية التي بدأت في الأول من مايو ٢٠١٠ وانتهت في ٣٠ إبريل ٢٠١١ رغم أنه يشير عند الضرورة للأحداث ذات الصلة التي وقعت بعد نهاية إبريل ٢٠١١ ولكن قبل دخول التقرير مرحلة الطبع في منتصف شهر أغسطس.

الفصل ٣

٢ للاطلاع على مزيد من المعلومات عن أنشطة صندوق النقد الدولي الرقابية، راجع صحيفة الوقائع بعنوان "رقابة الصندوق" (http//:www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/surv.htm).

٣ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10/128 بعنوان "IMF Executive Board Discusses Follow-Up to Modernizing the Fund's Surveillance Mandate and Modalities" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn10128.htm). وركزت مناقشة المجلس في سبتمبر على أفكار مختارة كانت قد حظيت بالدعم في مناقشات سابقة، ومنها النقاش الذي دار في إبريل ٢٠١٠ حول تحديث صلاحية الصندوق في ممارسة أعمال الرقابة (راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10/52 بعنوان "IMF Executive Board Discusses Modernizing the Surveillance Mandate and Modalities and Financial Sector Surveillance and the Mandate of the Fund"، في الموقع الإلكتروني: www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn1052.htm)، إضافة إلى إجراء مراجعة واسعة لصلاحيات الصندوق التي تغطي الرقابة والتمويل واستقرار النظام النقدي الدولي في فبراير ٢٠١٠ (راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10/33 بعنوان "The Fund's Mandate – An Overview of Issues and Legal Framework"، في الموقع الإلكتروني: www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn1033.htm).

٤ الاقتصادات المؤثرة على النظام المالي هي تلك البلدان ذات القطاعات المالية الأشد تأثيرا على الاستقرار المالي العالمي.

٥ للاطلاع على مزيد من المعلومات عن «برنامج تقييم القطاع المالي» راجع صحيفة الوقائع بعنوان "Factsheet: Financial Sector Assessment Program (FSAP)" (http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fsap.htm).

٦ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10/76 بعنوان "IMF Executive Board Discusses Study on Emerging Markets' Performance During the Cirsis" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn1076.htm).

٧ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10/59 بعنوان "IMF Executive Board Discusses Re-enue and Expenditure Policies for Fiscal Consolidation in the Wake of the Global Crisis" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn1059.htm).

٨ يشمل هذا الرقم مبالغ الاتفاقات التي أُلغيت لاحقا.

٩ يجمع الاتفاق مع أرمينيا بين «تسهيل الصندوق الممدد» و«التسهيل الائتماني الممدد».

١٠ يجمع الاتفاق مع هندوراس بين اتفاق «الاستعداد الائتماني» والاتفاق في ظل «تسهيل الاستعداد الائتماني» (وهو تسهيل تيسيري يُموَّل من موارد «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر»؛ راجع «التمويل الميسر» في جزء لاحق من هذا الفصل).

١١ يستخدم صندوق النقد الدولي مصطلح «مشتريات» للدلالة على المبالغ المنصرفة بموجب اتفاقات التمويل من «حساب الموارد العامة» ومصطلح «إعادة الشراء» للدلالة على مدفوعات السداد.

١٢ متى استوفى البلد المعني معايير محددة، يصدر المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي قرارا يفيد بأنه مؤهل للاستفادة من مساعدات تخفيف أعباء الديون، ويتعهد المجتمع الدولي بتخفيف ديونه إلى مستوى يعتبره قادرا على الاستمرار في تحمله. ويُشار إلى هذه الخطوة الأولى في ظل مبادرة «هيبيك» بعبارة نقطة اتخاذ القرار. ومتى بلغ البلد المعني نقطة اتخاذ القرار، يجوز له البدء على الفور في تلقي مساعدات مؤقتة لتخفيف خدمة الديون التي تصبح مستحقة.

١٣ يجب على البلد المعني أن يستوفي معايير إضافية للوصول إلى نقطة الإنجاز والتي تتيح له الحصول على تخفيف كامل لأعباء الديون بموجب التعهدات الصادرة عند نقطة اتخاذ القرار في ظل مبادرة «هيبيك».

١٤ تُقدَّم مساعدات تخفيف أعباء الديون بموجب المبادرة متعددة الأطراف للبلدان المؤهلة دعما لجهودها نحو إحراز أهداف التنمية للألفية الجديدة التي وضعتها الأمم المتحدة.

١٥ راجع البيان الصحفي رقم 10/299 بعنوان "IMF Executive Board Cancels Haiti's Debt and Approves New Three-Year Program to Support Reconstruction and Economic Growth" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr10299.htm).

١٦ راجع البيان الصحفي رقم 10/321 بعنوان "صندوق النقد الدولي يعزز أدواته المخصصة للوقاية من الأزمات" (http//:www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2010/pr10321a.htm).

١٧ أعرب المجلس وقت تأسيس «خط الائتمان المرن» عام ٢٠٠٩ عن توقعه بأن الاستفادة من الموارد بموجب الاتفاقات في ظله لن تتجاوز في الأحوال الطبيعية ١٠٠٠٪ من حصة عضوية البلد العضو، برغم عدم وضع مستوى محدد سلفا للاستفادة من الموارد.

١٨ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10/92 بعنوان "IMF Executive Board Establishes a Post-Catastrophe Debt Relief Trust» (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn1092.htm).

١٩ صدرت الموافقة في وقت لاحق على تحويل ٢٨٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

٢٠ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10/133 بعنوان "IMF Executive Board Approves Fund Membership in the Financial Stability Board" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn10133.htm).

٢١ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 11/1 بعنوان "IMF Executive Board Discusses the Fund's Role Regarding Cross-Border Capital Flows" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn1101.htm).

٢٢ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 11/42 بعنوان "IMF Executive Board Discusses Re-cent Experiences in Managing Capital Inflows" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn1142.htm).

٢٣ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10/72 بعنوان "IMF Discusses Reserves Accumu-lation and International Monetary Stability" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn1072.htm).

٢٤ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 11/47 بعنوان "IMF Executive Board Discusses As-sessing Reserve Adequacy" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn1147.htm).

٢٥ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 11/22 بعنوان "IMF Executive Board Concludes the Meeting on Enhancing International Monetary Stability – A Role for the SDR?" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn1122.htm). وللاطلاع على مزيد من المعلومات عن حقوق السحب الخاصة، وهي أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام ١٩٦٩

ليصبح مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، راجع صحفية الوقائع بعنوان "حقوق السحب الخاصة" (http//:www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/sdra.htm).

٢٦ راجع البيان الصحفي رقم 10/434 بعنوان "الصندوق يحدد أوزانا جديدة للعملات الداخلة في سلة حقوق السحب الخاصة" (http//:www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2010/pr10434a.htm).

٢٧ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10/149 بعنوان "IMF Executive Board Completes the 2010 Review of SDR Valuation Basket" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn10149.htm).

٢٨ برنامج تقييم القطاع المالي – أداة الصندوق الرئيسية في تقييم مواطن الضعف المالية لدى البلدان الأعضاء وسياسات قطاعاتها المالية– هي قانونا أداة للمساعدة الفنية تُقَدَّم على أساس المشاركة الطوعية من البلدان، وتُجرى عمليات التقييم في ظل البرنامج على نحو مستقل عن مشاورات المادة الرابعة التي تُجرى مع جميع البلدان الأعضاء على أساس إلزامي.

٢٩ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10/135 بعنوان "IMF Executive Board Discusses Integrating Stability Assessments into Article IV Surveillance" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn10135.htm)، والبيان الصحفي رقم 10/357 بعنوان "IMF Expanding Surveillance to Require Mandatory Financial Stability Assessments of Countries with Systematically Important Financial Sectors" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr10357.htm).

٣٠ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 11/46 بعنوان "Macroprudential Policy: An Organizing Framework" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn1146.htm).

٣١ اقترح التقرير الذي أعده خبراء الصندوق التعريف التالي لسياسة السلامة الاحترازية الكلية: «هي سياسة شاملة لمعالجة استقرار النظام المالي ككل، وهدفها هو الحد من المخاطر المالية النظامية، أو على مستوى النظام ككل.»

٣٢ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10/89 بعنوان "IMF Discusses Central Banking Lessons from the Cirsis" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn1089.htm).

٣٣ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10/90 بعنوان "IMF Executive Board Discusses Cross-Border Bank Resolution" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn1090.htm).

٣٤ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10/150 بعنوان "IMF Executive Board Discusses Financial Interconnectedness" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn10150.htm).

٣٥ قام مجلس الاستقرار المالي بتأسيس «مجموعة العمل المعنية بثغرات البيانات والروابط النظامية» في مطلع عام ٢٠١٠ لمعالجة التوصيات الواردة في التقرير المشترك الصادر عن صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي بعنوان "The Financial Crisis and Information Gaps"، وتناولا فيه تصميم نموذج قياسي مشترك للمؤسسات المالية المؤثرة على النظام المالي. وتولى الصندوق قيادة مسار العمل المعني بتوافر البيانات وجمع إحصاءات جديدة.

٣٦ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 11/38 بعنوان "Review of the Standards and Codes Initiative" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn1138.htm). ويقدم الإطار ٣–٢ على الصفحة الإلكترونية معلومات مرجعية عن تقارير مراعاة المعايير والمواثيق، بما في ذلك إحصاءات عن استكمال هذه التقارير في السنة المالية ٢٠١١.

٣٧ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10/148 بعنوان "Emerging from the Global Crisis-Macroeconomic Challenges Facing Low-Income Countries" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn10148.htm).

٣٨ راجع البيان الصحفي رقم 11/102 بعنوان "IMF Introduces Framework for Low Income Country Vulnerability Exercise to Assess Impact of External Shocks" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr11102.htm).

٣٩ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 11/36 بعنوان "IMF Executive Board Discusses Revenue Mobilization in Developing Countries" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn1136.htm).

الفصل ٤

٤٠ يقضي النظام الحالي بأن تعين البلدان الأعضاء صاحبة أكبر خمس حصص في الصندوق مديرا تنفيذيا

٤١ راجع التصريح الصحفي رقم 11/64 بعنوان " إصلاحات ٢٠٠٨ المعنية بنظام الحصص والأصوات في الصندوق تدخل حيز التنفيذ» (http//:www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2011/pr1164a.htm).

٤٢ يدخل أي تعديل في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي حيز التنفيذ بالنسبة لجميع البلدان الأعضاء في التاريخ الذي يقر فيه الصندوق بقبول هذا التعديل من ثلاثة أخماس البلدان الأعضاء الذين يمثلون ٨٥٪ من مجموع القوة التصويتية.

٤٣ راجع التصريح الصحفي رقم 10/418، بعنوان " المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على عملية إصلاح شاملة كبرى لنظام الحصص والحوكمة" (http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2010/pr10418a.pdf).

٤٤ راجع (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pdfs/quota_tbl.pdf).

٤٥ راجع التصريح الصحفي رقم 10/477، بعنوان " مجلس محافظي الصندوق يوافق على إصلاحات كبرى في نظام الحصص والحوكمة" (http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2010/pr10477a.pdf)

٤٦ تشمل مناقشات الاعتبارات ذات الصلة بحجم الصندوق (في شهر إبريل)، وعددا من المناقشات على وجه التحديد في سياق "المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص": اعتبارات أخرى حول أنصبة الحصص (في شهر يوليو)، واعتبارات أخرى بشأن المراجعة عموما (في شهر سبتمبر)، والعناصر المحتملة للتوصل إلى توافق (في شهر أكتوبر) والمناقشات النهائية حول "المراجعة العامة الرابعة عشرة" وعناصر الاتفاق بشأن إصلاح نظام الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي (في شهر نوفمبر).

٤٧ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10/108، بعنوان "IMF Executive Board Discusses IMF Governance Reform" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn10108.htm).

٤٨ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10/124، بعنوان "The Fund's Mandate—Future Financing Role" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn10124.htm).

٤٩ يمكن الاطلاع على المبادئ التوجيهية بشأن شرطية الصندوق والمعتمدة في عام ٢٠٠٢ وذلك في الموقع الإلكتروني للصندوق على العنوان التالي: www.imf.org/External/np/pdr/cond/2002/eng/guid/092302.htm. وبالنسبة للمعلومات العامة حول الشرطية في التمويل المقدم من الصندوق، راجع «صحيفة وقائع: شرطية الصندوق» (http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/conditioa.htm).

٥٠ راجع التصريح الصحفي رقم 10/256، بعنوان "Tuvalu Joins the IMF as 187th Member" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr10256.htm).

٥١ راجع التصريح الصحفي رقم 11/145، بعنوان "IMF Receives Membership Application from South Sudan. Seeks Contributions to Technical Assistance Trust Fund to Help New Country" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr11145.htm).

٥٢ راجع التصريح الصحفي رقم 10/298، بعنوان "Lao People's Democratic Republic Accepts IMF's Article VIII Obligations" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr10298.htm).

٥٣ راجع التصريح الصحفي رقم 10/458، بعنوان " أعضاء صندوق النقد الدولي يستكملون جولة انتخاب المجلس التنفيذي لعام ٢٠١٠" (http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2010/pr10458a.pdf).

٥٤ راجع التصريح الصحفي رقم 11/96 بعنوان "IMFC Selects Tharman Shanmugaratnam as New Chairman" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr1196.htm).

٥٥ راجع التصريح الصحفي رقم 11/29، بعنوان "Youssef Boutros-Ghali Resigns from the Chairmanship of the IMFC" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr1129.htm).

٥٦ راجع التصريح الصحفي رقم 11/85، بعنوان "Statement by IMF Managing Director

Dominique Strauss-Kahn on Death of Central Bank of Lesotho Governor and IMF Alternate Governor Moeketsi Senaoana" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr1185.htm).

٥٧ راجع التصريح الصحفي رقم 10/497، بعنوان "IMF Launches Trust Fund to Help Countries Manage Their Natural Resource Wealth" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr10497.htm)، والتصريح الصحفي رقم 10/500، بعنوان "IMF Launches Trust Fund to Help Countries Improve Tax Policy and Administration" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr10500.htm).

٥٨ راجع التصريح الصحفي رقم 10/215، بعنوان "IMF Managing Director Dominique Strauss-Kahn Says Brazil Key in Global Economic Governance; Signs Agreement for New Joint Regional Training Center for Latin America" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr10215.htm).

٥٩ راجع التصريح الصحفي رقم 10/412، بعنوان "الصندوق والكويت يُنشئان مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط" (http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2010/pr10412a.htm).

٦٠ للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات راجع "Factsheet: IMF Standards for Data Dissemination" (www.imf.org/external/np/exr/facts/data.htm)، والإطار ٣–٢ في الصفحة الإلكترونية.

٦١ يمكن استعراض هذه اللوحة الإلكترونية عبر الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي (http://dsbb.imf.org/Applications/web/gdds/gddscountrylist/).

٦٢ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 11/33، بعنوان "Interim Report for the Eighth Review of the IMF's Data Standards and Codes Initiative" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn1133.htm).

الفصل ٥

٦٣ راجع البيان الصحفي رقم 11/74 بعنوان "Major Expansion of IMF Borrowing Arrangements Takes Effect, Boosting Resources for Crisis Resolution" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr1174.htm).

٦٤ راجع البيان الصحفي رقم 11/109 بعنوان "IMF Activates Expanded Borrowing Arrangements" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr11109.htm).

٦٥ راجع البيان الصحفي رقم 10/281 بعنوان "IMF Signs Agreement to Borrow up to €2.18 Billion from the Österreichische Nationalbank" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr10281.htm)، والبيان الصحفي رقم 10/384 بعنوان "IMF Signs Agreement to Borrow up to €280 Million from the Bank of Slovenia" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr10384.htm)، والبيان الصحفي رقم 11/76 بعنوان "IMF Signs Agreement to Borrow up to €8.11 Billion from Bank of Italy" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr1176.htm).

٦٦ راجع البيان الصحفي رقم 10/286 بعنوان "IMF Signs SDR 300 Million Borrowing Agreement with the Norwegian Ministry of Finance Representing the Kingdom of Norway to Support Lending to Low-Income Countries" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr10286.htm)، والبيان الصحفي رقم 10/309 بعنوان "IMF Signs SDR 500 Million Borrowing Agreement with De Nederlandsche Bank NV to Support Lending to Low-Income Countries" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr10309.htm)، والبيان الصحفي رقم 10/340 بعنوان "صندوق النقد الدولي يوقع اتفاقيات بقيمة ٥,٣ مليارات وحدة حقوق سحب خاصة مع اليابان وبنك فرنسا المركزي والمملكة المتحدة وبنك الشعب الصيني لدعم قروض البلدان منخفضة الدخل" (http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2010/pr10340a.pdf)، والبيان الصحفي رقم 11/50 بعنوان "IMF Signs SDR 500 Million Borrowing Agreement with the Bank of Korea to Support Lending to Low-Income Countries" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr1150.htm)، والبيان الصحفي رقم 11/172 بعنوان "IMF Signs SDR 800 Million Borrowing Agreement with the Bank of Italy to Support Low-Income Countries" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr11172.ht)، والبيان الصحفي رقم 11/185 بعنوان "IMF Signs SDR 500 million Borrowing Agreement with the Swiss National Bank to Support Low-Income Countries" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr11185.htm).

٦٧ راجع البيان الصحفي رقم 10/137 بعنوان "IMF Executive Board Discusses the Adequacy of the Fund's Precautionary Balances" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn10137.htm).

٦٨ منذ نهاية يوليو ٢٠١٠ قبيل مناقشات المجلس، وصل حجم الائتمان الممنوح إلى أكبر المقترضين الذين يبلغ عددهم خمسة ٧١٪ من مجموع الائتمان الممنوح من الصندوق.

٦٩ يتكون الإطار المستخدم في صندوق النقد الدولي لإدارة مخاطر الائتمان ـ أي خطر عدم وفاء المقترض بالتزاماته المالية تجاه الصندوق ـ من عدد من العناصر، بما في ذلك، وإلى جانب العناصر المذكورة (سياساته الإقراضية وأرصدته الوقائية)، الدراسات التي يجريها الصندوق لتقييم الضمانات الوقائية، واستراتيجية المتأخرات، وآلية تقاسم الأعباء. ويمثل وضع الصندوق كدائن مفضل بحكم الواقع ـ أي أن له الأسبقية على الدائنين الآخرين في استيفاء ما له من التزامات من أعضائه ـ إجراءا إضافيا للتخفيف من مخاطر الائتمان.

٧٠ راجع البيان الصحفي رقم 11/52 بعنوان «صلاحيات الصندوق الاستثمارية الموسعة تدخل حيز التنفيذ» (http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2011/pr1152a.pdf).

٧١ للاطلاع على شرح لحقوق السحب الخاصة والقضايا ذات الصلة، راجع صحيفة الوقائع بعنوان «حقوق السحب الخاصة» (http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/sdra.htm).

٧٢ تشير الشرائح الائتمانية إلى حجم مشتريات العضو (الدفعات المنصرفة له) كنسبة من حصته في الصندوق. وتندرج الدفعات المنصرفة التي تكون في حدود ٢٥٪ من حصة العضو ضمن الشريحة الائتمانية الأولى، وهي تقتضي من الأعضاء بذل جهود معقولة من أجل التغلب على المشكلات التي يواجهونها في موازين مدفوعاتهم. ويشار إلى طلبات الدفعات التي تتجاوز ٢٥٪ من حصة العضوية باسم المسحوبات من الشريحة الائتمانية العليا، وهي تتم على أقساط كلما أوفى المقترض بأهداف أداء محددة. وترتبط هذه الدفعات المنصرفة عادة باتفاقات الاستعداد الائتماني أو الاتفاقات الممددة، وكذلك خط الائتمان المرن. ويعتبر استخدام موارد الصندوق خارج نطاق الاتفاقات أمر نادر، ويتوقع له أن يظل كذلك.

٧٣ راجع البيان الصحفي رقم 10/333 بعنوان «IMF Announces Sale of 10 Metric Tons of Gold to the Bangladesh Bank» (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr10133.htm).

٧٤ راجع البيان الصحفي رقم 10/509 بعنوان "IMF Concludes Gold Sales" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr10509.htm).

٧٥ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 11/48 بعنوان "IMF Executive Board Considers Use of Gold Sale Profits" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn1148.htm).

٧٦ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10/113 بعنوان "IMF Executive Board Concludes Review of the Safeguards Assessments Policy" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn10113.htm).

٧٧ تُناقش قضايا التنوع على نحو منفصل في التقرير السنوي حول تنوع الموارد البشرية.

٧٨ راجع البيان الصحفي رقم 11/12 بعنوان "Deputy Managing Director Murilo Portugal to Leave the IMF" (http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr1112.htm).

٧٩ راجع البيان الصحفي رقم 11/55 بعنوان "IMF Managing Director Dominique Strauss-Kahn Proposes Appointment of Nemat Shafik as Deputy Managing Director" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr1155.htm).

٨٠ للاطلاع على النص الكامل لسياسة الشفافية المعتمدة لدى الصندوق، راجع "The Fund's Transparency Policy" (www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/102809.pdf).

٨١ راجع "Key Trends in Implementation of the Fund's Transparency Policy" (www.imf.org/external/np/pp/eng/2010/082310.pdf).

٨٢ يمكن الاطلاع على تقرير مكتب التقييم المستقل وملخص مناقشات المجلس التنفيذي حول هذا التقرير وتعليق خبراء صندوق النقد الدولي عليه على الموقع الإلكتروني للمكتب على الرابط (www.ieo-imf.org/eval/complete/eval_01102011.html).

٨٣ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 4/11 بعنوان "IMF Executive Board Discusses Implementation Plan in Response to Board-Endorsed Recommendations Arising from the IEO Evaluation of IMF Interactions with Member Countries" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn1104.htm). ويمكن الاطلاع على خطة التنفيذ على الموقع الإلكتروني www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=4519 وعلى ملحق الخطة على www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=4520.

٨٤ راجع "IMF Interactions with Member Countries" (www.ieo-imf.org/eval/complete/eval_01202010.html).

٨٥ راجع البيان الصحفي رقم 10/350 بعنوان "المجموعات الاستشارية الإقليمية التابعة للصندوق تعقد أول اجتماع مشترك أثناء الاجتماعات السنوية" على الرابط التالي (http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2010/pr10350a.htm) والبيان الصحفي رقم 10/382 بعنوان "IMF Advisory Groups Discuss Regional Economic Challenges During 2010 Annual Meetings" على الرابط التالي (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr10382.htm).

٨٦ تكونت المجموعة الاستشارية الإقليمية لبلدان القوقاز وآسيا الوسطى في بداية ٢٠١١ عقب الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٠.

٨٧ راجع البيان الصحفي رقم 10/314 بعنوان "صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية يعقدان مؤتمرا في أوسلو لبحث سبل تعجيل التعافي من الأزمة الراهنة مع تحقيق وفرة في فرص العمل" على الرابط التالي(http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2010/pr10314a.pdf) والبيان الصحفي رقم 10/324 بعنوان "صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية يصدران تقريرا مرجعيا عن تحديات النمو والعمالة والتجانس الاجتماعي لعرضه على المؤتمر رفيع المستوى المقرر عقده في أوسلو في 13 سبتمبر الجاري" على الرابط الإلكتروني التالي (http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2010/pr10324a.pdf).

٨٨ يمكن الاطلاع على تقارير "آفاق الاقتصاد الإقليمي" من خلال الصفحة الإلكترونية لهذه التقارير في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي (www.imf.org/external/pubs/ft/reo/rerepts.aspx) ويمكن كذلك تصفح المواد المتعلقة بتقارير "آفاق الاقتصاد الإقليمي" خلال السنة المالية ٢٠١١ في الموقع الإلكتروني.

الاختصارات

AFRITAC	Africa Technical Assistance Center	المركز الإقليمي للمساعدة الفنية في إفريقيا
AML/CFT	anti–money laundering/combating the financing of terrorism	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
BIS	Bank for International Settlements	بنك التسويات الدولية
BRIC	Brazil, the Russian Federation, India, and China	نادي "بريك"
EAC	External Audit Committee	لجنة التدقيق الخارجي
ECB	European Central Bank	البنك المركزي الأوروبي
ECF	Extended Credit Facility	التسهيل الائتماني الممدد
ENDA	Emergency Natural Disaster Assistance	المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية
FCL	Flexible Credit Line	خط الائتمان المرن
FM	Fiscal Monitor	تقرير "الراصد المالي"
FSAP	Financial Sector Assessment Program	برنامج تقييم القطاع المالي
FSB	Financial Stability Board	مجلس الاستقرار المالي
FY	financial year	السنة المالية
G-20	Group of Twenty	مجموعة العشرين
GAB	General Arrangements to Borrow	الاتفاقات العامة للاقتراض
GDDS	General Data Dissemination System	النظام العام لنشر البيانات
GFSR	Global Financial Stability Report	تقرير الاستقرار المالي العالمي
GRA	General Resources Account	حساب الموارد العامة
HIPC	Heavily Indebted Poor Countries	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
IDA	International Development Agency	المؤسسة الدولية للتنمية
IEO	Independent Evaluation Office	مكتب التقييم المستقل
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
ILO	International Labor Organization	منظمة العمل الدولية
IMFC	International Monetary and Financial Committee	اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية
IT	information technology	تكنولوجيا المعلومات
ITUC	International Trade Union Confederation	الاتحاد الدولي لنقابات العمال
MAP	Mutual Assessment Process	عملية التقييم المتبادل
MDRI	Multilateral Debt Relief Initiative	المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون
MTB	medium-term budget	الميزانية متوسطة الأجل
NAB	New Arrangements to Borrow	الاتفاقات الجديدة للاقتراض
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OIA	Office of Internal Audit and Inspection	مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي
PCL	Precautionary Credit Line	خط ائتمان وقائي
PCDR	Post-Catastrophe Debt Relief	الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث
PRGT	Poverty Reduction and Growth Trust	الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر
RCF	Rapid Credit Facility	التسهيل الائتماني السريع
REO	Regional Economic Outlook	آفاق الاقتصاد الإقليمي
ROSC	Report on Observance of Standards and Codes	تقرير مراعاة المعايير والمواثيق
RTAC	Regional Technical Assistance Center	مركز إقليمي للمساعدة الفنية
SDDS	Special Data Dissemination Standard	المعيار الخاص لنشر البيانات
SDR	Special Drawing Right	حق السحب الخاص
TA	technical assistance	المساعدة الفنية
TTF	topical trust fund	صندوق استئماني مواضيعي
UN	United Nations	الأمم المتحدة
WEO	World Economic Outlook	آفاق الاقتصاد العالمي

الإسهامات

قام بإعداد هذا التقرير السنوي قسم التحرير والمطبوعات التابع لإدارة العلاقات الخارجية في صندوق النقد الدولي. وقد أشرف كل من تيم كالن وساندي دونالدسن على عمل الفريق المعني بإعداد التقرير، والخاضع للجنة التقييم المنبثقة عن المجلس التنفيذي برئاسة موكتسي ماجورو. وباشر كل من مايكل هاروب وألكسندرا راسل مهام رئيس التحرير والكاتب الرئيسي لهذا التقرير، كما توليا كذلك تنسيق إجراءات الصياغة الأولية والإنتاج. وقدمت أندريا ريكتر هيوم مساهمات كبيرة في الكتابة، وقامت شيري براون بالتصحيح الإملائي للنص. وقدمت كل من تيريزا إيفاريستو وفيبي كياتي المساعدة في جانب التحرير اللغوي.

تمت الترجمة والتحرير اللغوي والجمع التصويري في شعبة اللغة العربية
إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة، صندوق النقد الدولي

التصوير:

© Rolf Bruderer/Corbis	الغلاف (إلى الشمال)
© Exactostock/Superstock	الغلاف (إلى اليمين)
Michael Spilotro/ صندوق النقد الدولي	الصفحات ٤ و٣٩ (إلى الشمال) و٥٧ (إلى اليمين) و٥٩ (إلى الشمال، إلى اليمين)
Stephen Jaffe/ صندوق النقد الدولي	الصفحات ٦ و٤٧ (إلى اليمين) و٥٧ (إلى الشمال)
Daniel Acker/Landov	صفحة ٧ (إلى الشمال)
EPA/Sergio Barrenechea/Landov	صفحة ٧ (إلى اليمين)
Cliff Owen/ صندوق النقد الدولي	صفحة ٨ (إلى الشمال)
	صفحة ٣٥ (إلى اليمين) و٤٣ (إلى الشمال)
EPA/Leonardo Munoz/Landov	صفحة ٨ (إلى اليمين)
Eric Taylor/Bloomberg via Getty Image	صفحة ١١ (إلى الشمال)
© Orjan F. Ellingvag/Corbis	صفحة ١١ (إلى اليمين)
Reuters/Imelda Medina/Landov	صفحة ١٣ (إلى الشمال)
Reuters/Kacper Pempel/Landov	صفحة ١٣ (إلى اليمين)
Reuters/Jerry Lampen/Landov	صفحة ١٥ (إلى الشمال)
Bernd Wüstneck/dpa/Landov	صفحة ١٥ (إلى اليمين)
Reuters/Edgard Garrido/Landov	صفحة ١٩ (إلى الشمال)
Reuters/Gleb Garanich/Landov	صفحة ١٩ (إلى اليمين)
Mashid Mohadjerin/Redux	صفحة ٢٢ (إلى الشمال)
A. Majeed/AFP/Getty Images	صفحة ٢٢ (إلى اليمين)
Reuters/Hazir Reka/Landov	صفحة ٢٨ (إلى الشمال)
Reuters/Khaled Abdullah/Landov	صفحة ٢٨ (إلى اليمين)
Reuters/David Lewis/Landov	صفحة ٣١ (إلى الشمال)
Reuters/Aly Song	صفحة ٣١ (إلى اليمين)
Sven Torfinn/Panos Pictures	صفحة ٣٢ (إلى الشمال)
Heldur Netocny/Photolibrary	صفحة ٣٢ (إلى اليمين)
R H Productions/Photolibrary	صفحة ٣٥ (إلى الشمال)
© Global Warming Images/Alamy	صفحة ٣٩ (إلى اليمين)
Reuters/Ognen Teofilovski/Landov	صفحة ٤٣ (إلى اليمين)
Reuters/Kena Betancur	صفحة ٤٥ (إلى الشمال)
Ryan Rayburn/ صندوق النقد الدولي	صفحة ٤٥ (إلى اليمين)
Henrik Gschwindt de Gyor/IMF staff photo	صفحة ٤٧ (إلى الشمال)

© INTERNATIONAL MONETARY FUND 2011 DESIGN: DESIGN ARMY WWW.DESIGNARMY.COM

IMF ANNUAL REPORT 2011 (ARABIC)

INTERNATIONAL MONETARY FUND
700 19th Street NW
Washington, DC 20431 USA

ISBN-13: 978-1-61635-112-0
9 781616 351120